جامعة بغداد/كلية الزراعة

قياس أربحية إنتاج لحم البقر في العراق

رسالة تقدم بها الطالب

محمد خالد محمد فرحان

الى مجلس كلية الزراعة – جامعة بغداد

وهي جزء من متطلبات درجة ماجستير في علوم الزراعة

(الاقتصاد الزراعي)

بإشراف

أ.د عبدالله علي مضحي الزوبعي

1432هـ
2011م

المستخلص

يؤدي التدخل الحكومي دوراً مهماً في الأداء الإقتصادي على مستوى المزرعة. استهدفت الدراسة حساب معاملات الأربحية الإجتماعية والخاصة ومعاملات الميزة النسبية بإستعمال مصفوفة تحليل السياسة ، وكذلك استنتاج مدى كفاءة الإنتاج المحلي وأربحيته بالنسبة للمُنتِج المحلي . فضلاً عن إستنتاج مدى منافسة الإنتاج المحلي على المستوى العالمي وإمكانية الإستمرار بالإنتاج المحلي أو تركهُ والإعتماد على الإستيراد الخارجي. وقُسّمت الدراسة فضلاً عن المقدمة إلى أربعة فصول ، تضمن الفصل الأول مبحثين تناول المبحث الأول منهجية البحث ، أما المبحث الثاني فتضمن البحوث والدراسات السابقة ، وتناول الفصل الثاني الإطار النظري وشمل كذلك على مبحثين تضمن الأول وصفاً لمصفوفة تحليل السياسة (PAM) ومعاملاتها و تضمن المبحث الثاني كيفية تقييم الأسعار الإجتماعية والأسعار الفعلية لعناصر مصفوفة تحليل السياسة ، وقد تناول الفصل الثالث واقع إنتاج لحوم البقر واستيرادها في العراق للمدة (1980– 2008) وكذلك شمل على مبحثين اختص المبحث الأول بواقع إنتاج لحم البقر حيث بَيّن التوزيع العددي للأبقار إن محافظة واسط تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد الأبقار في العراق ، بينما تناول المبحث الثاني تطور إستيراد لحم البقر والكميات المتاحة للإستهلاك ومتوسط نصيب الفرد ، وأهتم الفصل الرابع والأخير بمناقشة نتائج مصفوفة تحليل السياسة حيث تضمن هذا الفصل مبحثين، تناول المبحث الأول الحساب الميداني لمصفوفة تحليل السياسة ، وتناول المبحث الثاني مناقشة نتائج مصفوفة تحليل السياسة حيث تم تقدير عناصر مصفوفة تحليل السياسة وإستخراج تحويلات كل من العائد (I) ومدخلات الإنتاج المتاجر بها (J) و تحويلات الموارد المحلية (K) إذ بلغت حوالي (3276.11) دينار/كغم لحم، (465.91–) دينار/كغم لحم، (–101.02) دينار/كغم لحم على الترتيب، أما صافي التحويلات (L)

فبلغ (3843.04) دينار / كغم لحم والذي يمكن تفسيره بإن السياسة الحكومية الحالية جاءت لمصلحة المنتجين في الأجل القصير، وكذلك توصلت الدراسة إلى أن المُنتِج المحلي يحصل على أرباح مجزية نتيجة الإستثمار في مشاريع تربية الأبقار ، فضلاً عن أن العراق لا يتمتع بميزة نسبية في إنتاج لحم البقر وكذلك لا يتمتع بالمنافسة الدولية في هذا المجال ، على الرغم من وجود حماية إيجابية للمُنتِج المحلي ووجود إعانة لمستلزمات الإنتاج القابلة للتجارة . وتوصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات مثبتة في متن البحث .

المحتويات

التسلسل	العنـوان	رقم الصفحة
1-	المقدمة	ذ
2-	الفصل الأول:- منهجية البحث	1
3-	مشكلة البحث	2
4-	أهداف البحث	2
5-	أهمية البحث	2
6-	أسلوب التحليل	3
7-	مصادر البيانات	3
8-	المبحث الثاني :- البحوث والدراسات السابقة	4
9-	الفصل الثاني (الإطار النظري)	11
10-	المبحث الأول :- مصفوفة تحليل السياسة.	12
11-	المبحث الثاني :- التقييم الاجتماعي (الظلي) والتقييم الفعلي (الخاص) لعناصر مصفوفة تحليل السياسة .	20

12-	الفصل الثالث :- تطور إنتاج لحوم الأبقار وإستيرادها في العراق.	28
13-	المبحث الأول :- تطور إنتاج لحم البقر.	29
14-	الأهمية الإقتصادية والغذائية للحوم الأبقار.	37
15-	واقع انتاج لحوم الابقار في العراق	39
16-	دور الحكومي في دعم انتاج لحوم الابقار في العراق	54
17-	المبحث الثاني:- تطور إستيراد لحم البقر.	57
18-	الفصل الرابع :- مناقشة نتائج مصفوفة تحليل السياسة.	65
19-	المبحث الأول :- الحساب الميداني لمصفوفة تحليل السياسة (PAM).	66
20-	المبحث الثاني :- مناقشة نتائج مصفوفة تحليل السياسة.	78
21-	الإستنتاجات والتوصيات	83
22-	أولا:- الإستنتاجات.	83
23-	ثانياً :- التوصيات.	84
24-	المصادر	86
25-	المصادر العربية	87
26-	المصادر الأجنبية	91
27-	الملاحق	93

فهرست الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-	هيكل مصفوفة تحليل السياسة	14
2-	كميات إنتاج لحم البقر عالمياً للمدة (1999-2003)	31

3-	أعداد الأبقار في الدول العربية للمدة (1998-2007)	35
4-	تطور إنتاج لحم البقر في الوطن العربي للمدة (1999-2007)	36
5-	أعداد الأبقار البالغة وغير البالغة حسب الجنس والمحافظة لسنة 2008	41
6-	أعداد الأبقار وكميات الإنتاج من لحم البقر في العراق للمدة 1980-2008	43
7-	صناديق الاقراض والمبالغ المقررة وعدد المستفيدين للمدة 2008/8/1-2011/6/5	54
8-	حجم الاستهلاك العالمي من لحم البقر	58
9-	كمية الإستيراد والمتاح للاستهلاك ومتوسط نصيب الفرد في العراق للمدة (1980-2008)	60
10-	المعاملات الفنية لإنتاج لحم البقر لعام 2010	68
11-	تكاليف عناصر الإنتاج والعائد (ميزانية الحقل) بالأسعار الخاصة	70
12-	تعديل الأسعار العالمية للحم البقر إلى القيمة المساواتية للإستيراد عند باب المزرعة	72
13-	تكاليف عناصر الإنتاج والعائد (ميزانية الحقل) بالأسعار الإجتماعية	74

14-	مصفوفة تحليل السياسة للكيلوغرام الواحد من لحم البقر بالدينار / كغم	78
15-	معاملات الحماية و الأربحية الإجتماعية والتنافسية	80

فهرست الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-	تطور أعداد الأبقار في العراق للمدة 1980-2008	45
2-	تطور كمية الإنتاج من لحم البقر في العراق للمدة 1980-2008	45
3-	تطور أعداد الأبقار في العراق للمدة 1980-1989	47
4-	تطور كمية الإنتاج من لحم البقر في العراق للمدة 1980-1989	47
5-	تطور أعداد الأبقار في العراق للمدة 1990-1999	49
6-	تطور كمية الإنتاج من لحم البقر في العراق للمدة 1990-1999	49

7-	تطور أعداد الأبقار في العراق للمدة 2000-2008	50
8-	تطور كمية الإنتاج من لحم البقر في العراق للمدة 2000-2008	51
9-	صناديق الاقراض وكميات المبالغ المقررة للاقراض للمدة 2008/8/1- 2011/6/5	55
10-	تطور الكميات المستوردة من لحم البقر للمدة (1980-2008)	61
11-	تطور الكميات المتاحة للإستهلاك من لحم البقر للمدة (1980-2008)	61
12-	تطور متوسط نصيب الفرد من لحم البقر للمدة (1980-2008)	61

المقدمة

تُعد اللحوم الحمراء من المواد الغذائية الضرورية لجسم الإنسان كونها مصدراً غنياً بالفيتامينات والحوامض الأمينية فضلاً عن البروتينات الأساسية إذ يُعد إستهلاك البروتين الحيواني مؤشراً مهماً و ذو دلالة واضحة لما وصل إليه المستوى المعاشي والإقتصادي لأي مجتمع ، خاصة إذا ما علمنا أن نسبة ما تحتويه اللحوم من البروتين أكبر مقارنةً بالبروتين الذي نحصل عليه من المنتجات النباتية التي يتناولها الفرد في كل دول العالم . (عبدالرحمن،2000، ص47) .

يتسم الإنتاج الحيواني في العراق بتخلف أساليب الإنتاج وتردي الإنتاج وإنخفاض إنتاجية الموارد الزراعية ونقص الخبرات والمهارات لدى المزارعين وقلة إهتمامهم بالجوانب الفنية والإقتصادية التي ترتكز عليها الإدارة المزرعية الناجحة والكفوءة وإعتمادهم على الخبرات والمهارات المكتسبة لذلك نجد أن هناك إعتماداً كبيراً على الاستيراد لسد الفجوة بين حجم الطلب المتزايد على اللحوم ومن بينها لحوم الأبقار وما يسهم به الإنتاج المحلي لتلك اللحوم. (العباسي ،2010، ص 1) .

ولغرض تطوير الإنتاج الحيواني لابُد من القيام بنشاط واسع للبحث العلمي وخاصةً ما يتعلق منهُ بالبحوث والدراسات التي تهتم بدراسة السياسات الزراعية وإتجاه هذه السياسات ، إن كانت تصب في صالح المُنتِج لزيادة إنتاجهِ أو لصالح المُستهلك ومن هذه الدراسات هي التي تعتمد إستعمال مصفوفة تحليل السياسة (PAM) . وتجرى البحوث الإقتصادية العلمية المتخصصة وعلى الأخص البحوث الإقتصادية الميدانية للوقوف على أهم المشاكل التي يُعاني منها الإنتاج الحيواني وخاصة إنتاج لحم البقر وتحديد مواطن القوة والضعف في هيكلية قطاع الإنتاج الحيواني لكي يساعد في وضع الخطوات المثلى والبرامج الأكثر أهمية ، ورسم سياسة زراعية تتلائم مع طبيعة وواقع إنتاج لحوم الأبقار، مما يستدعي ذلك إجراء الدراسات التحليلية لهذهِ المشاريع تسبق إتخاذ القرار بتنفيذها.

الفصل الأول

المبحث الأول :- منهجية البحث.

المبحث الثاني :- البحوث والدراسات السابقة.

المبحث الأول:- منهجية البحث

مشكلة البحث//

على الرغم من كون العراق يتمتع بكافة الإمكانات التي تجعل منه بلداً زراعياً غير أن الإنتاج المحلي من لحم البقر لم يستطع أن يفي بالإستهلاك المحلي لذا ينبغي أن تحشد الإمكانيات كافة لحل مشكلة النقص في الإنتاج المحلي من لحم البقر.

أهداف البحث//

أولاً:- حساب معاملات الأربحية الإجتماعية والخاصة ومعاملات الميزة النسبية لمدة الدراسة بإستعمال مصفوفة تحليل السياسة .

ثانياً:- إستناداً إلى معاملات الأربحية يمكن إستنتاج مدى كفاءة الإنتاج المحلي وأربحيته بالنسبة للمُنتِج المحلي .

ثالثاً:- إستنتاج مدى منافسة الإنتاج المحلي على المستوى العالمي و إمكانية الإستمرار بالإنتاج المحلي أو تركه والإعتماد على الإستيراد الخارجي إستناداً الى قيمة معامل كلفة المورد المحلي (معامل الميزة النسبية).

أهمية البحث //

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها اهتمت بمعرفة أربحية إنتاج لحم البقر في العراق وكفاءة هذه السلعة في توفير العملات الاجنبية للميزان التجاري لتحدد في ضوئها رسم السياسات الزراعية والإقتصادية لتخطيط عمليات الإنتاج والإستيراد والتصدير في قطاع الثروة الحيوانية وبما

يحقق كفاءة استعمال الموارد المتاحة وفق أسلوب تحليلي حديث يُعرف بمصفوفة تحليل السياسة لمعرفة مدى كفاءة الإنتاج المحلي ومنافسته عالمياً .

أسلوب التحليل//

تم اعتماد أسلوب التحليل الكمي بإستعمال أسلوب رياضي يعرف بمصفوفة تحليل السياسة (PAM) Policy Analysis Matrix لقياس معاملات الأربحية ومعاملات الميزة النسبية لإنتاج لحم البقر في العراق.

مصادر البيانات//

تم الإعتماد على نوعين من البيانات وهي :-

أولاً:- البيانات الأولية :- اعتمدت الدراسة بصفة أساسية على البيانات التي تم جمعها من خلال عينة عشوائية تتكون من 31 حقلاً لتسمين العجول وإنتاج لحم البقر، في مناطق اطراف بغداد وشمال بابل وبعض مناطق محافظة واسط ومحافظة الانبار للموسم 2010.

ثانياً:- البيانات الثانوية :- تم الحصول على البيانات الثانوية عن طريق الوزارات والدوائر ذات العلاقة مثل وزارة الزراعة / الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية ، ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، ووزارة التجارة / الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية ووزارة المالية / البنك المركزي العراقي وغرفة تجارة بغداد وغيرها وكذلك من خلال الإحصاءات السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية والتقرير العربي الموحد وكذلك التقارير والمسوحات

التي تجريها دوائر وزارة الزراعة ووزارة التخطيط والتعاون الانمائي والبحوث والرسائل والأطاريح والمجلات الزراعية.

المبحث الثاني:- البحوث والدراسات السابقة Previous Studies

تُعد الدراسات والبحوث التي استعمل فيها أسلوب مصفوفة تحليل السياسة (PAM) في مختلف دول العالم محدودة نظراً لحداثة هذا الأسلوب في قياس تأثير السياسات الزراعية على مختلف المُنتجات الزراعية .

فأول من نشر أبحاثَهُ في هذا المجال هما (Monke & Pearson) عام 1989 حيث قدما عدداً من البحوث لدراسة الأربحية المتحققة من سياسة تدخل الدولة في نِظام السلعة للعديد من المحاصيل المُنتجة في البرتغال ، وإستندا في التحليل الى مصفوفة تحليل السياسة إطاراً نظرياً ، وكانت النتائج قد توصلت الى أن سياسات التدخل قد حققت أرباحاً إجتماعية لمحاصيل الذرة والقمح والرز و الطماطة ، في حين كانت هناك خسائر إجتماعية ناجمة عن سياسات التدخل في محاصيل القطن وفول الصويا .

وفي دراسة قام بها (Kreuter & Workman) عام 1994 لتحليل تأثير السياسة الحكومية على الأرباح الزراعية لمزارع المواشي والحيوانات البرية في زيمبابوي (Zimbabwe) بإستعمال مصفوفة تحليل السياسة ، تَبين أن مزارع المواشي أكثر ربحية من مزارع الحيوانات البرية والمختلطة وكانت الأرباح المالية أكبر من الأرباح الإقتصادية لكل المزارع.

وفي دراسة (Abdel-Aziz) عام 1996 عن الميزة النسبية للزراعة الفلسطينية في ثلاث مناطق مختارة في كل من غزة ووادي الأردن بإستعمال مصفوفة تحليل السياسة تبين وجود تشوهات في الأسعار المزرعية (Farm-gate Price) للفاكهة والخضار وبعض المحاصيل الحقلية ، وكذلك المُدخلات القابلة للتجارة (Tradable Inputs) حيث كان معامل الحماية الإسمي(NPC) للمُدخلات القابلة للتجارة في قطاع غزة حوالي(0.91) بمعنى أن الحماية موجبة، وكان التأثير الصافي لمعامل الحماية الفعّال (EPC) مساويا إلى (0.90).

قام (Yao) عام 1997 بدراسة عن الميزة النسبية للنشاط الزراعي والسمكي والغابات في ظل التغيرات الإقتصادية في أستونيا مستعملاً مصفوفة تحليل السياسة في تحليل الأربحية لمختلف المُنتجات الزراعية للمدة 1993–1995. وأوضحت الدراسة أن الإنخفاض في الإنتاج الزراعي راجع بصفة أساسية للإصلاحات الإقتصادية التي طبقت لتصحيح التشوهات السوقية التي رافقت نِظام الإتحاد السوفيتي السابق ، كما أن الإنخفاض الهائل في معدل تحويل العملة المحلية قد ضاعف من سوء الموقف الإقتصادي لدولة أستونيا .

أشار (Nyangita) عام 1998 إلى أن الأسعار المحلية لمحصول الذرة كانت أقل مما في الأسواق العالمية بسبب إرتفاع تكاليف الإستيراد وأن الأرباح المُتحققة من نِظام المحصول تُغطي تكاليف الإنتاج والتسويق مع فائض ربح . وأكدت معاملات الحماية ضرورة إستمرار الدولة في نِظام الدعم من أجل تحقيق الأمن الغذائي ، واعتمد في تحليلهِ على مصفوفة تحليل السياسة (PAM).

قام الباحث (الدويس) عام 1999 بدراسة تهدف إلى قياس أثر سياسات الدعم الحكومي على إنتاج الحليب في المملكة العربية السعودية وتصنيعه ، وذلك من حيث تأثير هذا الدعم على تشوهات الأسعار والأسواق وكفاءة الإنتاج ، وأثر ذلك على التوجهات المستقبلية لسياسة الدعم واعتمد الباحث إستعمال أسلوب مصفوفة تحليل السياسة (PAM) كإسلوب للتحليل وإستخراج بعض المعاملات مثل معامل الحماية الإسمي ومعامل الحماية الفعّال ومعامل كلفة المورد المحلي . أوضحت النتائج أن الدعم المقدم لنشاط إنتاج الحليب الخام وتصنيع اللبن يتعلق بإعانة مُدخلات الإنتاج (المعدات والآلات والأعلاف والنقل) وليس المُنتج النهائي ، وكان لهذه السياسة أثرها على خفض كلفة الموارد عن قيمتها بالأسعار المحلية . وأوضحت النتائج كذلك أن الأرباح الخاصة موجبة وهذا يعني أن المملكة تتمتع بالكفاءة في إنتاج الحليب. كما أوضحت تقديرات معامل الحماية الإسمي أنه لا توجد تشوهات سعرية في جانب المخرجات (الحليب الخام) ويشير

معامل الحماية الفعّال ومعامل كلفة المورد المحلي إلى أن هناك كفاءة في إنتاج الحليب الخام والمُصنّع .

أوضحت دراسة قام بها (القاضي وعامر النسور) عام 2000 تحليل السياسات الزراعية المؤثرة على مجموعة مختارة من محاصيل الأشجار المثمرة في المناطق المرتفعة الأردنية وذلك من خلال تحديد الميزة النسبية ومعايير الحماية (معايير التنافسية والكفاءة) ، وقد استعملا في التحليل أسلوب مصفوفة تحليل السياسة (PAM) ، وأظهرت النتائج أن هناك دعماً يُقدم للمنتج الزراعي في المنطقة البعلية (حسب المعدلات المطرية) والمنطقة المروية بإستثناء محصول المشمش في المنطقة المطرية الثالثة كون السعر المحلي لهذا المحصول أقل من السعر العالمي.

وقام (سليم) عام 2001 بدراسة إقتصادية للسياسات الإنتاجية للكتان في مصر، مستعملاً مصفوفة تحليل السياسة ، وقد بينت النتائج أن معامل الحماية الإسمية للإنتاج حوالي (0.80) وهو ما يعني أن المُنتجين يتحملون ضريبة ضمنية حوالي(20%) ، وأن معامل الحماية الإسمي لمستلزمات الإنتاج بلغ حوالي (0.81) ، وهذا يفسر وجود نوع من الإعانة لإنتاج الكتان في مصر بلغ (19%) من قيمة المستلزمات ، وقُدّر معامل كلفة الموارد المحلية بحوالي (0.89) وهذا يشير الى وجود ميزة نسبية لمصر في إنتاج الكتان في الأسواق العالمية.

بَينت دراسة قام بها (Guba Waldemor) عام 2001 أن بولندا منافس جيد في قطاع صناعة الألبان أثناء إنضمامها للإتحاد الأوربي ، وأكدت نتائج مصفوفة تحليل السياسة أن السياسة الحكومية المتبعة تُعد سياسة كفوءة في مجال زيادة الأربحية الخاصة والأربحية الإجتماعية وكذلك الإستعمال الكفوء للموارد المتاحة كزيادة الإنتاجية وتحسين نوعية الإنتاج ضمن شروط الإتحاد الأوربي .

وقد تضمنت دراسة (Mikhail Romanovich) عام 2002 دراسة أثر سياسة التدخل الحكومي على قطاع الألبان في بيلاروسيا ، وتَبين من الدراسة إنخفاض إنتاج الألبان وتحسنا

بطيئاً نتيجة هذه التدخلات ، وأوضحت نتائج مصفوفة تحليل السياسة وجود تأثير سلبي للتدخل الحكومي على الأربحية في إنتاج الحليب .

أشارت دراسة قام بها (Eddy Suprapto) عام 2003 الى أن نِظام السلعة لمحصول فول الصويا يحقق ارباحاً للمنتج المحلي على مستوى الأسعار الخاصة والإجتماعية ، وإنهُ ليس من الضروري رفع السعر المحلي للمحصول أعلى من السعر المساواتي للإستيراد المحدد في السوق العالمي لحماية المُنتج المحلي ، بل يُفضل دعم مستلزمات الإنتاج والتقنيات الحديثة وتوفيرها والتي تُساعد في زيادة الناتج وتقلل من الإعتماد على السوق العالمي للإستيراد.

قام (Unang) عام 2003 بدراسة حول كفاءة صناعة لحوم الدواجن في أندونيسيا وأربحيتها مستعملاً مصفوفة تحليل السياسة (PAM) إطاراً تحليلياً حيث أكدت النتائج وإستناداً إلى كلفة المورد المحلي DRC والتي كانت قيمتها (0.18) أقل من الواحد الصحيح ، وهذا يُظهر بأن نِظام صناعة لحوم الدواجن تحقق كفاءة عالية جداً وميزة نسبية وبذلك تكون الأرباح المتحققة من نِظام السلعة إيجابية ومنافسة على المستوى العالمي .

نشر (Hartadi) عام 2003 دراسة لمعرفة تأثير سياسة التدخل الحكومي على أربحية محصول التبغ والرز في أندونيسيا معتمداً على مصفوفة تحليل السياسة ، حيث أكدت نتائج التحليل أن نِظام سلعة التبغ يحقق أرباحاً خاصة وإجتماعية أكثر من الأرباح التي يحققها محصول الرز ، وأنه نِظام سلعة كفوء وتنافسي على المستوى العالمي ويساهم أكثر بالدخل الوطني ، بالرغم من أن سياسة التدخل الحكومي كانت موجهة لدعم زراعة محصول الرز كونه سلعة مهمة للأمن الغذائي على حساب زراعة محصول التبغ ، وذلك لأنه لا يوجد سبب لتحديد مساحة زراعة التبغ لغرض التوسع في زراعة محصول الرز.

قام (Perdana) عام 2003 بدراسة حول مشاريع تسمين لحم البقر (المستورد والمحلي) في أندونيسيا وسياسة التدخل الحكومي ، بإستعمال مصفوفة تحليل السياسة (PAM). أكدت نتائج

التحليل بأن سياسة التدخل الحكومي في صناعة اللحوم الحمراء قد حققت أرباحاً على مستوى الأسعار الخاصة والإجتماعية ، وأن سياسة التدخل الحكومية مصممة لحماية المُنتجين الذين يقتنون الحيوانات المحلية وذلك عن طريق فرض ضريبة مقدارها (10 %) على الماشية المستوردة .

وقد قام (Scott Pearson & others) عام 2003 بدراسة أثر التدخل الحكومي في أندنوسيا على محصولي الرز وفول الصويا ، إذ وجد أن صافي التحويلات (L) المتحققة من سياسة التدخل الحكومي هي (1.561) و(381.657) للمحصولين على الترتيب ، مما يشير إلى تحقيق أرباح إجتماعية من سياسة التدخل الحكومي.

أوضحت دراسة قام بها (بن عوف وآخرون) عام 2003 تحديد أهم الأسباب التي أدت إلى تذبذب صادرات اللحوم السودانية للأسواق الخارجية ولمعرفة أهم الأسواق الخارجية التي تستورد اللحوم من خلال الكميات المصدرة خلال المدة (1996–2003) . كما أجريت الدراسة لتحديد القدرة التنافسية للحوم الضأن السوداني في المملكة العربية السعودية خلال المدة (1999–2003) . وتم تحليل البيانات بإستعمال الإحصاء الوصفي ومصفوفة تحليل السياسة (PAM) . وأوضحت النتائج أن أهم أسباب تذبذب الصادرات هو إرتفاع تكاليف الإنتاج ، وأن السوق السعودي هو السوق الأول لصادرات اللحوم السودانية من خلال الكميات المصدرة إليه يليه الأردن ثم السوق السوري والسوق الإماراتي وأخيراً السوق العُماني؛ وكذلك بَينت النتائج أن تصدير لحوم الضأن مربح مالياً وإقتصادياً ، وان للسودان القدرة التنافسية لتصدير اللحوم الحمراء عالمياً .

قام الباحث (Stepan Bojnec) عام 2004 بدراسة التنافس في الإنتاج في وسط وشرق أوروبا بالإعتماد على مصفوفة تحليل السياسة (PAM) وبيانات التجارة الدولية ، وأكدت نتائج الدراسة على وجود ميزة نسبية لإنتاج لحوم الأبقار ومُنتَجات الألبان في سلوفاكيا في حين تتمتع بلغاريا بميزة نسبية في إنتاج لحوم الخنازير .

أشارت دراسة قام بها (حسن وآخرون) عام 2005 إلى قياس أثر سياسات الدعم لإنتاج القمح على كفاءة إنتاجهِ في المملكة العربية السعودية ، وإستخلاص النتائج والمؤشرات التي تفيد صانعي القرار لوضع إستراتيجيات مستقبلية لإنتاج القمح ، بما يتوافق مع الإحتياجات الإستهلاكية المحلية والمتغيرات العالمية وتم إستعمال أسلوب مصفوفة تحليل السياسة (PAM) كأحد الأدوات الحديثة لتحليل السياسات الزراعية ولإستخلاص بعض المؤشرات والمعايير لقياس تأثير السياسات الزراعية الحكومية على إنتاج القمح في كل فئة من ثلاث فئات مساحية وكذلك لإجمالي العينة . وكانت نتائج الدراسة أن التركيز على زراعة القمح في المزارع ذات السعة الكبيرة يحقق كفاءة إنتاجية عالية أو يقلل من الخسائر الإجتماعية.

قام الباحث (Mohammad) عام 2006 بتحليل المخاطرة السعرية لمحصول البنجر السكري المُنتج في باكستان ومدى القدرة على التنافس الدولي في ظل الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO) ، واعتمد في دراستهِ على نتائج مصفوفة تحليل السياسة (PAM) ومعاملاتها، وأكدت الدراسة على أن الباكستان ليس لها ميزة نسبية في ظل السعر المساواتي للصادرات (Export Parity Price) ، أي أن هناك مخاطرة سعرية تستوجب تدخلاً حكومياً لدعم أسعار الصادرات.

وقد قامت الباحثة (أبو المجد) عام 2006 بإجراء دراسة إقتصادية للتعرف على أثر سياسة التحرر الإقتصادي على أربحية محاصيل الحبوب الغذائية في مصر، والناجم عن إلغاء القيود كافة و إزالة التشوهات السعرية المفروضة عليها ، وذلك من خلال دراسة بعض مؤشرات التكاليف و الإنتاج و الإيراد الكلي ، كما هدفت الدراسة إلى تقدير دالة إستجابة عرض تلك المحاصيل مع تقسيم سياسة التحرر الإقتصادي بإستعمال مصفوفة تحليل السياسة (PAM)، وخرجت الرسالة بعدد من النتائج والتوصيات المتعلقة بزيادة أربحية محاصيل الحبوب ومن ثم زيادة المُنتَج منها لتقليص الفجوة الغذائية أو لتحقيق فائض في الإنتاج.

قام الباحث (السعيدي) عام 2008 بدراسة تهدف لتحليل الآثار الإقتصادية المترتبة على سياسات التدخل الحكومي في نِظام محصول الرز في العراق عن طريق المقارنة بين الأسعار الإجتماعية والأسعار الخاصة بإعتماد أسلوب مصفوفة تحليل السياسة (PAM) والمقاييس المشتقة منها . وأشارت النتائج الى أن كلفة المُدخلات المتاجر بها قد بلغت حوالي (113.103) ألف دينار/ طن و (121.88) ألف دينار/ طن بالسعرين الخاص والإجتماعي على الترتيب . أما تكاليف الموارد المحلية فقد بلغت حوالي (393.84) ألف دينار/ طن محسوبة بالأسعار الخاصة و(395.85) ألف دينار/طن بالأسعار الإجتماعية . وبلغ العائد بالأسعار الخاصة حوالي (900) ألف دينار/ طن وحوالي (313.4) ألف دينار/ طن بالأسعار الإجتماعية ، لتبلغ الأرباح الخاصة حوالي (393.84) ألف دينار/طن والأرباح الإجتماعية حوالي (−204.24) ألف دينار/ طن . أما صافي التحويلات (L) فبلغ (598.13) ألف دينار/ طن ، والذي يمكن تفسيره بأن السياسة السعرية الحالية جاءت لمصلحة المُنتجين على المدى القصير، وعند قياس الآثار المترتبة على سياسة التدخل الحكومي ، أوضح معامل الحماية الإسمي ومعامل الحماية الفعّال أن الإنتاج يتمتع بدعم حكومي كبير في حين بَيّن معامل الحماية الإسمي للمُدخلات أن عناصر الإنتاج غير مدعومة بشكل فعلي خصوصاً المتاجر بها بسبب قلة المستورد منه من لدن الحكومة مقارنةً بما يستورده القطاع الخاص . وأكد ميزة نسبية في توفير العملات الأجنبية للميزانية الحكومية مقارنة مع إستيراده من الخارج.

قامت الباحثة (جاسم) عام 2011 بدراسة التخطيط لإنتاج المحاصيل الرئيسة في العراق (القمح والشعير والرز والذرة الصفراء) بإستعمال مصفوفة تحليل السياسة ، حيث تميزت خلال الدراسة ثلاث مناطق حسب الإختلاف المناخي للعراق وهي (الشمالية والوسطى والجنوبية) إذ إن إنتاجية المناطق الثلاثة من هذه المحاصيل تختلف من منطقة الى أُخرى وبالتالي فأن الأربحية تختلف كذلك بين المناطق ، وأكدت نتائج الدراسة على أن محاصيل القمح والشعير والرز قد

حققت أرباحاً لابأس بها في عام 1985 من خلال قيمة معامل الكلفة النسبية الخاصة بينما لم يحقق الإستثمار في الذرة الصفراء أرباحاً للمستثمر المحلي ، أما في عام 1995 فقد حقق كل من محصولي الرز والذرة الصفراء أرباحاً للمُنتِج المحلي ولم يحقق كل من محصولي القمح والشعير أرباحاً للمستثمر المحلي نتيجة الإستثمار في هذه المحاصيل كما أكدتهُ قيمة معامل الكلفة الخاصة ، وفي عام 2005 ومن خلال قيمة معامل نسبة الكلفة الخاصة تَبين أن كل من محصولي القمح والشعير لم تحقق ارباحاً للمنتج المحلي بينما حقق الإستثمار في كل من محصولي الرز والذرة الصفراء أرباحاً لابأس بها للمنتج المحلي .

الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الأول :- مصفوفة تحليل السياسة (PAM)

المبحث الثاني:- التقييم الإجتماعي (الظلي) والتقييم الفعلي (الخاص) لعناصر مصفوفة تحليل السياسة(PAM)

المبحث الأول :- مصفوفة تحليل السياسة (PAM)

تهدف السياسات الإقتصادية الزراعية الى إعادة تخصيص الموارد الإقتصادية الزراعية وإن تدخل الدولة في تلك السياسات قد يزيد من كفاءتها في تخصيص الموارد أو قد تفضي الى العكس ، لذلك إستعمل المحللون الإقتصاديون نِظام يُعرف بمصفوفة تحليل السياسة (PAM) (Policy Analysis Matrix) لإنها توفر قاعدة متكاملة وتغطية شاملة لجميع تأثيرات السياسة على العوائد والتكاليف للإنتاج الزراعي ، وتُستعمل مصفوفة تحليل السياسة لقياس التنافسية

العالمية ، كما تُستعمل لقياس الأربحية والقدرة التنافسية والتحفيزية للمُنتِجين. (Monke&Scott, 1989). والغرض الأساس من تطبيق مصفوفة تحليل السياسة (PAM) تحليل أثر التدخلات الحكومية مثل السياسات الخاصة بالضرائب على السلع والدعم لكل من مُدخلات الإنتاج والنواتج النهائية ؛ لذا تُعد مصفوفة تحليل السياسة أداة فحص وإختبار للتأثير الصافي لوسائل السياسة المتُعددة على كل مراحل نِظام السلعة وذلك بدءاً من المُنتج وانتهاءً الى البيع المحلي على مستوى الجملة أو التجزئة أو التصدير.(اليساني ،2005) ومصفوفة تحليل السياسة هي عبارة عن إطار حسابي يساعد في تجزئة نِظام السلعة* (Commodity System) الى مكوناتهِ الأساسية وتتمثل بالأربحية الخاصة (Private Profitability) مقاسة بالأسعار الخاصة (Private Prices) ، والأربحية الإجتماعية (Social Profitability) مقاسة بالأسعار الإجتماعية (Social Prices) أو الأسعار الظلية (Shadow Prices) ، والفرق بين السعرين ناجم عن تأثير السياسة التدخلية ؛ لذلك فإن مصفوفة تحليل السياسة قد صُمِمَت خصيصاً لتحليل تشوهات السوق وتدخلات السياسة السعرية في نِظام السلعة ، وصُمِمَت مصفوفة تحليل السياسة على أساس معادلة الربح الآتية:- (السعيدي ،2008، ص9)

- نِظام السلعة (Commodity System):- وهو يمثل المسار الذي تسلكهُ السلعة ضمن مراحلها المختلفة (الإنتاج والتسويق والتصنيع والإستهلاك المحلي أوالتصدير للخارج)

$$\text{Profit} = \text{Revenue} - \text{Cost}$$

$$\text{Profit} = e\,(Pq)\,Q - e\,(Pt)It - (Pn)\,In - X$$

حيث أن :-

e = سعر الصرف للعملة المحلية.

Pq = سعر المُنتَج.

Pt = سعر المُدخلات المتاجر بها.

Pn= سعر المُدخلات غير المتاجر بها (الموارد المحلية).

Q = كمية الإنتاج.

It = كمية المُدخلات المتاجر بها.

In= كمية المُدخلات غير المتاجر بها (الموارد المحلية).

X = تكاليف تأثير بعض العوامل غير المباشرة (العوامل الخارجية)، مثل نقص المعلومات والمخاطرة والإحتكار وطرائق الإنتاج.

المعادلة السابقة يمكن كتابتها على أساس الأسعار الفعلية (الخاصة) أو على أساس الأسعار الإجتماعية (أسعار الظل) . ولبناء مصفوفة تحليل السياسة تقسم التكاليف إلى قسمين هما مُدخلات إنتاج متاجر بها ومُدخلات إنتاج غير متاجر بها يطلق عليها الموارد المحلية. وتحسب الأرباح والتكاليف بإستعمال كل من الأسعار الفعلية (ويشار إليها في المصفوفة بالأسعار الخاصة) والأسعار الإقتصادية أو الإجتماعية (أسعار الظل) ، ويسمى الفرق بين الأسعار الفعلية والأسعار الإجتماعية بالتحويلات (Transfers) ، أو أثر السياسة (Effects of Policy) ، وحجم هذه التحويلات يعكس مدى إنحراف الأسعار الفعلية المشوهة عن الأسعار الإقتصادية . (حسن،2005، ص13-14)

ويتكون هيكل المصفوفة من ثلاثة صفوف وأربعة أعمدة وكما في جدول رقم (1) الآتي:-
(Monke & Pearson , 1989)

جدول (1) هيكل مصفوفة تحليل السياسة

	Revenue	Costs		Profits
		Tradable Inputs	Domestic Resources	
Private price	A	B	C	D
Social price	E	F	G	H
Divergences	I	J	K	L

حيث أن :-

A = مجموع الإيرادات بالأسعار الخاصة.

B = كلفة المُدخلات المتاجر بها بالأسعار الخاصة.

C = كلفة الموارد المحلية بالأسعار الخاصة.

D = (A-B-C) الأرباح الخاصة.

E = مجموع الإيرادات بالأسعار الإجتماعية.

F = كلفة المُدخلات المتاجر بها بالأسعار الإجتماعية.

G = كلفة الموارد المحلية بالأسعار الإجتماعية.

H = (E-F-G) الأرباح الإجتماعية.

I = (A-E) تحويلات الإنتاج أو أثر السياسة على الإنتاج.

J = (B-F) تحويلات المُدخلات المتاجر بها.

K = (C-G) تحويلات مُدخلات الإنتاج غير المتاجر بها.

L = (D-H) أو (I-J-K) التحويلات الصافية أو الأثر الصافي للسياسة.

ويمكن إستخلاص بعض المعايير والمقاييس من مصفوفة تحليل السياسة منها:-

الأربحية الخاصة Private profitability

تُمثل بيانات الصف الأول من جدول رقم (1) المعادلة التي من خلالها يمكن قياس الأرباح الخاصة والتي تشير الى الإيرادات وتكاليف المُدخلات المتاجر بها والموارد المحلية بأسعار السوق المحلية (الأسعار الخاصة) ، حيث أن الأربحية الخاصة (D) هي عبارة عن الفرق بين المجموع الكلي للإيرادات (A) أو (لكل وحدة مباعة) وبين تكاليف الإنتاج التي تشمل مجموع تكاليف المُدخلات المتاجر بها (B) والموارد المحلية (C) ، ويمكن الحصول عليها وفق الصيغة الآتية : (Rudi Hartadi, 2003,PP 7-8).

$$D = A - (B + C)$$

الأربحية الإجتماعية Social Profitability

تمثل بيانات الصف الثاني من مصفوفة تحليل السياسة (PAM) الأسعار الإجتماعية للناتج ومُدخلات الإنتاج والتي تعكس قيمة الندرة أو تكاليف الفرص البديلة الإجتماعية لكل من عناصر الإنتاج والناتج ، إذن الأربحية الإجتماعية (H) هي عبارة عن الفرق بين الإيرادات ومجموع تكاليف المُدخلات المتاجر بها والموارد المحلية بالأسعار الإجتماعية ، ويمكن الحصول عليها على وفق الصيغة الآتية : (Monke and Pearson , 1989, P21) .

$$H = E - (F + G)$$

معيار صافي التحويلات (L)

يمثل هذا المعيار اتجاه التأثير الاجمالي لسياسة التدخل الحكومي إن كانت تصب في مصلحة المنتج المحلي او العكس ، ويمكن حسابه كالآتي :-

$$L= D – H =(I – J – K)$$

معامل الحماية الإسمي (NPC) Nominal Protection Coefficient

يقسم هذا المعيار الى قسمين:-

أ- معامل الحماية الإسمي للمنتجات النهائية (NPCO)

Nominal Protection Coefficient of Output

وهو يعكس التشوهات السعرية أو الإنحراف الفعلي بين الأسعار الخاصة (الفعلية) والأسعار الإجتماعية (أسعار الظل) للسلع المُنتجة . ويُقاس معامل الحماية الإسمي للمُنتجات النهائية (NPCO) بقسمة الإيرادات بالأسعار الخاصة (A) على الإيرادات بالأسعار الإجتماعية (E).

$$NPCO = \frac{A}{E}$$

فإذا كان معامل الحماية الإسمي للمنتجات النهائية أكبر من واحد صحيح (NPCO >1) فهذا يعني وجود حماية إيجابية للمُنتِج نتيجةً للسياسة المتبعة ، وبذلك فإن أرباح المُنتجين في هذه الحالة ستصبح أكبر مما لو كانت الأسعار هي الأسعار العالمية. أما إذا كان أقل من واحد صحيح (NPCO <1) فهذا يعني أن أرباح نِظام السلعة ستصبح أقل بغياب سياسة التدخل

الحكومي ، أما إذا كان (NPCO =1) فهذا يعني غياب أي تدخل في سوق المُنتَج ، حيث ستصبح أرباح المُنتجين مساوية كما لو كانت الأسعار هي الأسعار العالمية.

ب- معامل الحماية الإسمي للمُدخلات القابلة للتجارة (NPCI)

Nominal Protection Coefficient for Tradable Inputs

وهو يقيس الإنحراف الفعلي أو التشوهات بين الأسعار المحلية للمُدخلات القابلة للتجارة وأسعارها الحدودية أو العالمية ، فهو يُقاس بقسمة قيمة المُدخلات القابلة للتجارة بالأسعار الفعلية (الخاصة) (B) على كلفة هذه المُدخلات بأسعارها الإجتماعية (F):- (الواسطي ، 2003)

$$NPCI = \frac{B}{F}$$

فإذا كان معامل الحماية الإسمي للمُدخلات القابلة للتجارة أكبر من واحد صحيح (NPCI>1) فهذا يعني وجود ضرائب على المُنتجين ، وبمعنى آخر أن نِظام السلعة يتحمل تكاليف شراء المُدخلات القابلة للتجارة بأسعار تزيد عن الأسعار الظلية ، وإذا كان أقل من واحد صحيح (NPCI<1) فهذا يعني وجود إعانة لمستلزمات الإنتاج القابلة للتجارة ، أما إذا كان (NPCI =1) فهذا يعني غياب أي تدخل في سوق المُدخلات القابلة للتجارة حيث تتساوى التكاليف التي سيدفعها المُنتجون لشراء هذه المُدخلات مع أسعار شرائها من السوق العالمي.

معامل الحماية الفعّال (EPC) Effective Protection Coefficient

يُشير الى إجمالي مستوى الحماية مع الأخذ بعين الإعتبار أثر السياسات على القيمة الخاصة للمنتجات القابلة للتجارة والمستلزمات القابلة للتجارة ، وهو عبارة عن مقارنة بين القيمة المضافة بالأسعار الخاصة في ظل السياسة السائدة (A-B) بالقيمة المضافة بالأسعار الإجتماعية (E-F) وهو مقياس أكثر كفاءة لتأثير السياسة حيث يستحوذ على الأثر الصافي

للسياسات على كل من المُنتجات والمُدخلات، ويمكن قياسه كما يأتي: TheHarvard,1991,P (8)

$$EPC = \frac{A-B}{E-F}$$

فإذا كان معامل الحماية الفعّال أكبر من الواحد الصحيح (EPC >1) فإن الأثر المشترك للتحويلات على الإيرادات ومُدخلات السلع القابلة للتجارة سيزيد من الأرباح الخاصة (دعم) إلى ما فوق المستويات الإقتصادية المثالية ، وإذا كان معامل الحماية الفعّال أقل من واحد صحيح (EPC <1) فهذا يعني أن الأثر المشترك للتحويلات على الإيرادات ومُدخلات السلع القابلة للتجارة سيقلل من الأرباح الخاصة (ضرائب) الى أقل من المستويات الإقتصادية المثالية ، أما إذا كان معامل الحماية الفعّال يساوي الواحد الصحيح (EPC=1) فهذا يعني عدم وجود أي تدخل من شأنه أن يؤثر على الأثر المشترك للتحويلات على الإيرادات ومُدخلات السلع القابلة للتجارة.

معامل كلفة المورد لمحلي(DRC) Domestic Resource Cost

يُستعمل معامل كلفة المورد المحلي (DRC) في قياس كفاءة الإنتاج المحلي بالنسبة للأسواق العالمية. وبمعنى آخر يقيس هذا المعامل الميزة النسبية في معدلات التبادل الدولي ، ويوضح هذا المعيار حقيقة ما إذا كان إنتاج السلعة محلياً أفضل من إستيرادها ، وهو يقارن الكلفة الإجتماعية لإستعمال الموارد المحلية (G) بالقيمة المضافة للإنتاج بالأسعار الإجتماعية (E-F) ، أي يقيس نسبة كلفة الموارد المحلية الإجتماعية والكفاءة الشاملة للنِظام السلعي وذلك على النحو الآتي:-

$$DRC = \frac{G}{E-F}$$

فإذا كان معامل كلفة المورد المحلي أكبر من واحد صحيح (DRC >1) فهذا يعني أن كلفة الفرصة البديلة لإستعمال الموارد المحلية تتجاوز قيمتها المضافة بالأسعار الإجتماعية. ويُعد هذا النشاط غير مربح إجتماعياً ، وبعبارة أخرى فإنه في هذه الحالة لن تكون هذه الدولة منافسة عالمياً في إنتاج هذه السلعة ، أي أن هذه الدولة لا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج هذه السلعة. وفي هذه الحالة فإنه من المفضل تحويل الموارد من إنتاج هذه السلعة الى سلعة أو سلع أخرى ذات كفاءة إنتاجية عالية و ربحية أكبر وتتمتع بميزة نسبية إنتاجية تؤهلها للمنافسة في الأسواق العالمية. وإذا كان معامل كلفة المورد المحلي أقل من واحد صحيح (DRC <1) ، فهذا يعني أن الكلفة الإجتماعية لإستعمال الموارد المحلية تقل عن قيمتها المضافة بالأسعار الإجتماعية ، وفي هذه الحالة تتمتع هذه الدولة بميزة نسبية في إنتاج هذه السلعة بالمقارنة بتكاليف إستيراد نفس السلعة التي تزيد عن كلفة إنتاجها محلياً ، ولذلك فإنهُ من المفضل التوسع في إنتاج هذه السلعة محلياً وعدم إستيرادها من الخارج . أما إذا كان معامل كلفة المورد المحلي مساوياً الواحد الصحيح (DRC=1) فهذا يعني الوصول الى نقطة التعادل (Break-Even Point) ومن ثم إمكانية الإستمرار في الإنتاج حيث أن توزيع الموارد الإنتاجية قد وصل الى النقطة المثلى الى حدٍ ما. (حسن ،2005، ص 17-18).

معامل الأربحية (PC) Profitability coefficient

يقيس تأثير سياسة التدخل على الأرباح المتحققة من نِظام السلعة المعني ، فإذا كان معامل الأربحية أكبر من الواحد الصحيح (PC > 1) فإن نِظام السلعة يستفيد من سياسة التدخل لتحقيق أرباح أكبر . أما إذا كان معامل الأربحية أقل من الواحد الصحيح (PC < 1) فإن نِظام

السلعة يستفيد من سياسة التدخل ، أي إن نِظام السلعة يفقد أرباحهُ لصالح القطاعات الأخرى في الإقتصاد، ويتم حسابهُ حسب الصيغة الآتية:(Monke&Pearson1989, P.15)

$$PC = \frac{D}{H} = \frac{A-B-C}{E-F-G}$$

نسبة التكاليف الخاصة (PCR) Private Cost Ratio

وهو مؤشر يعكس قدرة النِظام على المنافسة ، فإذا كانت نسبة التكاليف الخاصة أقل من واحد صحيح (PCR<1) فإن للنِظام قدرة على المنافسة ، وإذا كانت نسبة التكاليف الخاصة أكبر من واحد صحيح (PCR>1) فهذا يعني أن نِظام السلعة غير مُنافس عالمياً ويُحقق أرباح سالبة حسب المعادلة الآتية:-

$$PCR = \frac{C}{A-B}$$

معامل إعانة المُنتج (PSR):- Producer Subsidy Ratio

وهو يؤشر إنعكاس التشوهات في سياسة التدخل وفشل السوق على الزيادة والنقصان في إجمالي إيرادات النِظام بالأسعار الإجتماعية (E) . ويتم حسابهُ على وفق الصيغة الآتية:- (Monke & Pearson , 1989, P. 15).

$$PSR = \frac{L}{E} = \frac{D-H}{E} \times 100$$

وهو يقيس نسبة الدعم التي يستفيد منها المُنتج في ظل سياسة التدخل الحالية.

المبحث الثاني:- التقييم الإجتماعي (الظلي) والتقييم الفعلي (الخاص) لعناصر مصفوفة تحليل السياسة (PAM)

تأخذ عناصر مصفوفة تحليل السياسة بعين الإعتبار أثر مختلف المتغيرات الإقتصادية الكلية على أربحية نِظام السلعة . وبالنسبة لكل إطار إقتصادي كُلي يَكون هناك حاجة ، أما لقيمتين (واحدة بالسعر الخاص والأُخرى بالسعر الإجتماعي) أو لمؤشر التشوه السائد بين الوضع بالأسعار الخاصة (واقع السوق والسياسات الحالية) والوضع الذي يمكن أن يسود في ظل الأسعار الإجتماعية (عدم وجود تشوهات على مستوى الإقتصاد الكلي بسبب السياسات الحكومية أو عدم كمال السوق) ، وفيما يخص التقييم الإجتماعي تُعد الأسعار العالمية القاعدة الأساس للتقييم الإجتماعي وتحليل الكفاءة للأنظمة الزراعية .

ولأن الأسعار العالمية مقاسة بالعملة الأجنبية فإن معرفة قيمة سعر الصرف سيكون ضرورياً لتقدير الأسعار العالمية بالعملة المحلية ، ولكون البيانات حول العوائد والتكاليف بالأسعار الخاصة يتم جمعها بالسعر المحلي الجاري وعليه يجب أن تُعدل بأخذ التشوهات الحاصلة في سعر الصرف بعين الإعتبار . ولأجل تقدير عناصر مصفوفة تحليل السياسة (PAM) بالأسعار الإجتماعية نحتاج الى معرفة معدل سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ، وهنا لابُد من الأخذ بالحسبان هل أن سعر الصرف خاضع لقوى السوق أو أنهُ محدد سلفاً بقرارات حكومية يُصدرها البنك المركزي . قد يسبب التدخل الحكومي في سعر الصرف أرباحاً للمُنتجين وهذه الأرباح قد تدفع لزيادة الإنتاج وزيادة إستعمال المُدخلات المتاجر بها والموارد المحلية مما يسبب زيادة أسعار عناصر الإنتاج والناتج حتى تصل الى أسعار الظل في المدى الطويل فيكون سعر الصرف وسيلة لتصحيح فشل السوق المحلي . وإذا لم تكن هناك تشوهات في سعر الصرف فأن سعر السلعة المحلي سيكون مساوياً لسعرها العالمي وأسعار الموارد الإنتاجية هي نفسها بالأسعار الخاصة والأسعار الظلية . (Monke&Pearson, 1989, P 66).

أما في حالة وجود تشوه في سعر الصرف فإن السعر الظلي يمكن إشتقاقه من السعر الفعلي عن طريق التعديل لمقدار التشوه في قيمة سعر الصرف بإستعمال معامل التحويل القياسي Standard Conversion Factor (S.C.F) حيث يُمكن تحويل الأسعار الأجنبية مباشرةً بالعملة المحلية بواسطة سعر الصرف التوازني بدلاً من سعر الصرف الرسمي ومن ثم تُعدل الأسعار الحدودية بالعملة المحلية بواسطة معامل التحويل القياسي وكما يأتي:- (الزوبعي ،1995، ص 72- 74)

$$S.C.F = \frac{OER}{EER}$$

$$S.C.F = \frac{1}{Pr}$$

$$Pr = \frac{V}{W}$$

إذ أن :-

S.C.F = معامل التحويل القياسي.

OER = سعر الصرف الرسمي (الحكومي).

EER = سعر الصرف التوازني (الظلي).

Pr = علاوة معينة (Premium).

V = قيمة الواردات والصادرات بالأسعار المحلية.

W = قيمة الواردات والصادرات بالأسعار الإجتماعية.

وعند حساب الإيرادات والتكاليف يجب تعديل جميع الأسعار المحلية للمخرجات والمُدخلات حسب طبيعة سعر الصرف ، إذ يؤدي تغير سعر الصرف في المدى القصير الى التأثير في أربحية نِظام السلعة المتاجر بها . أما التقييم الإجتماعي للموارد المحلية فيختلف عن التقييم الإجتماعي للسلع القابلة للتجارة لوجود إمكانية إنتقال المتاجر بها بين البلدان وكذلك بسبب وجود قيود على الموارد المحلية مثل شروط الهجرة لعنصر العمل وتكاليفها وكذلك إنعدام حركة موارد أخرى مثل عنصر الأرض لذلك يكون التقييم الظلي لمثل هذه الموارد على أساس تكاليف الفرص البديلة وكما يأتي:- (Monke &pearson,1989,P 79).

1- تقدير كلفة الفرصة البديلة للأرض (سعرها الظلي) في إنتاج ناتج معين أو قيمة الناتج الحدي لها عن طريق معرفة قيمة ريعها . فإذا كانت هناك سوق منافسة في إيجار الأرض فيمكن للباحث أن يَعّد قيمة الإيجار دليلاً لمشاركة الأرض في الناتج البديل ، وإذا لم يكن هناك سوق منافسة في الإيجار فيمكن إحتسابها بطرح تكاليف الفرص البديلة للموارد المحلية الأخرى وهي العمل ورأس المال لنحصل على السعر الظلي للأرض بتقدير القيمة الإقتصادية للأرض قيمة متبقية بأن نقوم بتقدير القيمة المضافة للمحصول البديل لوحدة المساحة بالسعر الحدودي. (السعيدي ،2008، ص19)
2- تكاليف الفرص البديلة للعمل في إنتاج محصول معين هو مقدار قيمة الناتج الحدي للعمل في إنتاج المحصول البديل . فإذا كان سوق العمل هو سوق منافسة تامة فإن معدل الأجر في مواسم الذروة ومواسم الشحة هو مؤشر للناتج الحدي للعمل. (جاسم ، 2011، ص 15)
3- بالإمكان تقدير الإنتاجية الحدية لرأس المال بمقارنة مستويات الناتج في ظل تحديد نوعين من الأنظمة الإنتاجية والتي تتشابهُ في كل شيء ماعدا إستعمال الوحدة الإضافية من رأس المال ، أي عندما يكون الفرق في الإنتاج مساوياً لمقدار المفقود فيما لو سحبت الوحدة الإضافية من رأس المال من الإستعمال البديل ، أما إذا كانت سوق المُدخلات تنافسية وفي حالة التوازن فإن النواتج الحدية في جميع الأنشطة تكون متساوية ويكون

الناتج الحدي لرأس المال في إنتاج محصول معين هو الناتج المفقود في المحصول البديل وهذا يمثل (تكاليف الفرص البديلة لرأس المال) . أما إذا كانت غير تنافسية فيحاول الباحث تقريب تكاليف الفرص البديلة في ضوء السعر الذي يكون فيه المزارعون على إستعداد لدفعهِ للحصول على خدمات الموارد مثل كلفة تأجير الساحبة. (الزوبعي ،1995، ص58-59).

الإنحراف في الأسعار الظلية للموارد المحلية:-

تعكس أسعار الموارد المحلية المستعملة في عملية الإنتاج قيمة الناتج الحدي لكل منها مع إفتراض عدم وجود تشوهات في سوق المُدخلات ، إذ إن:-

$$WP = VMP = PQ\ (MP)$$

حيث إن :-

WP = السعر العالمي للموارد المحلية.

VMP= قيمة الناتج الحدي للموارد.

MP = الناتج الحدي للموارد.

P = سعر الناتج. Q = كمية الإنتاج.

أما في حالة وجود تشوهات في سوق المُدخلات فإن :- $WP = VMP + D$

وتمثل (D) مقدار التشوه أو الإنحراف في سوق المُدخلات عنها في سوق المنافسة التامة. فإذا كانت الضرائب والإعانات غير متساوية لكل القطاعات الإقتصادية فإنها تُعد إنحرافاً أو تشوهاً ، وإذا كانت متساوية فإنها لا تُعد إنحرافاً ، وهذا الإنحراف يمكن أن يُشخص في ضوء مقارنة أسعار الموارد الخاصة وأسعارها الإجتماعية . إذ تقوم الدولة بتحديد الأسعار في سوق

الموارد مما يُسبب ظهور الأسواق الموازية (السوداء) أحياناً وبذلك تؤخذ الأسعار الفعلية في الأسواق الموازية تقريباً للأسعار الظلية للموارد المحلية . ومن الأسباب الأخرى للإنحراف في الأسعار الظلية للموارد المحلية هي هجرة عناصر الإنتاج وبالأخص العمل ورأس المال وما يترتب على هذه الهجرة من تكاليف ، كما أن معدل العوائد الحدية المختلف بين المناطق المختلفة لنِظام السلعة الواحدة له الأثر الواضح في حصول تشوهات أو إنحرافات في الأسعار الظلية للموارد المحلية .(Monke&Pearson, 1989, PP 80-85).

تقييم أسعار الموارد المحلية Domestic Resource Prices

تُستعمل مصفوفة تحليل السياسة (PAM) في تقييم أسعار عناصر الإنتاج المحلية . فالتحيز تجاه إستعمال تقنية معينة يمكن إيجادها من خلال المقارنة بين الأربحية الخاصة (D) والأربحية الإجتماعية (H) ، فعِند إستعمال تقنيتين بديلتين لإنتاج سلعة معينة يمكن التعرف على التقنية الأكثر كفاءة في ضوء المقارنة بين الأربحية الإجتماعية (H) والأرباح الخاصة (D) للموردين البديلين . فإذا كانت الأرباح الإجتماعية (H) للتقنية الأولى أقل من الأرباح الإجتماعية المتحققة من إستعمال التقنية الثانية فإن التقنية الأولى أفضل ، والتقنية التي تكون لها أرباح خاصة (D) أكبر تكون هي الأفضل ، وإذا كانت قيمة (D) الأرباح الخاصة موجبة وقيمة الأرباح الإجتماعية (H) سالبة لنِظام السلعة فإن السياسة التدخلية تُشجع على التغير التقني غير الكفوء (Inefficient) . كمـا إن تكاليف السيـاسة الإستثمارية التي تشمل تكاليف المُدخلات المتاجر بها (F) وتكاليف الموارد المحلية (G) بالأسعار الإجتماعية تُعد مهمة ، فالقائمون على تحليل السياسة يهتمون بالفرق بين الأرباح الإجتماعية (H) وإجمالي التكاليف الإستثمارية للقطاع العام (F+G) ، فإذا كان الفرق موجباً [H - (F+G) >0] ففي هذه الحالة يمكن الإستمرار في دعم التوسع في نِظام السلعة على أساس الكفاءة. (Monke & Pearson, 1989, P 51)

الأسعار الإجتماعية (الظلية) للمُدخلات المتاجر بها

Social Prices for Tradable Inputs

إن السعر الإجتماعي لأي سلعة زراعية متاجر بها هو السعر الحدودي لها ، وهو السعر الذي يقبل المُنتِج الأجنبي عندهُ عرض منتوجهِ في السوق المحلي للبلدان الأخرى ، أو هو السعر الذي يقبل عندهُ المُستهلك الأجنبي طلب المُنتَج المحلي . أما إذا كان السعر العالمي لا

يعكس كلفة الفرصة البديلة المتوقعة للمُنتَج المحلي فإنه يتطلب بعض التعديلات ، فالأسعار العالمية قد لا تعكس قوة السوق المحلي ، في ظل غياب الصادرات أو الواردات للمُنتَج المحلي فيتم تقدير الأسعار المكافئة للسعر العالمي ولكي تكون فعلاً مكافئة للسعر العالمي يجب أن تعكس تكاليف النقل والإختلاف في النوعية وكذلك توقعات الأسعار العالمية في المستقبل . (Little & Mirless, 1974, P 155)

حساب الأسعار العالمية

يمكن إيجاد الأسعار العالمية الضمنية (متوسط قيمة الوحدة الواحدة) من قسمة القيم الإجمالية للسلع المتاجر بها على كميات تلك السلع المتاجر بها (مُصدرة أو مُستوردة). ومن أهم مصادر البيانات للأسعار العالمية هي إحصاءات التجارة الدولية للبلدان التي تتاجر بتلك السلع ، وبسبب عدم دقة البيانات التجارية يمكن أن يزداد السعر كلما قلت الكميات المتاجر بها. وغالباً ما تكون البيانات غير دقيقة لأن المنشآت الإنتاجية قد لا تُعطي بيانات صحيحة للتهرب من الضرائب أو بسبب كون نوعية المُنتَج الأجنبي تختلف تماماً عن نوعية المُنتَج المحلي فيكون تقدير سعر المُنتَج المحلي على أساس سعر المُنتَج العالمي غير صحيح ، أي مشوهاً . أما إذا كانت البيانات التجارية الخاصة بالبلد مفقودة أو متحيزة فيمكن تقديرها بالإعتماد على البيانات التجارية لأقرب بلد بعد أن يتم تعديل هذه الأسعار لتكاليف النقل وكلفة التأمين لتقدير سعر الإستيراد (Cif Import Price) أو سعر التصدير (Fob Export Price) . هناك مصدر آخر للأسعار العالمية المباشرة هي المعلومات السعرية للصناعة المعنية أو المؤسسات الحكومية أو المنظمات الدولية ، إذ تعمل هذه الهيئات على حساب أسعار الصادرات (Fob) و الإستيرادات (Cif) في بلدان مختلفة ، ومن ثم يُمكن حساب هذه الأسعار في أي بلد بعد تعديلها وحساب كُلف التأمين والنقل الدولي ، وإذا لم نستطع إيجاد معلومات عن الأسعار العالمية فمن الممكن إيجاد حل بديل عن طريق تقدير الأسعار العالمية بشكل غير مباشر وإزالة التأثير

للسياسات المحلية المشوهة على الأسعار الفعلية ؛ ولأجل إيجاد الأسعار الظلية نبدأ مع الأسعار الفعلية للسلع أو المُدخلات المتاجر بها ومن ثم تقدير التأثير الكلي للسياسات في نِظام السلعة. وإن هذه الفروق في البلدان المصدرة للسلعة تعكس التشوهات الحاصلة نتيجة السياسات التدخلية. (جاسم ،2011، ص17).

إستعمال أسعار الصرف Using Of Exchange Rate

نحتاج في مرحلة معينة من التحليل الى تحويل الأسعار العالمية الى الأسعار المحلية وهذا التحويل يتطلب وجود سعر الصرف . قد لا تُواجه صعوبات في حساب الصف العلوي لمصفوفة تحليل السياسة المحسوب بالأسعار الفعلية ولا نحتاج لسعر الصرف في هذا الحساب. أما في حالة وجود بعض عناصر الإنتاج التي يتم شراؤها بالعملة الأجنبية فإن حسابها سيكون على أساس السعر الحقيقي الذي تدفعهُ الهيئات التسويقية أو المزارعين . وإذا كانت السياسة التدخلية غير قابلة للتنفيذ بسبب وجود السوق الموازية (السوداء) لسعر الصرف الذي يختلف عن سعر الصرف الرسمي فإن عدداً قليلاً من العاملين في نِظام السلعة سيتأثر بهذه السياسة. (السعيدي ،2008، ص27).

وهنا يتم حساب الأرباح الخاصة إعتماداً على سعر الصرف الفعلي (Actual Market Price) . إن التغير في سعر الصرف يؤدي الى تشوهات في أسعار الناتج وهذهِ بدورها تؤثر في أسعار الموارد المحلية ، كما تعكس الأسعار الظلية للموارد المحلية قيمة الناتج الحدي للمورد، أما السعر الظلي للناتج فإنه يعكس الناتج الحدي . وتتغير هذه الأسعار بنسب متساوية لإن التغيرات في سعر الصرف تؤثر في أسعار السلع المتاجر بها . إن جميع أنظمة السلع المتاجر بها تتأثر بسعر الصرف بالصورة نفسها ، كما وتتأثر السلع غير المتاجر بها بشكل غير مباشر بعد ان تتأثر تكاليف المُدخلات ومن ثم على المُنتجين تغيير مزيج الإنتاج لتجنب إرتفاع تكاليف الإنتاج مما يؤثر في الميزة النسبية بشكل سلبي . أما في حالة فشل الحكومة في الموازنة بين التضخم

والتغير في سوق الصرف سيتأثر نِظام المُنتجات المتاجر بها لكون أسعار الموارد المحلية تزداد بشكل أسرع من إنخفاض قيمة سعر الصرف ومن ثم تتزايد أسرع من إرتفاع سعر الناتج المتاجر به و المُدخلات القابلة للمتاجرة . وبذلك يحتاج محلل المصفوفة (PAM Analyst) الى تعديل سعر الصرف الخاص (الفعلي) والسعر الظلي للناتج والمُدخلات المتاجر بها.

عادةً يتم تعديل هذا التضخم إعتماداً على سعر الصرف الحقيقي (Real (RER Exchange Rate ويتم حساب قيمة (RER) بمقارنة نسبة التغيرات في سعر الصرف إلى التغيرات في سعر البيع بالجملة (أوسعر المُستهلك) وقد يتم تعديل سعر الصرف ليعكس التأثيرات قصيرة الأجل لسعر الصرف على أسعار السلع المتاجر بها وأسعار الموارد المحلية والأربحية . في مصفوفة تحليل السياسة (PAM) فإن التأثيرات قصيرة الأجل لسعر الصرف تتضمن التعديلات على العوائد بالأسعار الظلية (E) وتكاليف المُدخلات المتاجر بها بالأسعار الظلية (F) . أما تكاليف الموارد المحلية بالأسعار الظلية (G) فلا تتأثر بتغير سعر الصرف ، أما الأرباح الإجتماعية (H) فتتغير بنسبة أكبر من التغير في سعر الصرف . ولحساب سعر الصرف الإجتماعي (التوازني) فإن الأمر يحتاج توافر معلومات كبيرة عن مقدار العجز في الميزانية الحكومية ومدى إمكانية تمويل هذا العجز من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وإنحدار منحنيات العرض والطلب لسوق العملة الأجنبية والتشريعات الحمائية لمختلف السلع . ولصعوبة هذه المهمة يتم حساب أو تقدير سعر الصرف الإجتماعي في ضوء التخمين الميداني أو في ضوء بيانات المؤسسات الدولية كالبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي (I.M.F) من أجل الحصول على بيانات الأسعار الظلية للسلع المتاجر بها . (Monke&Pearson , 1989, P 131).

الفصل الثالث

تطور إنتاج لحوم الأبقار واستيرادها في العراق

المبحث الأول :- تطور إنتاج لحم البقر

المبحث الثاني:- تطور استيراد لحم البقر

المبحث الأول :- تطور إنتاج لحم البقر

واقع إنتاج لحم البقر عالمياً

يُعد البروتين عالي النوعية النقص الرئيس في الأغذية التي يستهلكها حوالي نصف سكان العالم ، وتُشارك الأغذية ذات المصدر الحيواني ومن ضمنها اللحم البقري بصورة كبيرة في تغذية الإنسان عن طريق موازنة العناصر الغذائية ذات المصدر النباتي وتدعيمها، حيث تُعد البروتينات الحيوانية متفوقة على البروتينات النباتية في تغذية الإنسان لكونها تمتلك توازناً أفضل للحوامض الأمينية .(عبدالكريم ،1990، ص32)

إن الناس الذين يعيشون في البلدان ذات الإنتاجية العالية من الحيوان يكون نمط تغذيتهم الطبيعي معتمداً على كميات كبيرة من البروتين الحيواني ولكن غذاء الغالبية العظمى من سكان العالم يعتمد بالدرجة الرئيسة على منتجات نباتية وبخاصة الرز والقمح وغيرها ، فضلاً عن أن كمية الغذاء المتيسرة غير كافية في مناطق عدة . وتشير البيانات الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية الى تباين الكميات المتوافرة من البروتين الكلي لكل شخص بين البلدان المختلفة، وتأتي الولايات المتحدة في المرتبة الأولى من حيث الكمية المتوافرة من البروتين حيث بلغت كمية البروتين (112.50)غم / فرد / يوم ، وجيبوتي في المرتبة الأخيرة حيث بلغت كمية البروتين الكلي حوالي (39.9) غم/ فرد / يوم .(الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، 2000، مجلد 19).

وبصورة عامة فإن البلدان التي يكون فيها البروتين الكلي منخفض يكون المتوافر فيها من البروتين الحيواني منخفضاً أيضاً مع بعض الإستثناءات . ويتضح من جدول رقم (2) أن متوسط الإنتاج العالمي من لحم البقر بلغ ما يقارب (60) مليون طن ، وقد بلغ الإنتاج العالمي عام 2003 حوالي (58.7) مليون طن حيث بلغ إنتاج الدول المتقدمة حوالي (30.2) مليون طن أي بنسبة (48.6%) .(Faostat). وحدث إنخفاض في الإنتاج العالمي للحوم الأبقار عام 2001

بسبب سوء الأحوال الصحية والمناخية في معظم مناطق الإنتاج حيث بلغ الإنتاج حوالي (56.1) مليون طن وهذه الكمية كانت أقل مما في عام 2000 حيث بلغت كمية الإنتاج من لحم البقر حوالي (56.9) مليون طن ، أي بنسبة (1.3%). أما في عام 2002 فقد حدث إنتعاش من الأمراض الحيوانية بين البلدان المصدرة الرئيسة للحوم في أمريكا الجنوبية وأوربا مما أدى الى زيادة معدلات الذبح وتحقيق زيادة في الإنتاج إقتربت من (4%) ، أما في عام 2003 فقد أدى إنخفاض العائدات بالنسبة للمُنتِج ووجود وباء التهاب الجهاز التنفسي الحاد (سارس) في آسيا وإكتشاف إحدى حالات جنون البقر في كندا والقيود المرتبطة بتطورات السياسات التجارية في الإتحاد الروسي واليابان والأحوال الجوية المعاكسة وإرتفاع أسعار العلف في بعض الأقاليم الى تباطؤ تحقيق زيادات في إنتاج اللحوم العالمية. وتفيد التقديرات أن إنتاج اللحوم بأنواعها يبلغ حوالي (249.1) مليون طن في عام 2003 ، حيث تبلغ مساهمة لحوم الأبقار من الإنتاج العالمي حوالي (23.6%) ، وهو ما يقل كثيراً عن الزيادات التي شهدها عام 2002. (Faostat). ويتركز إنتاج لحوم الأبقار في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، الإتحاد الأوربي، البرازيل والصين ، حيث تُعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مُنتِج للحوم إذ يبلغ متوسط إنتاجها سنوياً حوالي(12) مليون طن أي بنسبة (21%) من اجمالي الإنتاج العالمي للحوم ويبلغ متوسط إنتاج الإتحاد الأوربي سنوياً حوالي (7.4) مليون طن أي بنسبة (13%) من إجمالي الإنتاج العالمي للحم البقر ، أما البرازيل فتنتج ما يقارب (6.7) مليون طن سنوياً أي بنسبة (11.8 %) من إجمالي الإنتاج العالمي ويبلغ متوسط إنتاج الصين حوالي (5.1) مليون طن سنوياً أي بنسبة (9%) من إجمالي الإنتاج العالمي للحم البقر.(الأمين ،2004، ص2-3).

جدول (2) كمية إنتاج لحم البقر عالمياً للمدة (1999-2003) (الكمية : بالطن)

الدول	1999	2000	2001	2002	2003
الأرجنتين	2719784	2,718000	2452000	2700000	2800000
أستراليا	2010530	1987902	2119000	2028000	2073000
البرازيل	6413300	6540200	6671000	7136000	7385000
كندا	1263816	1264138	1249956	1271950	1245000
الصين	5054000	5328000	5488000	5846000	6020000
الهند	1660000	1700000	1770000	1810000	1960000
المكسيك	1900000	1900000	1925000	1930000	1950000
الإتحاد الروسي	1900000	1840000	1760000	1740000	1700000
جنوب أفريقيا	584000	630000	665000	645000	643000
السودان	276000	296000	320000	325000	325000
الولايات المتحدة	12123000	12298000	11983000	12427000	12226000
الإتحاد الأوربي	7679000	7435873	6896000	7539656	7567000
البلدان الأخرى	12750369	12921076	12839475	12735978	12847931
المجموع العالمي	56333981	56859189	56138431	58134584	58741931

المصدر :- http://www.faostat.com

تطور أعداد الأبقار وكمية الإنتاج من لحم البقر في الوطن العربي

تتسم نُظم تربية الأبقار في الوطن العربي بالتنوع والتفاوت ، إذ يتركز نِظام تربية المواشي في عدد من الدول العربية على الرعي المتنقل البدوي وشبه البدوي ويكتنف هذا النِظام صعوبة مراقبة وحصر وتقييم تلك الثروة ورعايتها فضلاً عن تعرضها للإجهاد والمرض وإنخفاض معدلات نموها في ظل الظروف المناخية والبيئية الصعبة السائدة . (الجليلي ، 1990) إذ إن

المراعي الطبيعية هي ملكية عامة ويعتريها الإهمال وسوء الإستغلال كالرعي الجائر والمبكر والحمولة الزائدة وغياب الدورة الرعوية ، وتنتشر في الدول العربية على نطاق واسع تربية الأبقار في الحيازات الزراعية الصغيرة . وتُعد تربية الأبقار وفقاً لنِظام الإنتاج الكبير المتخصص والمكثف الحديث محدودة الإنتشار ، وفي مجال تطوير أعداد الأبقار وزيادة كميات الإنتاج من لحومها تنتهج الدول العربية أسلوبين لذلك ، يعتمد الأول منها على التوسع الأفقي (زيادة العدد) بينما يركز الثاني على زيادة الإنتاج الحيواني من اللحم . وكانت مُحصلة تلك الجهود في التوسع الأفقي زيادة عدد الأبقار خلال المدة (1998–2007) بمعدلات مرتفعة ، إذ تحققت زيادة عددية واضحة حيث ارتفع عدد الأبقار من حوالي (56.1) مليون رأس كمتوسط للمدة 1998–2003 الى حوالي (62.2) مليون رأس عام 2007 ، وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (0.01) وكما موضح في جدول رقم(3) .

إلا أن هذه الزيادة لم تواكبها زيادة مناسبة في الإنتاج من الطاقة العلفية مما إنعكس سلباً على الإنتاج والإنتاجية من اللحم ، كما تراجع نصيب الفرد من الوحدات الحيوانية * في الوطن العربي من حوالي (0.285) وحدة حيوانية عام 1990 الى حوالي (0.245) وحدة حيوانية عام 2009 ، أي بمعدل تراجع (0.14) ، ويعود السبب في هذا التراجع الى مجموعة من العوامل في مقدمتها الظروف المناخية والجفاف وضعف الإمكانات التنموية وسوء الإدارة وإشتداد المنافسة في استعمال الأرض بين إنتاج الغذاء للإنسان وإنتاج الأعلاف للمواشي ، هذا الى جانب تدني إنتاجية الأبقار التي تحتل المركز الثاني بعد الأغنام في قائمة الثروة الحيوانية العربية من حيث أهميتها العددية أو من حيث الإنتاج ، حيث شكلت حوالي (18%) من إجمالي

---

* الوحدة الحيوانية = رأس من الأبقار = 6 رأس من الأغنام = 8 رأس من الماعز. (النجفي ، 1979)

عدد الوحدات الحيوانية خلال عام 2004 وحوالي (55%) من إجمالي اللحوم الحمراء وحوالي (80%) من إجمالي الألبان . (التقرير العربي الموحد ،2010، ص61)

تشير الإحصائيات الواردة في جدول رقم (3) الى أن المعدل السنوي للأعوام 1998-2007 من أعداد الأبقار يؤكد على أن السودان تحتل المركز الأول من حيث أعداد الأبقار في الوطن العربي إذ بلغ عدد الأبقار حوالي (39.8) مليون رأس وهي تشكل نسبة (66%) من إجمالي أعداد الأبقار في الوطن العربي ، ثم يليها الصومال ومصر والمغرب واليمن وموريتانيا والعراق بمعدل (5.1) مليون رأس ، (4.3) مليون رأس ، (2.7) مليون رأس ، (1.4) مليون رأس ، (1.376) مليون رأس ، (1.370) مليون رأس لكل بلد على الترتيب ، وسجلت قطر أدنى معدل من عدد الأبقار في الوطن العربي حيث بلغ متوسط عدد الأبقار حوالي (9.15) ألف رأس . أما فيما يخص كمية الإنتاج من لحم البقر في الوطن العربي فقد إزدادت الكمية المُنتَجة من لحم البقر من حوالي (1.93) مليون طن كمتوسط للمدة 1999-2003 الى حوالي (2.31) مليون طن عام 2007 على الرغم من أن كمية الإنتاج هذه تقل عن كمية الإنتاج في عام 2006 بمعدل (2.7%) حيث بلغت كمية الإنتاج حينئذٍ (2.38) مليون طن ، كما يوضح جدول رقم (4) . وسجلت السودان أعلى كمية إنتاج من لحم البقر إذ بلغ متوسط المدة 1999-2003 حوالي (1.11) مليون طن والتي تشكل نسبة (50%) تقريباً من إنتاج الدول العربية ، تليها مصر والمغرب والجزائر حيث بلغت الكمية المُنتَجة من لحم البقر لمتوسط المدة حوالي (0.55) مليون طن ، (0.14) مليون طن ، (0.08) مليون طن على الترتيب لكل بلد ، أما العراق فيأتي بالمرتبة الثامنة في إنتاج لحم البقر من تسلسل الدول العربية حيث بلغت كمية الإنتاج حوالي (0.03) مليون طن ، وسجلت قطر أدنى معدل لكمية الإنتاج من لحم البقر حيث بلغت كمية الإنتاج حوالي (150) طن . (الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، مجلد (27) ، (28) ، 2004، 2007) .

وتُعد إنتاجية الأبقار من اللحوم في الوطن العربي منخفضة بالمقارنة مع المستويات الأخرى في بعض الدول ، إذ تمثل (32%) من مستوى الإنتاجية في أستراليا وحوالي (20%) من مستوى الإنتاجية في أمريكا و(15%) من مستوى الإنتاجية في أوربا. (التقرير العربي الموحد، 2010).

وبالرغم من الأعداد الكبيرة للأبقار في الدول العربية إلا أن مستويات إنتاجها تُعد متواضعة وهي غير قادرة على تلبية الطلب العربي من تلك المُنتجات نظراً لضعف الأساليب المستخدمة في تربيتها وتصنيع مُنتجاتها . وما من شك فإن تطوير موارد الثروة الحيوانية وتحقيق مستويات مقبولة من الإكتفاء الذاتي في الدول العربية يتطلب تحسين الظروف البيئية للقطعان وتحسين التراكيب الوراثية للأصناف المحلية لزيادة نسبة الإخصاب وإكثار الأصناف ذات الإنتاجية العالية التي تتحمل الظروف البيئية المحلية والتوسع في إقامة المشاريع الحديثة التي تستخدم أحدث التقنيات العالمية في التربية والإنتاج والتصنيع والإهتمام بالمراعي الطبيعية وتنظيم إستغلالها وحمايتها من التدهور والإستنزاف وتطوير الخدمات الإرشادية والبحوث في مجال الإنتاج والصحة الحيوانية ، وتحسين وسائل تصنيع وتسويق المُنتجات الحيوانية من خلال إنشاء المراكز المتخصصة وتدريب وتأهيل الكوادر في مجالات التقانة المرتبطة بالإنتاج والصحة الحيوانية وتطبيق أسلوب الحقول الإرشادية لتشجيع المُنتجين على تبني التقانة الإنتاجية الحديثة في حقول المزارعين وتوطين مربي الأبقار في المناطق التي تتوافر فيها خدمات التعليم والرعاية الصحية.

جدول (3) أعداد الأبقار في الدول العربية للمدة (1998-2007) (بالألف رأس)

الدولة	متوسط المدة 1998-2002	2003	2004	2005	2006	2007	المعدل السنوي 1998-2007
الأردن	65.84	66.30	73.80	71.80	71.45	88.20	72.89
الإمارات	108.55	113.09	113.09	115.00	55.90	55.90	93.58

البحرين	13.44	9.00	9.00	9.50	8.70	8.00	9.60
تونس	750.74	679.44	656.82	686.32	703.15	710.13	697.76
الجزائر	1213.23	853.68	844.50	1028.80	844.64	859.97	940.80
جيبوتي	297.00	297.00	297.00	297.00	297.00	297.00	297.00
السعودية	300.20	332.00	361.00	352.00	369.00	421.00	355.86
السودان	37061.20	39760.00	39760.00	40468.00	40994.00	41138.00	39863.53
سوريا	919.60	937.00	1024.00	1083.00	1121.44	1168.32	1042.22
الصومال	4435.75	5319.00	5425.00	5208.00	5350.00	5350.00	5181.29
العراق	1357.76	1425.00	1516.00	1648.00	1130.00	1145.00	1370.29
عُمان	297.49	326.20	301.56	301.28	307.30	313.56	307.89
فلسطين	22.88	33.24	31.75	34.00	36.29	34.25	32.06
قطر	13.65	10.00	10.28	6.57	7.40	7.00	9.15
الكويت	20.86	27.44	28.00	28.00	31.53	31.53	27.89
لبنان	82.61	86.00	80.40	90.00	116.90	116.90	95.46
ليبيا	145.64	140.00	140.00	140.00	185.00	185.00	155.94
مصر	3609.20	4227.00	4369.00	4418.00	4610.00	4707.00	4323.36
المغرب	2631.84	2689.00	2728.80	2722.00	2755.10	2708.00	2705.79
موريتانيا	1477.33	1314.00	1320.00	1320.00	1413.90	1414.90	1376.68
اليمن	1350.00	1427.40	1397.60	1447.00	1463.70	1494.70	1430.06
المجموع	56174.81	60071.79	60487.60	61274.27	61875.40	62254.36	60356.37

المصدر :- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، مجلد (27) ، (28) ، لسنة 2004 ، 2007

جدول (4) تطور إنتاج لحم البقر في الوطن العربي للمدة (1999-2007) (بالألف طن)

الدولة	متوسط المدة 1999-2003	2004	2005	2006	2007	المعدل السنوي 1999-2007
الأردن	3.30	3.53	3.65	4.10	6.28	4.17
الإمارات	3.16	3.23	0.75	0.75	0.75	1.72

البحرين	1.14	1.08	1.63	0.90	0.60	1.07
تونس	52.52	46.40	50.47	50.47	49.40	49.85
الجزائر	113.25	84.45	77.95	80.50	80.20	87.27
جيبوتي	3.81	3.71	3.71	3.71	3.71	3.73
السعودية	23.77	22.18	22.40	22.40	16.24	21.39
السودان	949.41	1159.80	1163.21	1155.80	1169	1119.44
سوريا	46.17	48.43	55.41	60.57	65.94	55.30
الصومال	41.22	52.56	52.56	52.56	52.56	50.29
العراق	28.30	37.21	47.03	40.51	31.23	36.85
عُمان	4.10	4.15	4.15	4.15	4.15	4.14
فلسطين	7.38	2.62	5.85	5.44	2.77	4.81
قطر	0.30	0.10	0.14	0.14	0.10	0.15
الكويت	1.87	2.32	2.32	2.32	2.32	2.23
لبنان	11.64	16.20	16.20	16.20	16.20	15.28
ليبيا	9.14	14.56	15.17	15.17	15.17	13.84
مصر	431.09	533.28	562.64	663.91	606.16	559.41
المغرب	152.04	145.35	146.68	157.32	136.49	147.57
موريتانيا	25.53	28.50	28.50	28.50	28.50	27.90
اليمن	22.40	23.47	23.99	24.94	26.68	24.29
المجموع	1931.54	2233.13	2284.41	2390.36	2314.45	2230.77

المصدر:- المنظمة العربية للتنمية الزراعية العربية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، مجلد (27) ، (28) عام 2004 ، 2007.

الأهمية الإقتصادية والغذائية للحوم الأبقار

تتصف تربية الحيوان في الدول العربية بالتنوع حيث تتواجد النظم التقليدية (الرعوية) التي تتلائم مع الحيازات الزراعية الفلاحية التقليدية الصغيرة الواسعة الإنتشار الى جانب النُظم الحديثة للتربية والإنتاج المكثف التجاري الذي يتسع ويتطور بشكل ملحوظ ويُحقق نتائج إقتصادية بارزة أدت الى تخفيض العجز في المُنتجات الغذائية من اللحوم . وتساهم تربية الأبقار في زيادة

فرص العمل المفيد وفي تخفيف البطالة الموسمية والمقنعة ، وتجعل من النشاط الزراعي أكثر إنتظاماً وأقل موسميةً وأوفر دخلاً . وقد حقق عدد الأبقار زيادة بنسبة (1.1) في المائة مع الجاموس في عام 2008 عنهُ في عام 2007 ، ويعود هذا التحسن الى السياسات الحكومية التي أصبحت تنتهج مبدأ تشجيع القطاع الخاص لإقامة المشاريع الزراعية الحديثة في مجال الثروة الحيوانية ، هذا الى جانب إنتشار أساليب التربية الحديثة على نطاق واسع للحد من الفجوة الغذائية وفي مُقدمتها تقديم الرعاية البيطرية وتطبيق أساليب الإكثار الحديثة وتعزيز الإرشاد الزراعي في هذا المجال .(التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2009).

إن الهدف الأساس من تربية الأبقار هو توفير المواد الغذائية الحيوانية بالدرجة الأولى وتأتي المُنتجات الأخرى كالجلود وغيرها غير الصالحة للأكل بالدرجة الثانية ، ومما لاشك فيه أن عملية توفير المواد الغذائية الإستهلاكية الأساسية أو الثانوية بكمية أو نوعية تتلائم وطبيعة الطلب المتزايد عليها من المشاكل الأساسية التي واجهها العالم المعاصر ، بالأخص وأن الفجوة بين ما تحتاجهُ الملايين المتزايدة من الجنس البشري وبين الكمية المُنتَجة من السلع الغذائية الإستهلاكية أخذت بالإتساع والعُمق مع الزمن . ولما كانت معظم مشاكل التربية للأبقار تقع في البلدان النامية أصبح من الضروري إيجاد الحلول السريعة والملائمة لهذه الظاهرة ، خاصة بعد أن انخفضت كمية المُنتَج من المواد الغذائية ومستواه في بعض البلدان المتقدمة وبالتالي انخفض تصدير المواد الغذائية الفائض عن حاجتها الى البلدان النامية والفقيرة . وتحت هذه الظروف المتفائلة بمستقبل الإنتاج الزراعي بصورة عامة والإنتاج الحيواني بصورة خاصة في معظم بِقاع العالم ، أصبح من الضروري على الدول النامية الإلتفات الى ثروتها الزراعية القومية من أجل تطويرها وتنميتها والوصول بها الى المستوى اللائق من الناحيتين الكمية والنوعية ومحاولة تحقيق الإكتفاء الذاتي إن لم نقل محاولة تصدير الفائض منها .(غزال وآخرون، 1979، ص 11).

وإن أهمية لحم البقر في غذاء الإنسان معروفة جيداً ، فقد أظهرت الدراسات أن اللحم البقري مصدر ممتاز لمعظم فيتامينات B وبخاصة النياسين Niacin. أما الإسهام الأكبر للحم

البقر في غذاء الإنسان فهو من خلال محتواه من البروتين الذي يُعد مهماً بسبب توفيره جميع الحوامض الأمينية الأساسية وبكميات كافية . واللحم يُجهز الجسم أيضاً بكميات كبيرة من الحديد ويُعد الكبد مصدراً مهماً لهذا العنصر الغذائي . وللناس المهتمين بأوزانهم يُجهز اللحم الخالص مستوىً مُنخفضاً من السعرات الحرارية و إن قابلية هضم اللحم (وعادة أعلى من 95%) تُستخدم أحياناً معياراً للمقارنة مع الأغذية الأخرى . ويعتقد البعض أن اللحم عالي الدهن غير قابل للهضم ولكن لا يوجد أساس لهذا الإعتقاد على الرغم من أن الدهن يُهضم ببطء أكثر. يُظن أحياناً بأن اللحم وبخاصة جزء الدهون الحيوانية يزيد من مستوى كولسترول الدم والذي يعتقدهُ كثير من الأطباء أنه المسؤول عن تصلب الشرايين Atherosclerosis .

وبالرغم من أن بعض الباحثين في مجال الشحوم قد حذروا ضد التغيرات الرئيسة في تركيب الحوامض الدهنية للغذاء ، فإن الإنسان غيَّر من عادات أكلهِ بسبب ما نُشر وأُعلن عن هذا الموضوع ، ومع ذلك فإن الكولسترول يُصنع من قبل الجسم حتى في غياب المصادر الغذائية . وأفضل المعلومات تُشير إلى أن المستوى الغذائي من الكولسترول يُعد واحداً فقط من عدد من العوامل المساهمة في تصلب الشرايين . إن متوسط تركيب الجزء القابل للإستهلاك من قُطيعات اللحم هو 17% بروتين و 20% دهن و 62% رطوبة و 1% رماد. وحيث أن هناك تبايناً واسعاً في التركيب فإن القيمة الوسطية هذه تُشكل دليلاً عاماً، وإن نسبة اللحم الخالص المفصولة من الذبيحة أو القطيعة تتباين بصورة واسعة ومرتبطة عكسياً مع محتوى الدهن ، ومن المهم مُلاحظة أن نسبة العظام تنخفض بصورة مباشرة مع زيادة العضلات . ومما سبق نستنتج بأن لحوم الأبقار تُعد من المصادر الغذائية الضرورية لجسم الإنسان لسد إحتياجاتهِ من العناصر الغذائية المهمة . (عبد الكريم ،1990، ص27).

واقع إنتاج لحوم الأبقار في العراق

يحظى العراق بقدر كبير من الإمكانات والموارد الطبيعية التي تتيح له إحداث معدلات هائلة من إنتاج لحوم الأبقار ، إلا أن هناك كثير من المحددات تؤثر في بلوغ تلك الغايات، منها

ما يتصل بالعوامل الطبيعية والتقلبات التي تصاحب الهطولات المطرية وتأثير ذلك على إنتشار وكثافة الغطاء النباتي والمساحات الرعوية ، ومنها ما يتصل بمجموعة السياسات الإقتصادية والزراعية المطبقة في البلد وما تفرزهُ من آثار سلبية لا تُشجع على الإستثمار أو التحفيز لمزيد من الإنتاج عن طريق زيادة الأرباح في هذا القطاع الحيوي .(تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي ،1996) وللتعرف على التوزيع الجغرافي لأعداد الأبقار في العراق تم الإعتماد على بيانات المسح الوطني للثروة الحيوانية في العراق لسنة 2008 والذي قامت به وزارة الزراعة بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ، وقد بَيّنت نتائج المسح أن أعداد الأبقار الإجمالية قُدّرت بحوالي (2552113) رأساً لعام 2008 ، بزيادة قُدّرت نسبتها (107.1%) عن أعداد الأبقار الإجمالية على وفق بيانات التعداد الزراعي الشامل لسنة 2001 ، والتي قُدّرت بموجبه بحوالي (1232147) رأساً .

وتضمنت بيانات المسح (2034089) رأساً من الإناث وبنسبة (79.7%) من المجموع الكلي للأبقار في حين قُدّر عدد الذكور (518024) رأساً بنسبة (20.3%) من المجموع الكلي للأبقار وقُدّرت أعداد الأبقار البالغة من الذكور والإناث بحوالي (1686212) رأساً بنسبة (66.1%) من المجموع الكلي للأبقار في حين قُدّرت أعداد الأبقار غير البالغة من الذكور والإناث (865901) رأساً بنسبة (33.9%) من المجموع الكلي للأبقار ، واحتلت محافظة واسط مركز الصدارة في عدد الأبقار حيث قُدّر عددها بحوالي (265838) رأساً بنسبة (10.4%) من المجموع الكلي للأبقار تليها المحافظات (بغداد ، بابل ، السليمانية) حيث قُدّرت أعدادها بحوالي (237977) ، (232141) ، (224699) رأساً بنسبة (9.3%) ، (9.1%) ، (8.8%) على الترتيب من المجموع الكلي للأبقار في حين قُدّرت نسبة باقي المحافظات (62.4%) وهو ما يؤشر إنتشار الأبقار في محافظة بغداد والمحافظات المجاورة لها (واسط ، بابل، صلاح الدين ، ديالى والانبار) ، حيث توجد أكبر سوق إستهلاكية في العاصمة بغداد لمنتجات الأبقار مع توافر ظروف تربية أفضل في هذه المحافظات في حين تركز عدد الأبقار في محافظة السليمانية وبنسبة (56.6%) من مجموع الأبقار في إقليم كوردستان في حين شكل إقليم كوردستان ما نسبته

(15.6%) من المجموع الكلي للأبقار في العراق، وكما موضح في الجدول رقم (5) . (تقريرالمسح الوطني للثروة الحيوانية في العراق،2008، ص 15).

ومن هذا يتضح أن دراسة واقع إنتاج الأبقار وأعدادها وتطوره خلال مدة الدراسة (1980-2008) يعطي صورة واضحة عن أهمية هذا القطاع والسياسات المُتبعة تجاه تنمية هذا القطاع وزيادة الأرباح المتحققة للعاملين فيه .

جدول (5) أعداد الأبقار البالغة وغير البالغة حسب الجنس والمحافظة لسنة 2008

المحافظة	غيـر البـالغة			البـــالغة			المجموع	النسبة %
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع		
دهوك	1564	2360	3924	256	8060	8325	12249	0.5
نينوى	16841	12942	29783	1300	47585	48885	78668	3.1
السليمانية	24185	39492	63677	17757	143265	161022	224699	8.8
كركوك	19409	25990	45399	9704	74512	84216	129615	5.1
أربيل	18011	31261	49272	8695	102272	110967	160239	6.3

ديالى	28752	37483	66235	15908	108419	124327	190562	7.5
الانبار	30305	33716	64021	3800	102999	106799	170820	6.7
بغداد	28038	51901	79939	17300	140738	158038	237977	9.3
بابل	39009	50288	89297	10680	132164	142844	232141	9.1
كربلاء	7093	10000	17093	4361	19884	24245	41338	1.6
واسط	36304	49582	85886	17816	162136	179952	265838	10.4
صلاح الدين	33511	43200	76711	6556	109056	115612	192323	7.5
النجف	9756	14284	24040	4940	35607	40547	64587	2.5
القادسية	16375	23268	39643	7143	104308	111451	151094	5.9
المثنى	6262	6438	12700	2073	27648	29721	42421	1.7
ذي قار	23190	35280	58470	8807	103913	112720	171190	6.7
ميسان	17025	22166	39191	12917	81894	94811	134002	5.2
البصرة	9995	10625	20620	2377	29353	31730	52350	2.1
العراق	365625	500276	865901	152399	1533813	1686212	2552113	100

المصدر :- وزارة الزراعة، دائرة التخطيط والمتابعة ، بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، تقرير المسح الوطني للثروة الحيوانية في العراق لسنة 2008.

تطور أعداد الأبقار والكميات المُنتجة من لحم البقر في العراق

للمدة (1980-2008)

تتميز البيانات الخاصة بأعداد الأبقار والكميات المُنتجة من لحومها في العراق بالقصور الواضح والإفتقار الشديد الى الدقة والشمول فضلاً عن عدم توافرها بصورة منتظمة لمدد زمنية متقاربة ، وكذلك فُقدان وحرق أغلب الوثائق الخاصة بأعداد الأبقار وكميات الإنتاج من لحوم الأبقار بسبب ظروف الإحتلال الأمريكي التي مرّ بها البلد بعد عام 2003.

لكن بصفة عامة فإن البيانات المُتاحة لأعداد الأبقار تُشير الى الإنخفاض الواضح في عدد الأبقار من حوالي (1702) ألف رأس عام 1980 الى حوالي (1145) ألف رأس عام 2007 أما عام 2008 فقد شهد إرتفاعاً في عدد الأبقار بلغ حوالي (2552.11) ألف رأس ، وكانت الكمية المُنتَجة من لحم البقر عام 1980 حوالي (50.9) ألف طن وإنخفضت الكمية المُنتجة الى أن بلغت حوالي (31.23) ألف طن عام 2007 ، وفي عام 2008 بلغ الإنتاج من لحم البقر حوالي (52.12) ألف طن .(المنظمة العربية للتنمية الزراعية العربية، إصدارات متفرقة). وبالرغم من هذه الزيادة الحاصلة في عام 2008 في عدد الأبقار وكمية الإنتاج من لحومها إلا أنهُ عند قياس مُعدلات النمو من خلال بيانات جدول رقم (6) تَبين أن معدل النمو السنوي لأعداد الأبقار خلال مدة الدراسة قد بلغ (-0.005) وهو يدل على الإنخفاض في أعداد الأبقار بنسبة ضئيلة ، وأن معدل النمو السنوي لكميات الإنتاج من لحم البقر قد بلغت (-0.015) وهذا يُشير إلى أن هناك إنخفاضاً في الكميات المُنتَجة من لحم البقر أكبر من معدل الإنخفاض في عدد الأبقار خلال هذه المدة وكما موضح بالمعادلتين:-

1- $\ln Y = 17.393 - 0.005t$

2- $\ln Y = 34.472 - 0.015t$

حيث تمثل معادلة رقم :-

1- معدل النمو السنوي لأعداد الأبقار للمدة (1980-2008).

2- معدل النمو السنوي لكميات الإنتاج من لحم البقر للمدة (1980-2008).

جدول (6) أعداد الأبقار وكميات الإنتاج من لحم البقر في العراق للمدة 1980-2008

السنة	عدد الأبقار /الألف رأس	كمية الإنتاج/الألف طن
1980	1702.00	50.9
1981	1800.00	48.8
1982	1900.00	69.50
1983	1175.00	39.21
1984	1698.00	65.00
1985	1500.00	45.00
1986	1578.00	58.00
1987	1580.00	47.79
1988	1600.00	50.00
1989	1578.00	56.00
1990	1675.00	53.60
1991	1150.00	30.24
1992	1400.00	27.00
1993	1377.00	31.73
1994	1354.38	31.86
1995	1000.00	27.50
1996	1030.00	22.55
1997	1247.79	19.58
1998	1030.78	20.04
1999	*1100.00	* 41.00
2000	1450.00	* 48.00
2001	1458.00	36.59
2002	1500.00	30.11
2003	1425.00	33.89
2004	1516.00	42.71
2005	1648.00	47.03
2006	1130.00	40.51
2007	1145.00	31.23
2008	2552.11	52.12

المصدر :- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، إصدارات متفرقة .

***حسبت هذه الأرقام بالإعتماد على بيانات منظمة الأغذية والزراعة FAO، سلسلة الدراسات الإحصائية مجلد (53)، (54) ، لسنة 1999،2000.**

يُبين جدول رقم (6) تطور أعداد الأبقار وكميات الإنتاج من لحم البقر خلال مدة الدراسة ، وبشكل عام هناك تذبذب في أعداد الأبقار وكميات الإنتاج حيث لوحظ أن هناك زيادة في عدد الأبقار في بداية عقد الثمانينات حيث بلغ حوالي (1900) ألف رأس وكذلك بلغت كمية الإنتاج حوالي (69.5) ألف طن عام 1982. ثم أخذ بعد ذلك عدد الأبقار بالإنخفاض حتى بلغ حوالي (1175) ألف رأس وكمية الإنتاج انخفضت الى حوالي (39.21) ألف طن في عام 1983. أما في عام 1989 فقد أخذ عدد الأبقار بالإرتفاع لكن بمعدل أقل من الزيادة في عام 1982 حيث بلغ عدد الأبقار حوالي (1578) ألف رأس وكذلك فأن كمية الإنتاج إزدادت الى حوالي (56) ألف طن ، واستمرت الزيادة في عدد الأبقار حيث بلغ حوالي (1675) ألف رأس بينما انخفضت كمية الإنتاج الى حوالي (53.6) في عام 1990. واستمر الإنخفاض في كمية الإنتاج حتى بلغت حوالي (30.24) ألف طن مع الإنخفاض في عدد الأبقار حيث بلغ حوالي (1150) ألف رأس في عام 1991. ثم عاد عدد الأبقار الى الإرتفاع حيث بلغ حوالي (1400) ألف رأس مع الإنخفاض المستمر في كمية الإنتاج حيث بلغت حوالي (27) ألف طن في عام 1991. أما في عام 1996 فقد انخفض عدد الأبقار ليصل الى حوالي (1030) ألف رأس وكذلك انخفضت كمية الإنتاج لتصل الى حوالي (22.55) ألف طن ، ثم ارتفع عدد الأبقار ليصل الى حوالي (1100) ألف رأس مع الإرتفاع في كمية الإنتاج حيث بلغت (41) ألف طن تقريباً في عام 1999. واستمر الإرتفاع في عدد الأبقار حتى بلغ عام 2005 حوالي (1648) ألف رأس وازدادت كمية الإنتاج لتصل الى حوالي (47.03) ألف طن . وفي عام 2006 انخفض عدد الأبقار حيث بلغ حوالي (1130) ألف رأس مع الإنخفاض في كمية الإنتاج حيث بلغت كمية الإنتاج حوالي (40.51) ألف طن، وازداد عد الأبقار بنسبة (50%) عن عام 1980 حيث بلغ عدد الأبقار على وفق بيانات المسح الوطني للثروة الحيوانية في العراق لعام 2008 حوالي

(2552.11) ألف رأس وازدادت كمية الإنتاج بنسبة (2%) عن عام 1980 حيث بلغت حوالي (52.12) ألف طن في عام 2008 . وعلى الرغم من هذه الزيادات الحاصلة في بعض السنوات لأعداد الأبقار وكميات الإنتاج إلا أن معدل النمو لإجمالي المدة قد سجل تراجعاً بالنسبة لأعداد الأبقار وكميات الإنتاج وكما موضح في الشكلين (1) ، (2).

شكل (1) تطور أعداد الابقار في العراق خلال المدة (1980-2008)

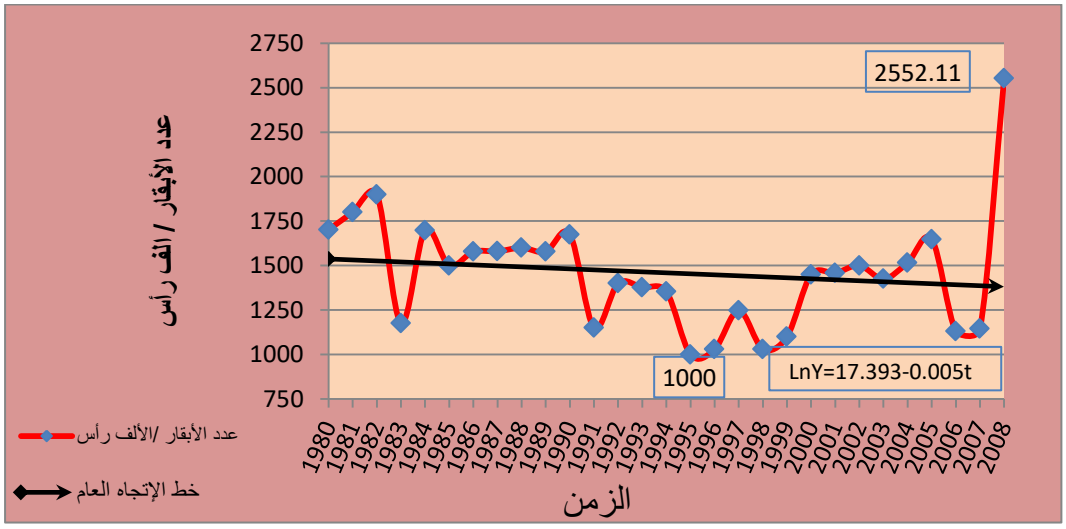

المصدر:- من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات جدول (6).

شكل (2) تطور كمية الإنتاج من لحم البقر للمدة (1980-2008)

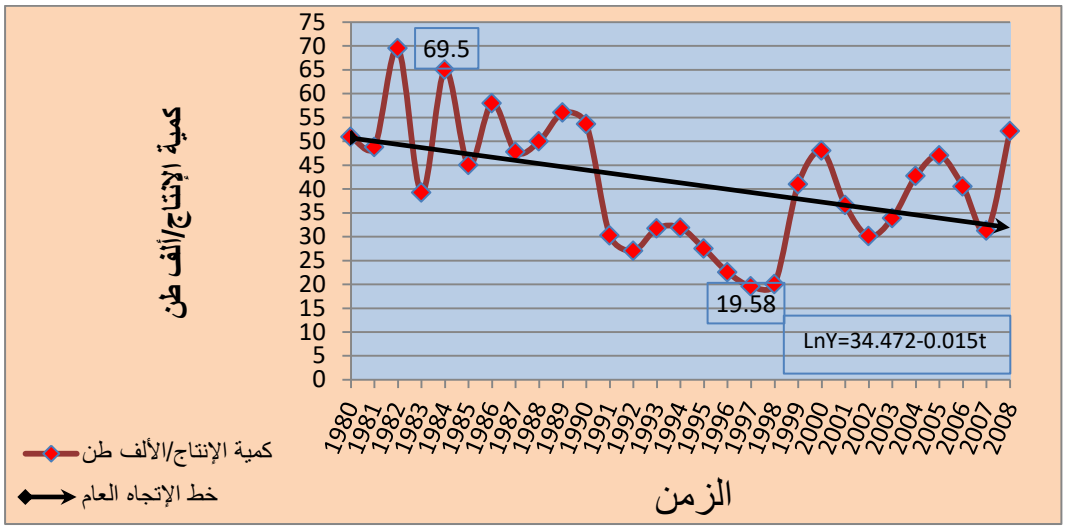

المصدر:- من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات جدول (6).

ومما سبق يمكن تمييز ثلاث مدد زمنية من خلال بيانات السلسلة من حيث التغيرات التي طرأت على هذه المدد الثلاثة وهي كالآتي:-

المـدة الأولى :- (1980-1989)

بالإعتماد على بيانات جدول رقم (6) تم قياس معدل النمو السنوي لهذه المدة وكانت معادلة النمو كالآتي :-

1-LnY =27.424 – 0.010 t
2-LnY=4.394 - 0.0002 t

حيث تمثل معادلة رقم:-

1- معدل النمو لأعداد الأبقار للمدة (1980-1989).

2- معدل النمو لكميات الإنتاج من لحم البقر للمدة (1980-1989).

حيث بلغ معدل النمو السنوي لأعداد الأبقار (-0.010) وجاءت الإشارة سالبة لتدل على وجود إنخفاض في أعداد الأبقار خلال هذه المدة ، حيث إنخفض من حوالي (1702) ألف رأس عام 1980 الى حوالي (1578) ألف رأس عام 1989. على الرغم من وجود إرتفاع في عدد الأبقار في الأعوام الأولى من عقد الثمانينات 1981 ، 1982 إذ بلغ عدد الأبقار خلالها حوالي (1800) ألف رأس ، (1900) ألف رأس على الترتيب. حيث تُعد هذه الأعوام هي إمتداد للتطور الذي حدث في عقدي السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي على قطاع الثروة الحيوانية وبضمنها الأبقار . وبلغ معدل النمو السنوي لكمية الإنتاج من لحم البقر(0.00021-) مما يدل على عدم وجود تطور ملحوظ خلال هذه المدة ، وقد يعزى ذلك الى أسباب عدة من أبرزها ظروف الحرب العراقية – الإيرانية التي شهدها القطر في مدة الثمانينات ، وآثارها على توفير الأعلاف الضرورية لتغذية الأبقار وعدم توفر العناية البيطرية من أدوية ولقاحات وكذلك إشتداد المنافسة على الأراضي الصالحة للزراعة بإستعمالها لتوفير غذاء للإنسان أو إنتاج الأعلاف لتغذية الحيوانات ، فكان هذا من الأسباب التي أدت الى حدوث سوء تغذية للأبقار وضعف إنتاجها من اللحوم وكذلك حدوث هلاكات مما أدى الى إنخفاض أعدادها . وكما موضح بالشكلين (3) ، (4).

شكل (3) تطور أعداد الأبقار للمدة (1980-1989)

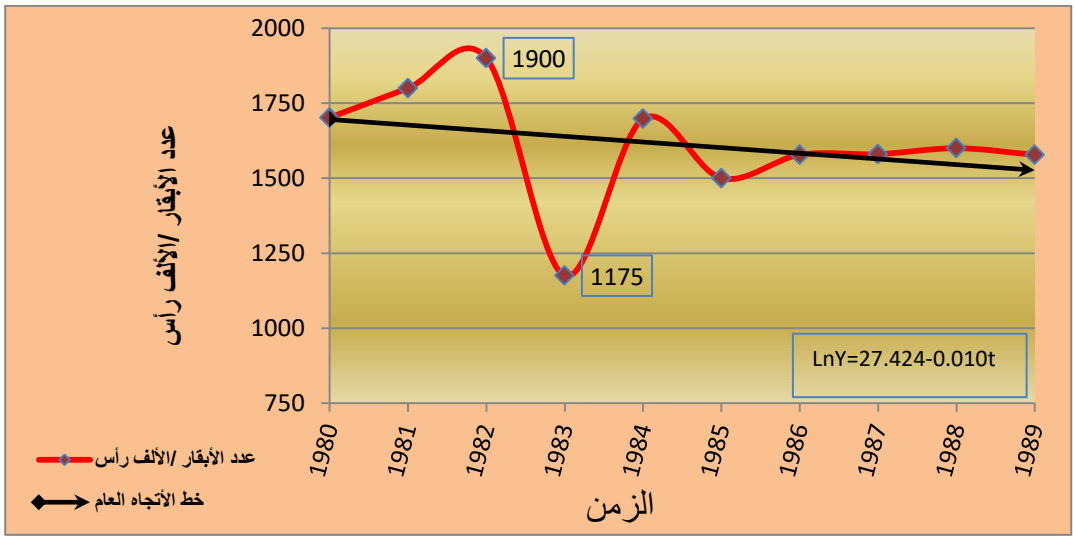

المصدر:- من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات جدول (6).

شكل (4) تطور إنتاج لحم البقر في العراق للمدة (1980-1989)

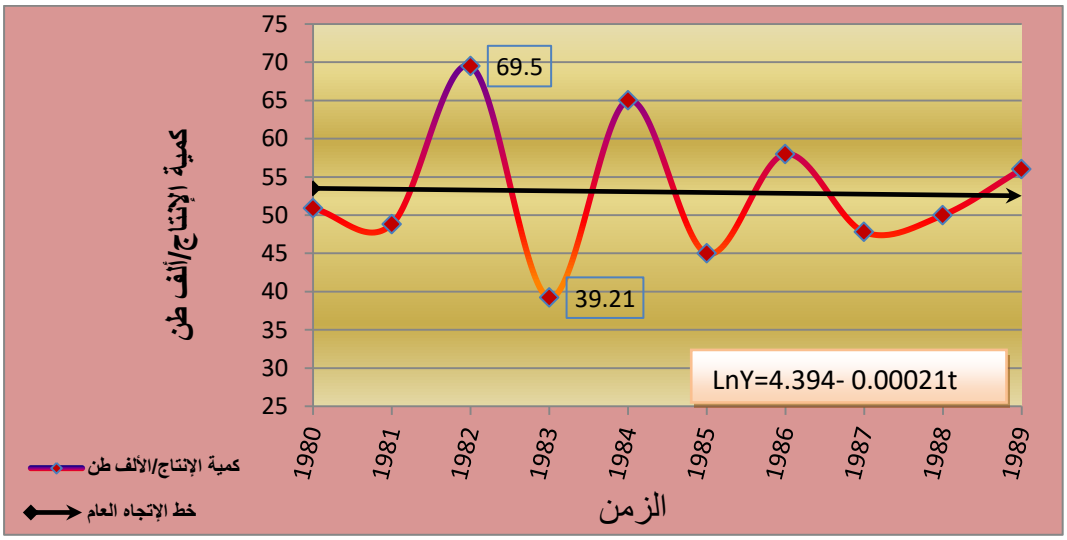

المصدر:- من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات جدول (6).

المدة الثانية:- (1990-1999)

سادت في هذه المدة ظروف الحصار الإقتصادي المفروض على العراق والذي أفرز تأثيراتهُ السلبية على نمو وكفاءة أداء الثروة الحيوانية بضمنها الأبقار في سد حاجات الفرد من منتجاتها بسبب إنحسار توفير مستلزمات الإنتاج ومستلزمات نموها بمختلف قطاعاتها وفي أولها الأعلاف المركزة التي كان يُعتمد في توفيرها وتوفير مكوناتها الرئيسة على الإستيراد والذي إنحسر أو توقف في بعض الأحيان في ظل هذا الظرف . فضلاً عن تعرض أعداد الأبقار الى التناقص بسبب الذبح الجائر للقطعان الأساس (إناث الحيوان) نتيجة لشحة اللحوم والتهريب الى الخارج لوجود فروقات في أسعار المواشي بين العراق والدول المجاورة ، ويتضح ذلك من خلال قياس معدلات النمو السنوي لأعداد الأبقار وكمية الإنتاج من لحم البقر من بيانات جدول رقم (6) وكانت كالآتي :-

1-LnY =83.267 – 0.039t

2-LnY =100.924 – 0.049t

حيث تمثل معادلة رقم:-

1- معدل النمو السنوي لأعداد الأبقار للمدة (1990-1999).
2- معدل النمو السنوي لكميات الإنتاج من لحم البقر للمدة (1990 -1999).

حيث بلغ معدل النمو السنوي لأعداد الأبقار خلال هذه المدة (-0.039) وجاءت إشارتهُ سالبة دليلاً على الإنخفاض في أعداد الأبقار إذ بلغ عدد الأبقار في عام 1990 حوالي (1675) ألف رأس وإنخفض الى حوالي (1100) ألف رأس في نهاية هذه المدة عام 1999. وبلغ معدل النمو السنوي لكمية الإنتاج (0.049) وهو مؤشر على الإنخفاض في كمية الإنتاج خلال هذه المدة حيث بلغت الكمية المُنتَجة من لحم البقر في بداية المدة عام 1990 حوالي (53.6) ألف طن وانخفضت الى حوالي (41) ألف طن في نهاية المدة عام 1999. وكما موضح بالشكلين(5) ، (6).

شكل (5) تطور أعداد الابقار للمدة (1990-1999)

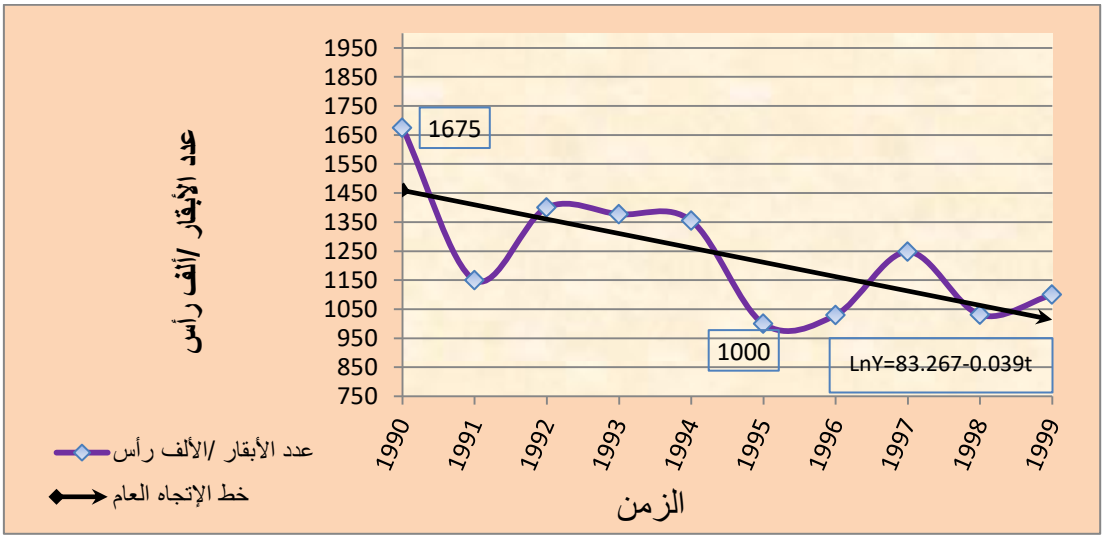

المصدر:- من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات جدول (6).

شكل (6) تطور إنتاج لحم البقر في العراق للمدة (1990-1999)

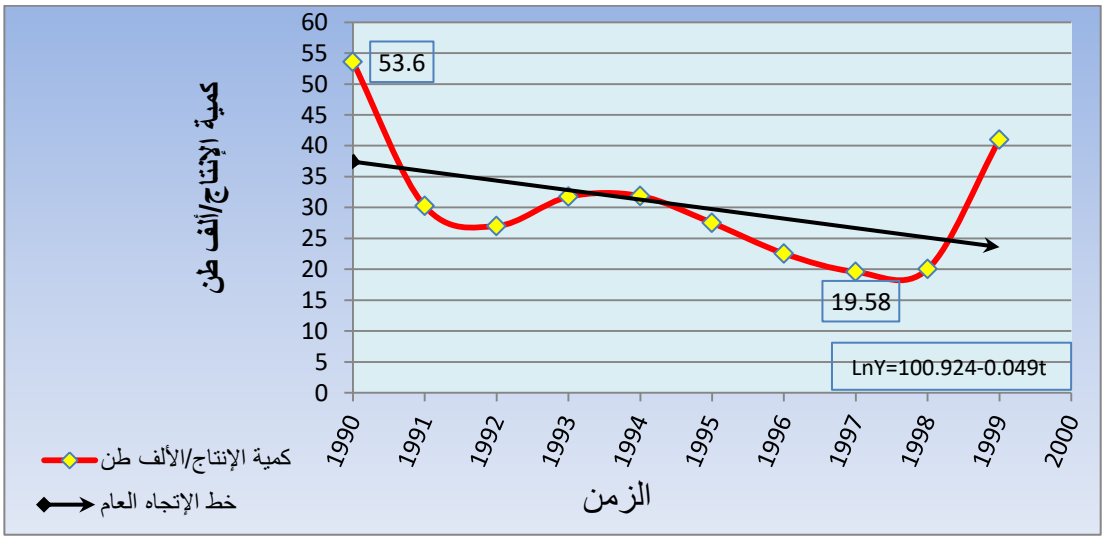

المصدر:- من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات جدول (6).

المـدة الثالثة :- (2000-2008)

يتضح من خلال بيانات جدول رقم (6) أن هناك ازدياداً في عدد الأبقار ماعدا عامي 2006،2007 حيث بلغ عدد الأبقار حوالي (1130) ، (1145) ألف رأس على الترتيب . فقد بلغ معدل النمو السنوي لأعداد الأبقار (0.019) وهو مؤشر على التطور البسيط في أعداد الأبقار ، وكذلك بلغ معدل النمو السنوي لكمية الإنتاج من لحم البقر (0.013) مما يدل على وجود إرتفاع بسيط في كمية الإنتاج خلال هذه المدة وكما موضح في المعادلات الآتية:-

$$1-LnY = -29.94 + 0.019\ t$$

$$2-LnY = -22.216 + 0.013t$$

حيث تمثل معادلة رقم:-

1- معدل النمو السنوي لأعداد الأبقار للمدة (2000-2008).

2- معدل النمو السنوي لكمية الإنتاج من لحم البقر للمدة (2000-2008).

ويمكن أن تعزى هذه الزيادة في أعداد الأبقار وكمية الإنتاج الى أسباب عدة من بينها إتجاه السياسة الحكومية نحو تشجيع المُنتجين الزراعيين من خلال تقديم الدعم والقروض لإقامة مشاريع تسمين العجول والمشاريع الزراعية عامة . وكذلك توفير مستلزمات الإنتاج الضرورية من أعلاف مركزة وأدوية ولقاحات بعد الإنفتاح على الأسواق الخارجية وحرية الإستيراد ، وكذلك إعتماد مربيّ الأبقار على الأساليب الحديثة في التربية في الآونة الأخيرة وزيادة عدد حقول الأبقار الخاصة . وهذا في مجملهِ ساعد في زيادة عدد الأبقار وكفاءة إنتاجها من اللحوم والمُنتجات الأخرى وكما موضح بالشكلين (7) ، (8).

شكل (7) تطور أعداد الأبقار في العراق للمدة (2000-2008)

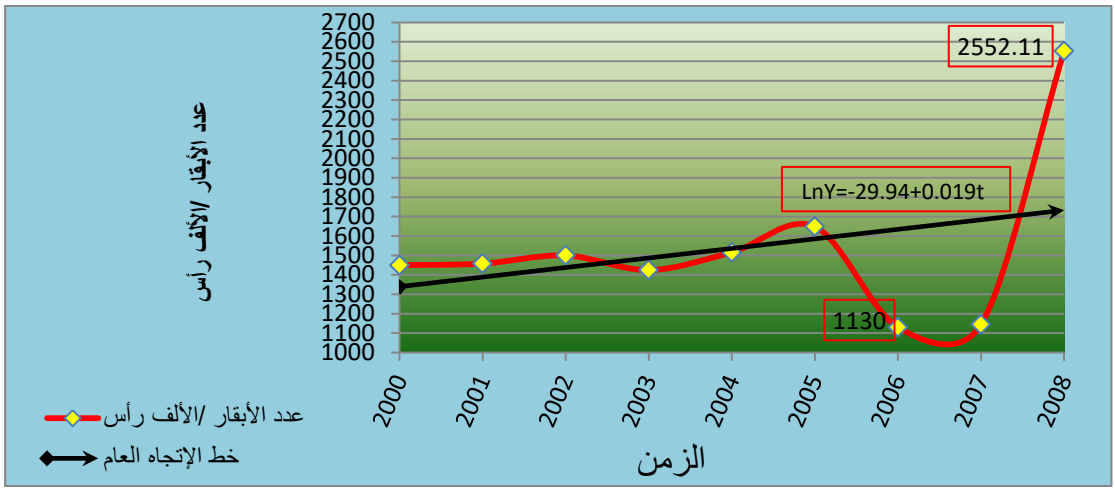

المصدر :- من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات جدول (6).

شكل (8) تطور كمية الإنتاج من لحم البقر في العراق للمدة (2000-2008)

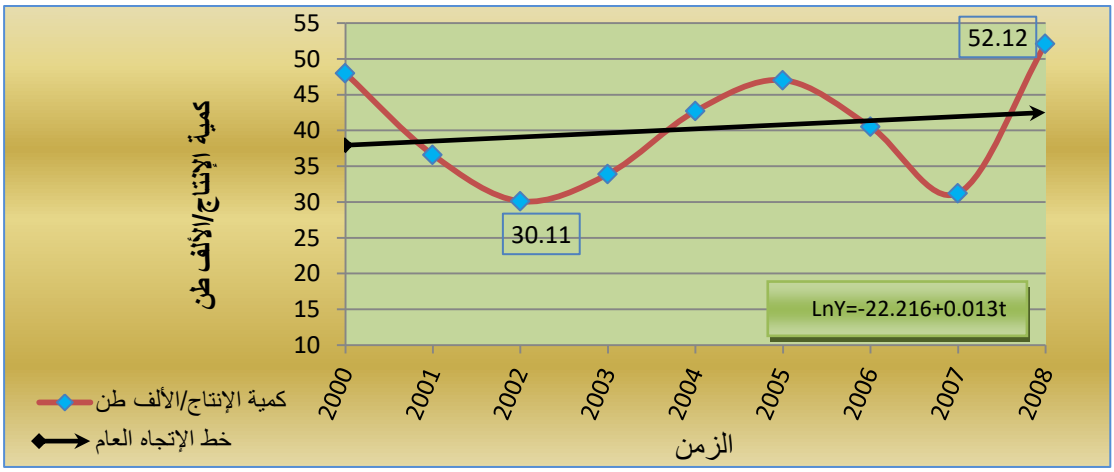

المصدر:- من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات جدول (6).

العوامل المؤثرة في تنمية إنتاج لحوم الأبقار

يؤثر على عرض لحوم الأبقار في العراق كثير من المتغيرات أهمها الموارد العلفية والأساليب التسويقية للمنتجات الحيوانية وأساليب تربية الحيوانات الإنتاجية :-

أولاً:- الموارد العلفية

تتضمن الموارد العلفية كل من المراعي الطبيعية ومحاصيل العلف والعلف المصنّع .

1- **المراعي الطبيعية** :- يُطلق على الأراضي الزراعية التي تنبت فيها النباتات الطبيعية الصالحة لرعي الحيوانات بالمراعي الطبيعية ، وتقدر مساحة الأراضي المغطاة بالنباتات الطبيعية بحوالي (132) مليون دونم ، إلا أن الصالح منها للرعي حوالي (50) مليون دونم ، كما يُقدّر المُستغل منها فعلاً حوالي (16) مليون دونم ، وبلغت مساحة المراعي في العراق حوالي (16000) دونم عام 2008 . (المجموعة الإحصائية السنوية ، 2008-2009). وتُعد المراعي الطبيعية في العراق من المصادر الأساسية لتغذية الحيوانات وتوفير الاحتياجات الغذائية للحيوانات ، ويؤدي ذلك الإستعمال الى حماية المراعي الطبيعية والاستفادة القصوى منها باعتبارها مصدراً للموارد العلفية الخشنة ذات التكاليف المنخفضة ، إلا أن القصور في إستغلال المراعي الطبيعية في العراق يُعد من المتغيرات الأساسية في الحد من حجم إنتاج لحم البقر . وقد أدت العوامل الآتية دوراً مؤثراً في تحديد المساحة الرعوية والحد من إستعمالاتها :- (النجفي ،1988، ص 388-393).

أ- التوسع في الزراعة الديمية على حساب الأراضي الرعوية ، وخاصة في المناطق مضمونة الأمطار أدى الى محدودية الأراضي الرعوية الجيدة .

ب- الرعي المبكر والجائر للمراعي الطبيعية أدى الى رداءة هذه النباتات الطبيعية كمصادر جيدة للرعي.

ج- قلة مصادر مياه الشرب للحيوانات في المناطق الرعوية وإعتمادها على تجمع مياه الأمطار أو عدد قليل من الآبار الإرتوازية ، وهي غير مستعملة إستعمالاً إقتصادياً.

د- عدم توافر الأماكن الملائمة لإيواء الحيوانات الرعوية وخاصة في الظروف الجوية القاسية.

2- **المحاصيل العلفية** :- نظراً لعدم وجود سياسة محددة لتطوير إنتاج لحوم الأبقار والتي تعتمد في أساسياتها على تطوير الرقعة الزراعية للمحاصيل العلفية؛ لذا فإن الرقعة الزراعية العلفية تذبذبت بين عام وآخر ولم تحقق ما فيه الكفاية لتغذية الأبقار في العراق. وقد يؤدي ذلك الى عدم إستعمال دورة زراعية مناسبة يدخل ضمنها ، أو تعتمد الرقعة الزراعية العلفية أساساً في تحديد حجم المحاصيل الأخرى في الدورة الزراعية ، بحيث يكون إجمالي المُنتَج من الرقعة الزراعية العلفية متناسباً وإحتياجات الأبقار في القطر وتكون حافزاً لتطويرها ، وذلك في إطار سياسة زراعية تعتمد التكامل النباتي هدفاً لها . وتُقسم الموارد العلفية التقليدية الى أعلاف خشنة وأعلاف مركزة ، وتقسم الأعلاف الخشنة الى أعلاف خضراء وأخرى جافة ، أما الأعلاف المركزة فتقسم الى حبوب وبقوليات ومخلفات الصناعات الزراعية ، وتُعد بعض الأراضي الديمية المضمونة الأمطار مصدراً للعلف الأخضر كالبرسيم وذلك بدلاً من تركها بوراً ، كما أن الأراضي الاروائية تُعد مصدراً جيداً للعلف الأخضر أو الجاف، كما تعتمد الأبقار في تغذيتها على الأعلاف المركزة (الحبوب ، الكسبة ، مركزات البروتين الحيواني) وخاصة في مراحل معينة من نموها .

3- **العلف المصنّع** :- أخذ الطلب على العلف المصنّع بالإزدياد في السنوات الأخيرة وذلك لأسباب عدة منها إنخفاض أسعاره مقارنةً بأسعار المستورد منه ، حيث يتسم العلف المصنّع محلياً بالدعم ، هذا من ناحية ، وكذلك التوسع المتزايد لمشاريع تربية الأبقار ومشاريع تسمين العجول ، وينتج العلف المصنّع في القطاعين الخاص والعام ويُقدّر المُنتَج من العلف المصنّع في القطاع الخاص بحوالي (40) ألف طن سنوياً.

ثانياً:- عوامل أخرى

1- زيادة عدد الأبقار المذبوحة خارج المجازر لغرض إنتاج اللحم وكثير منها إناث أو في بعض الأحيان الأبقار المذبوحة لم يكتمل نموها وبالتالي فإن معدلات أوزانها تُعد منخفضة.
2- زيادة نسبة أمراض العقم في الماشية حيث تقدر بحوالي (30)% من مجموع إناث الأبقار مما يقلل الولادات المتوقعة للقطيع.
3- إنتشار بعض الأمراض بسبب الظروف البيئية القاسية التي تُحيط بالأبقار ومحدودية الخدمات البيطرية مقارنة بحجم الثروة الحيوانية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى بُعد القطعان عن مراكز الصحة البيطرية حيث تحتاج كثير من الحيوانات الى وقايتها عن طريق اللقاحات المختلفة قبل ظهور المرض ، وأمراض أخرى تحتاج الى علاج مباشر.
4- تخلف الأساليب التسويقية المستخدمة سواء بالنسبة لمنافذ توزيع الماشية الجيدة أو توزيع اللحوم ، حيث يؤدي القطاع الخاص دوراً كبيراً في هذه العمليات الإقتصادية وكثيراً ما يدخل أكثر من وسيط واحد بين المُنتِج والمستهلك.
5- عدم وجود مراكز بحثية متخصصة لمواكبة التقدم في مجال تربية الأبقار.

الدور الحكومي في دعم انتاج لحوم الابقار في العراق :-

يسهم الانتاج الحيواني بجزء من ايرادات القطاع الزراعي ما يشكل مورداً مهماً من موارد الدخل القومي في العراق فهو يحتل المرتبة الثالثة بعد النفط والانتاج النباتي ، بيد ان قطاع الثروة الحيوانية لم يحظ بالاهتمام والعناية اللازمة للتطوير والنهوض الى الحد الذي يؤمن سد الحاجة المحلية من اللحوم والمنتجات الحيوانية الاخرى ؛ اما في الآونة الاخيرة كان هناك اهتماماً كبيراً

بهذا القطاع من خلال مشاريع التطوير وتقديم الدعم الارشادي للمزارعين ولاصحاب مشاريع حقول تربية الابقار؛ وكذلك تشجيع القطاع الخاص على التوسع في تربية مختلف انواع الحيوانات ذات الانتاجية العالية وتوظيف الامكانات المالية والفنية والعلمية لصالح زيادة الانتاج الحيواني وتحسين نوعيته،(http://neareast.FAO.org). وكذلك تقديم الدعم المادي والذي يتمثل بمنح قروض طويلة الامد ،

جدول (7) صناديق الاقراض والمبالغ المقررة وعدد المستفيدين

للمدة من 2008/8/1 ولغاية 2011/6/5

الصناديق	المقرر	عدد المستفيدين
الثروة الحيوانية	133273358750	7120
صغار الفلاحين	237913890387	19268
المكننة ووسائل الري	284247799561	18922
تنمية النخيل	39402241000	6608
المشاريع الاستراتيجية	83300500000	167
تنمية الاهوار	4659250000	314
المجموع	782797039698	52399

المصدر:- المصرف الزراعي التعاوني ، بيانات غير منشورة.

اذ بلغ اجمالي قروض المبادرة الزراعية التي تم المصادقة عليها من قبل ادارة صناديق الاقراض التخصصية في المصرف الزراعي التعاوني ، والموضحة في جدول رقم (7)، حوالي (782.797) مليار دينار لغاية 2011/6/5 وتوزعت المبالغ التي اقرت على (52399) معاملة لستة صناديق تخصصية منذ انطلاق العمل بقروض المبادرة الزراعية في 2011/8/1 ، وشملت هذه القروض صندوق الثروة الحيوانية بمبلغ تجاوز حوالي (133.273) مليار دينار ، وصندوق صغار الفلاحين بمبلغ (237.913) مليار دينار ، وصندوق المكننة ووسائل الري بمبلغ (284.247) مليار دينار ، وصندوق تنمية النخيل

بمبلغ (39.402) مليار دينار، وصندوق المشاريع الاستراتيجية بمبلغ (8.33) مليار دينار، وصندوق تنمية الاهوار بمبلغ (4.659) مليار دينار ، وكما يوضحه الشكل البياني رقم (9).

شكل (9) صناديق الاقراض وكمية المبالغ المقررة للاقراض

للمدة 2008/8/1 – 2011/6/5

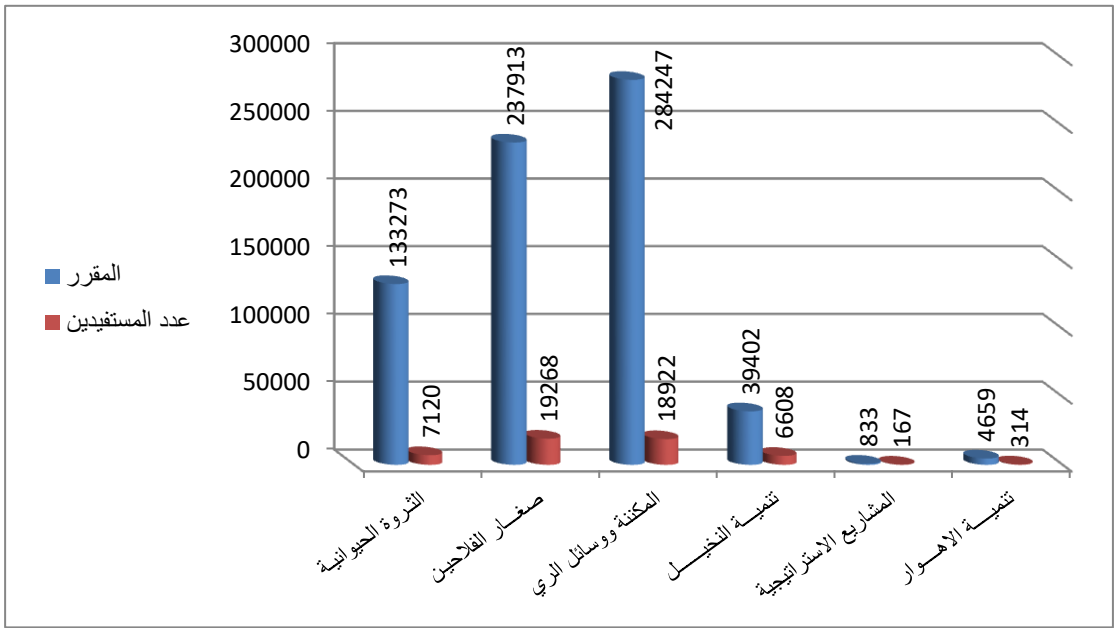

ويشار الى ان المصرف الزراعي يقوم بمنح قروض المبادرة الزراعية للمزارعين ومربي الابقار والشركات الزراعية دون اية فائدة مصرفية ،(الصرف الزراعي التعاوني) ، وبنسب مساهمة تتراوح بين 80–100% من كلفة المشروع . واستطاعت هذه القروض بحسب المراقبين الاقتصاديين ، منذ انطلاق العمل بقروض المبادرة الزراعية، ان تعيد الحياة لكثير من مفاصل القطاع الزراعي بوصفها الحلقة الابرز من بين حلقات الدعم ؛ بحكم ارتباطها وتأثيرها المباشر على جمهور المزارعين ومربي المواشي والابقار ، وظهر جلياً تأثير الحلقة الاقراضية من خلال عودة المنتج الزراعي للظهور وبقوة في الاسواق المحلية

بعد ان كانت المنتجات المستوردة تتصدر وتتسيد على مجمل المعروض من المنتجات الزراعية في الاسواق المحلية وساهم بالتقليل من عزوف المزارعين ومربي الابقار عن اقامة مشاريعهم وممارسة اعمالهم الاخرى ، وكذلك انتشار مشاريع حقول تربية الابقار الكبيرة والمتطورة والتي تضم اعداداً كبيرة من الابقار في اغلب مناطق القطر .

ويعد المصرف الزراعي التعاوني النافذة الاقراضية للمبادرة الزراعية التي اطلقتها الحكومة ، وله اكثر من 80 فرعاً ومكتباً منتشرة في عموم اقضية ونواحي ومدن البلاد ، وقد ساهم ومنذ تأسيسه على مساعدة المزارعين للنهوض بالزراعة ودعم الاقتصاد ، اذ لايخفى ان المصرف الزراعي هو اكبر واجهة تمويلية في القطر مختص بالقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني اضافة الى كونه اقدم المؤسسات المصرفية الحكومية.
(http://www.agriculturalbank.gov.iq).

المبحث الثاني:- تطور إستيراد لحم البقر

واقع إستهلاك لحم البقر عالمياً للمدة (1999-2003)

يبلغ متوسط الإستهلاك العالمي للحم البقر ما يقارب (50) مليون طن سنوياً ، وتُقدّر تجارة اللحوم والمواشي عالمياً (6) مليون طن سنوياً . وعند دراسة واقع الإستهلاك لهذه المدة يلاحظ أن النمط الإستهلاكي للحوم ظل على ما كان عليهِ طيلة هذه السنوات الخمسة ، عدا في عام 2001 فقد حدث إنخفاض في الإستهلاك بواقع (2.1%) بسبب الحظر المؤقت المفروض على اللحوم من كندا والتي تُعد من أكبر المُصدّرين ، مما أثر على العرض والأسعار والإنتاج في أسواق اللحوم وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تُعد أكبر مستهلك للحوم . وفي عام 2002 حدثت زيادة في الإستهلاك العالمي بنسبة (3.4%) وخاصة في الدول النامية ، وفي عام 2003 إنخفض الإستهلاك بنسبة (2.3%) عن مستويات عام 2002. وقُدّر أن يزداد نصيب الفرد من إستهلاك لحم البقر عالمياً بنسبة (1%) في عام 2003 ، لكن أدى إرتفاع أسعار اللحوم للإحالة دون إستمرار النمو القياسي في الطلب عليها والذي شهدهُ عام 2002 عندما انتعش إستهلاك لحوم الأبقار في أعقاب حالة القلق بين المستهلكين من جراء مرض جنون البقر . في حين إنخفض الإستهلاك في البلدان المتقدمة بنسبة (1%) ليصبح (22.7) كغم / فرد/سنة ،(تقديرات الفاو) ، فإن الطلب المتزايد على لحم البقر عالي الجودة في كثير من البلدان الآسيوية يساعد على زيادة نصيب الفرد من الإستهلاك في البلدان النامية بنسبة (2.6%) . ومع نمو إستهلاك لحم البقر في البلدان النامية سيتسارع التحول في الإنتاج العالمي من لحم البقر في الأقاليم المتقدمة الى الأقاليم النامية في عام 2003 ، حيث تفيد تقديرات (الفاو) أن البلدان النامية تتأثر بحوالي (52%) من الإنتاج والإستهلاك في عام 2003 وذلك بنسبة زيادة (3%) عن عام 2002 وبزيادة (12%) عن أوائل التسعينات . تُعد الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأكثر إستهلاكاً للحم البقر إذ يبلغ متوسط إستهلاكها حوالي (25%) يليها الإتحاد الأوربي بحوالي (15%) ثم البرازيل بحوالي (12%) ثم الصين بحوالي (10%) أما المكسيك والأرجنتين وروسيا فتتقارب في إستهلاكها للحم البقر والذي يقدر بنسبة (5%) من حجم الإستهلاك العالمي كلٌ على حدة ، وكما موضح في جدول رقم(8) . (الأمين ،2004، ص 6-13)

جدول (8) حجم الإستهلاك العالمي من لحم البقر (بالألف طن)

الدول	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الولايات المتحدة	12325	12503	12351	12738	12422	11962
الإتحاد الأوربي	7435	7329	6824	7507	7598	7450
برازيل	5863	6102	6191	6437	6460	6560
الصين	5010	5290	5448	5830	6007	6252
المكسيك	2250	2309	2341	2409	2438	2460
الأرجنتين	2501	2543	2515	2361	2332	2408
الإتحاد الروسي	2734	2309	2404	2369	2391	2336
الهند	1438	1335	1400	1394	1495	1550
اليابان	1516	1577	1413	1312	1355	1385
كندا	994	992	968	992	1047	1070
استراليا	722	645	654	704	717	669
البلدان الأخرى	6634	6391	5785	5898	4538	4532
المجموع العالمي	42422	49325	48294	49951	48500	48634

المصدر :- http://www.faostat.com

تطور الإستيراد والكميات المتاحة للإستهلاك من لحم البقر في العراق للمدة (1980-2008)

تكتسب مجموعة اللحوم أهمية متقدمة في قائمة إستيراد المجموعات والسلع الغذائية الرئيسة ، وكنتيجة طبيعية لإنخفاض الكميات المُنتَجة من لحم البقر محلياً فقد عَملت الحكومة

العراقية على إتباع سياسة تهدف الى زيادة الكميات المستوردة منها ، فضلاً عن زيادة إنتاج وإستيراد أغلب بدائل هذه اللحوم ، وذلك بهدف رفع متوسط نصيب المواطن العراقي من البروتين الحيواني نتيجة لزيادة الدخول والوعي الغذائي والصحي وزيادة الطلب على مصادر البروتين الحيواني والحد من الإرتفاع الحاصل في أسعار اللحوم المحلية . وعند إضافة الكمية المستوردة من لحم البقر الى الإنتاج المحلي نحصل على كمية المتاح للإستهلاك والذي عن طريقهِ يمكن معرفة متوسط نصيب الفرد من لحم البقر سنوياً .

وبالإعتماد على بيانات جدول رقم (9) في إستخراج معدلات النمو السنوي لكل من كمية الإستيراد وكمية المتاح للإستهلاك ومتوسط نصيب الفرد من لحم البقر وجد أنها تُقدّر بحوالي (0.17-) و (0.9) و (0.02) على الترتيب . حيث يُشير معدل النمو السنوي لكمية الإستيراد من لحم البقر الى أن هناك إنخفاض في كمية الإستيراد لإجمالي المدة (1980-2008) إلا أن هذا لا يعكس حقيقة أن هناك زيادات هائلة قد حدثت خلال هذه المدة والتي تدل عليها معدلات النمو المستخرجة عند تقسيم هذه المدة الى ثلاث مدد حسب التغيرات التي حدثت خلالها ، وكذلك الحال بالنسبة لكل من معدل النمو لمتوسط نصيب الفرد وكمية المتاح للإستهلاك ، وكما في الأشكال (10،11،12) ، وعند إستعراض معدلات النمو لهذه المدد الثلاثة يُلاحظ الآتي :

جدول (9) كمية الإستيراد والمتاح للإستهلاك ومتوسط نصيب الفرد للمدة (1980-2008)

السنة	كمية الإنتاج (بالألف طن)	كمية الإستيراد (بالألف طن)	كمية المتاح للإستهلاك (بالألف طن)	عدد السكان (بالألف نسمة)	متوسط نصيب الفرد كغم/فرد/سنة
1980	50.90	17.430	68.33	13238	5.16
1981	48.80	23.100	71.90	13669	5.26
1982	69.50	80.000	149.50	14110	10.60
1983	39.21	60.000	99.21	14586	6.80
1984	65.00	60.000	125.00	15077	8.29
1985	45.00	109.000	154.00	15585	9.88

10.74	16110	173.00	115.000	58.00	1986
5.46	16335	89.28	41.490	47.79	1987
8.00	16882	135.00	85.000	50.00	1988
9.52	17428	166.00	110.000	56.00	1989
5.51	17890	98.60	45.000	53.60	1990
2.62	18419	48.24	18.000	30.24	1991
2.37	18949	45.00	18.000	27.00	1992
2.44	19478	47.69	15.960	31.73	1993
4.47	20007	89.57	57.710	31.86	1994
3.18	20536	65.45	37.950	27.50	1995
1.08	21124	22.94	0.444	22.50	1996
0.89	22046	19.67	0.090	19.58	1997
0.91	22702	20.55	0.510	20.04	1998
1.78	23382	41.55	0.550	41.00	1999
2.00	24086	48.03	0.036	48.00	2000
1.47	24813	36.59	0.000	36.59	2001
1.58	25565	40.39	10.280	30.11	2002
3.87	26340	101.99	68.100	33.89	2003
6.21	27139	168.62	125.910	42.71	2004
8.25	27963	230.76	183.730	47.03	2005
9.79	28810	282.05	241.510	40.51	2006
11.13	29682	330.59	299.360	31.23	2007
11.65	31895	371.83	319.710	52.12	2008

المصدر :*المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلدات(4-29).

*** منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) ، سلسلة الدراسات الإحصائية ، مجلد (53) ، (54) لسنة 1999 ، 2000.**

*** وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – الجهاز المركزي للإحصاء ، إحصاءات التجارة الخارجية.**

شكل (10) تطور الكميات المستوردة من لحم البقر للمدة (1980-2008)

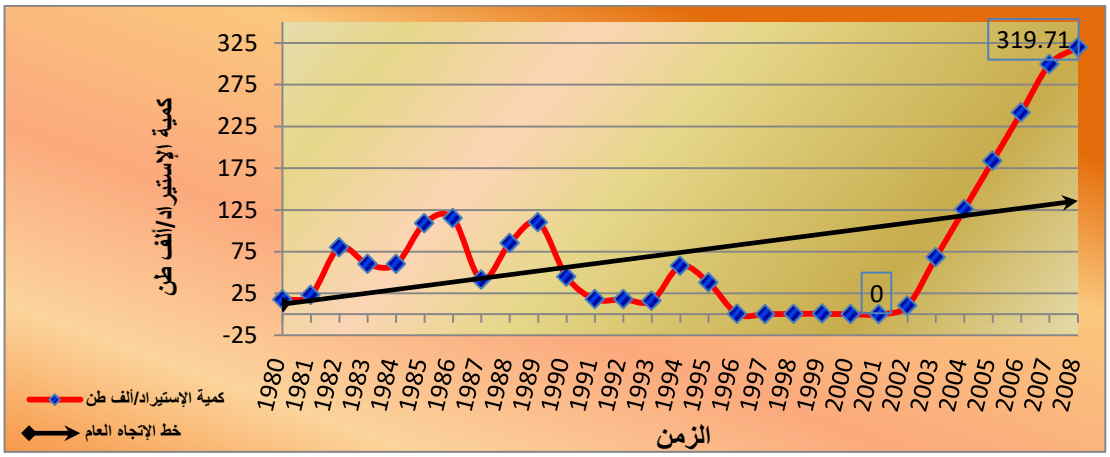

المصدر:- من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات رقم (9).

شكل رقم (11) تطور الكميات المتاحة للإستهلاك من لحم البقر للمدة (1980-2008)

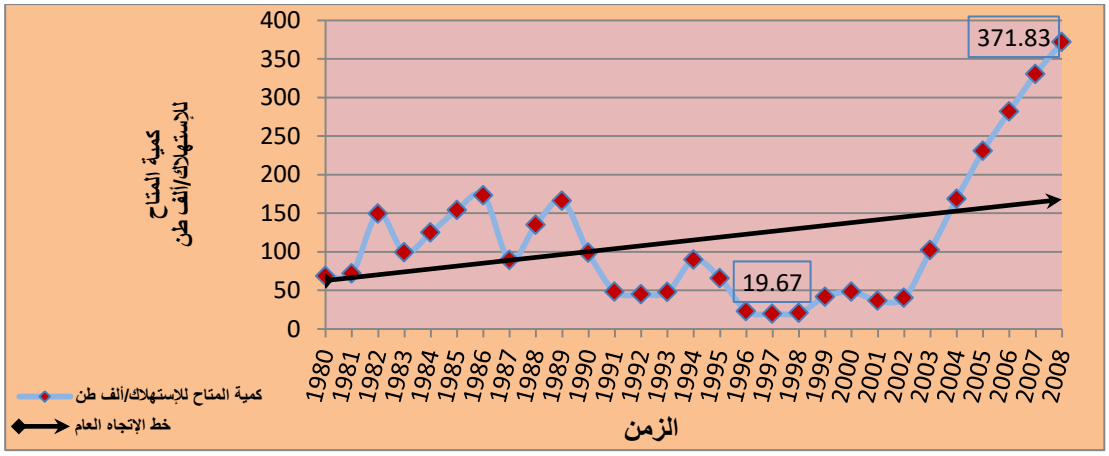

المصدر:- من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات رقم (9).

شكل (12) تطور متوسط نصيب الفرد من لحم البقر للمدة (1980-2008)

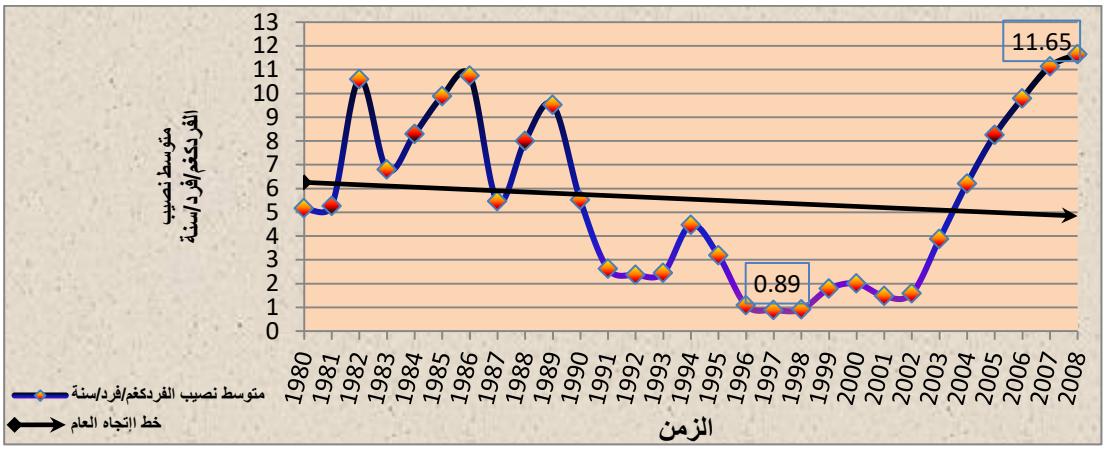

المصدر:- من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات رقم (9).

المـدة الأولى :- (1980-1989)

بلغ معدل النمو السنوي لكل من كمية الإستيراد وكمية المتاح للإستهلاك ومتوسط نصيب الفرد من لحم البقر حوالي (0.15) ، (0.07) ، (0.04) على الترتيب خلال هذه المدة. وهذه المعدلات الثلاثة تُشير الى وجود زيادات واضحة في الكميات المشار إليها ، حيث إزدادت الكمية المستوردة من لحم البقر من حوالي (17.43) ألف طن في عام 1980 الى حوالي (110) ألف طن عام 1989 ، على الرغم من أن هناك إنخفاضاً في كل من عامي 1983 ، 1984 حيث بلغت كمية الإستيراد حوالي (60) ألف طن لكل عام وفي عام 1987 بلغت الكمية حوالي (41.49) ألف طن . وهذه الزيادة في كمية الإستيراد أدت الى زيادة كمية المتاح للإستهلاك ومتوسط نصيب الفرد من لحم البقر خلال نفس المدة ، حيث إزدادت الكمية المتاحة للإستهلاك من لحم البقر من حوالي (68.33) ألف طن عام 1980 الى حوالي (166) ألف طن عام 1989 بالرغم من التذبذب الحاصل خلال هذه المدة . وإزداد متوسط نصيب الفرد من لحم البقر من حوالي (5.16) كغم /فرد/سنة في عام 1980 الى حوالي (9.52) كغم / فرد/سنة في عام 1989، ويمكن أن تعزى هذه الزيادات الى إرتفاع عوائد النفط في حقبة الثمانينات من القرن الماضي وقد خُصص جزء من هذه العوائد لسد الفجوة بين الطلب المتزايد على لحوم الأبقار والكميات المُنتجة منها محلياً التي كانت قاصرة عن الإيفاء بهذا الطلب المتزايد .

المـدة الثانية :- (1990-2001)

بلغت معدلات النمو في هذه المدة حوالي (0.61-) ، (0.12-) ، (0.15-) لكل من كمية الإستيراد وكمية المتاح للإستهلاك ومتوسط نصيب الفرد على الترتيب . وجاءت جميعها بإشارة سالبة وهي مؤشر على الإنخفاض في تلك الكميات الثلاثة على مدى هذه المدة (1990-2001) ، فقد إنخفضت الكمية المستوردة من لحم البقر من حوالي (45) ألف طن في عام 1990 الى الصفر في عام 2001 . أما كمية المتاح للإستهلاك فقد إنخفضت أيضاً من حوالي (98.6) ألف طن عام 1990 الى حوالي (36.59) ألف طن عام 2001 ، مع وجود تذبذب في الكميات المستوردة والكميات المتاحة للإستهلاك خلال هذه المدة ، وبلغ متوسط نصيب الفرد حوالي (5.51) كغم /فرد/ سنة في عام 1990 وإنخفض الى حوالي (1.47) كغم /فرد/سنة عام 2001 . ويمكن أن يعزى هذا الإنخفاض الى ظروف الحصار الإقتصادي الذي فُرض على العراق خلال مدة التسعينات وآثارهُ السلبية على الإستيرادات والإنتاج المحلي من لحم البقر وذلك لصعوبة توفير العملات الأجنبية والقيود المفروضة على الإستيراد وكذلك كان من أسباب إنخفاض الإستيرادات في عام 2001 هو ظهور مرض جنون البقر في بعض البلدان المصدرة للحم البقر ؛ لذلك فان الكمية المتاحة للإستهلاك في عام 2001 إعتمدت فقط على ما يُنتَج محلياً من لحم البقر والذي أدى الى إنخفاض متوسط نصيب الفرد نتيجة ضعف إمكانيات الإنتاج المحلي لسد إحتياجات الشعب من لحم البقر وعدم الوصول الى الإكتفاء الذاتي . وقد بلغ أدنى متوسط لنصيب الفرد من لحم البقر في عام 1997 حيث قُدّر بحوالي (0.89) كغم/ فرد/سنة بسبب ضعف الإستيرادات وضعف كمية الإنتاج المحلي إذ بلغت كمية المتاح للإستهلاك حوالي (19.67) ألف طن وهي أدنى كمية خلال مدة الدراسة .

المـدة الثالثة :- (2002-2008)

بلغت معدلات النمو لكل من كمية الإستيراد وكمية المتاح للإستهلاك ومتوسط نصيب الفرد من لحم البقر حوالي (0.99) ، (0.32) ، (0.29) على الترتيب لهذه المدة . حيث بلغت

كمية الإستيراد حوالي (10.28) ألف طن في عام 2002 وأخذت الكمية المستوردة بالزيادة حتى بلغت حوالي (319.71) ألف طن في عام 2008 ورافقت هذه الزيادة إرتفاع كمية المتاح للإستهلاك ومتوسط نصيب الفرد حيث إزدادت كمية المتاح للإستهلاك من حوالي (40.39) ألف طن في عام 2002 الى حوالي (371.83) ألف طن في عام 2008 وإرتفع متوسط نصيب الفرد من لحم البقر من حوالي (1.58) كغم/فرد/سنة في عام 2002 الى حوالي (11.65) كغم/فرد/سنة عام 2008 ، إلا أنه على الرغم من هذا الإرتفاع في متوسط نصيب الفرد من لحم البقر فإنه لم يتجاوز (50%) من متوسط نصيب الفرد العالمي من لحم البقر . ويمكن أن تعزى هذه الزيادات في الكميات الثلاثة في هذه المدة الى كثير من الأسباب من ضمنها الإحتلال الأمريكي للعراق وما رافقهُ من إختلال في الأنظمة والقوانين ومن بينها قرار إلغاء كافة القيود على الإستيرادات وحرية دخول السلع الى العراق وبكميات غير محدودة وهذا أدى الى عدم توافر بيانات عن الكميات المستهلكة في أغلب أعوام هذه المدة ، وكذلك من أسباب هذه الزيادات هو إرتفاع دخول الأفراد والوعي الغذائي الذي أدى الى زيادة الطلب على لحم البقر وبما إن الإنتاج المحلي لم يكن قادراً على الإيفاء بهذا الطلب، فكان الحل الوحيد لهذه المشكلة هو زيادة الإستيرادات من لحم البقر لرفع متوسط نصيب الفرد منها .

الفصل الرابــع

تقدير عناصر مصفوفة تحليل السياسة

المبحث الأول :- الحساب الميداني لمصفوفة تحليل السياسة (PAM).

المبحث الثاني :- مناقشة نتائج مصفوفة تحليل السياسة (PAM).

المبحث الأول :- الحساب الميداني لمصفوفة تحليل السياسة (PAM).

لكون تربية الأبقار وإنتاج اللحوم الحمراء يتركز في المناطق الريفية فقد تم التركيز على مناطق أطراف بغداد وشمال بابل ومعظم مناطق محافظة واسط ومحافظة الأنبار لكون هذه المناطق تحتل مركز الصدارة في أعداد الأبقار وإنتاج لحم البقر في القطر وكما موضح في جدول رقم (5) السابق .

وبعد فرز البيانات الواردة في الإستبانة الخاصة بالدراسة وتبويبها أمكن وضع جدول رقم (10) والذي يوضح المعاملات الفنية لإنتاج لحم البقر ، أي حاجة الكيلو غرام الواحد من لحم البقر من مستلزمات الإنتاج ، وقد شَملت المُدخلات المتاجر بها على الأعلاف المركزة بواقع (4.76) كغم/ كغم لحم ، والأدوية واللقاحات البيطرية والتي كان من الصعب تحديد كمياتها بدقة، وذلك لإختلاف الحالات المرضية التي تُصاب بها الأبقار، فتم أخذ متوسط كميات الأدوية واللقاحات الأكثر إستعمالاً بين مفردات العينة وشَملت الأدوية على التايلوسين بواقع (0.05) مللتر/ كغم لحم يستخدم للأمراض التنفسية ، والسوبر آي فومك بواقع (0.04) مللتر / كغم لحم يستخدم للطفيليات الداخلية والخارجية وديدان الكبد ، و البنسلين سترتومايسين بواقع (0.1) مللتر / كغم لحم يستخدم لإلتهابات الجهاز الهضمي والبولي ، والفنيل بولتازون بواقع (0.16) مللتر / كغم لحم يُستخدم خافض للحرارة ، والأوكسي تتراسايكلين بواقع (0.1) مللتر / كغم لحم يُستخدم كمضاد حيوي ، والبيوتالكس بواقع (0.05) مللتر / كغم لحم يُستخدم لمرض أبو صفار .

وشَملت اللقاحات الضرورية على لقاح الحمى القلاعية (FMD) بواقع (0.012) مللتر / كغم لحم ، ولقاح الجمرة العرضية (B.L) بواقع (0.008) مللتر / كغم لحم ، ولقاح الحمى النزفية (H.S) بواقع (0.012) مللتر / كغم لحم ، ولقاح الطاعون البقري بواقع (0.004) مللتر / كغم لحم .

أما بالنسبة للموارد المحلية فشَملت رأس المال ويضم كل من رأس المال العامل والذي يتمثل بسعر شراء العجول بواقع (4318.25) دينار / كغم لحم ، ورأس المال المُستثمر ويتمثل في تكاليف إنشاء الحظيرة بواقع (747.79) دينار / كغم لحم . وكذلك شَملت الموارد المحلية على الأرض وقُدّرت مساحتها بحوالي (0.33) م^2 / كغم لحم . والأعلاف الخضراء بواقع (2.24) كغم / كغم لحم . حيث بلغ متوسط وزن العليقة المقدمة للحيوان حوالي (7) كغم تختلف بإختلاف عمر الحيوان ووزنه و تتكون من (68%) علف مركز و(32%) علف أخضر . وكذلك تكاليف الماء والكهرباء حيث يُقدّر إحتياج الحيوان من الماء حوالي (50) لتر/ يوم. وتجدر الإشارة الى أنه لم يتم حساب كمية الماء والكهرباء لوجود مصاريف أخرى متعلقة في هذا الجانب تم تضمينها لفقرة الماء والكهرباء فاكتفينا بذكر كلفة العنصر الإنتاجي فقط كمتوسط .

جدول (10) المعاملات الفنية لإنتاج لحم البقر لعام 2010

المُدخلات	عناصر الإنتاج	الكمية / للكيلوغرام لحم البقر
المُدخلات المتاجر بها	أولاً:- الأعلاف المركزة	4.76 كغم
	ثانياً:- الأدوية واللقاحات:	
	1- تايلوسين	0.05 مللتر
	2- سوبر آي فومك	0.04 مللتر
	3- البنسلين سترتومايسين	0.1 مللتر
	4- فنيل بولتازون (خافض حرارة)	0.16 مللتر
	5- أوكسي تتراسايكلين	0.1 مللتر
	6- بيوتالكس (أبو صفار)	0.05 مللتر
	7- لقاح الحمى القلاعية (FMD)	0.012 مللتر
	8- لقاح الجمرة العرضية (B.L)	0.008 مللتر
	9- لقاح الحمى النزفية (H.S)	0.012 مللتر
	10- لقاح الطاعون البقري	0.004 مللتر
الموارد المحلية	أولاً :- رأس المال :	
	1- رأس المـال العامل (تكاليف شراء العجول)	4318.25 دينار
	2- رأس المـال المستثمر (تكاليف إنشاء الحظيرة)	747.79 دينار
	ثانياً :- العمـل:	
	1- العمـل الدائم	0.328 ساعة
	2- العمـل المؤقت	0.019 ساعة
	ثالثاً :- الأرض	0.33 $م^2$
	رابعاً :-الأعلاف الخضراء	2.24 كغم
	خامساً :- الماء والكهرباء	-

حساب الصف الأول لمصفوفة تحليل السياسة (الأسعار الخاصة)

يوضح الجدول رقم (11) عناصر الصف الأول لمصفوفة تحليل السياسة أي التكاليف والعائد والأرباح محسوبة بالأسعار الخاصة (أسعار السوق) . حيث بلغ إجمالي تكاليف المُدخلات المتاجر بها (B) حوالي (2666.55) دينار/كغم لحم ، وقُدّرت تكاليف الموارد المحلية (C) التي شَملت رأس المال والعمل والأرض والأعلاف الخضراء والماء والكهرباء بحوالي (1625.98) دينار/كغم لحم . وبلغ متوسط سعر بيع الكيلو غرام الواحد من لحم البقر حوالي (7145.66) دينار/كغم لحم والذي يُمثل العائد بالأسعار الخاصة (A) . وبطرح إجمالي تكاليف الموارد المحلية(C) وإجمالي تكاليف المُدخلات المتاجر بها (B) من إجمالي العائد (A)، أمكن تحديد الأربحية الخاصة (D) بحوالي (2853.13) دينار/كغم لحم.

وتجدر الإشارة الى أنهُ تم حساب الأربحية على مستوى الكيلو غرام الواحد من لحم البقر للمساعدة في إجراء المقارنات مع الأربحية المتحققة من الكيلو غرام الواحد من لحم البقر في الدول الأخرى ، وكذلك بسبب الإختلاف في أوزان الأبقار للأعمار المتساوية التي تجعل من الصعب استعمالها للمقارنة .

جدول (11) تكاليف عناصر الإنتاج والعائد (ميزانية الحقل) بالأسعار الخاصة

	عناصر الإنتاج	سعر الوحدة الواحدة	كلفةالعنصرالإنتاجي دينار / كغم
المُدخلات المتاجر بها Tradable Inputs (B)	أولاً:- الأعلاف المركزة	550 دينار/كغم	2618
	ثانياً:- الأدوية واللقاحات:		
	1-تايلوسين	41.3 دينار/مللتر	2.06
	2-سوبر آي فومك	177 دينار/مللتر	7.08
	3-البنسلين سترتومايسين	53.1 دينار/مللتر	5.31
	4-فنيل بولتازون	41.3 دينار/مللتر	6.60
	5-أوكسي تتراسايكلين	32.45 دينار/مللتر	3.24
	6-بيوتالكس	377.6 دينار/مللتر	18.88
	7-لقاح الحمى القلاعية(FMD)	298.93 دينار/مللتر	3.58
	8-لقاح الجمرة العرضية (B.L)	50 دينار/مللتر	0.4
	9-لقاح الحمى النزفية (H.S)	50 دينار/مللتر	0.6
	10- لقاح الطاعون البقري	200 دينار/مللتر	0.8
المجموع			2666.55
الموارد المحلية Domestic Resources (C)	أولاً:- رأس المال:		
	1-رأس المال العامل	(0.08×4318.25)	345.46
	2-رأس المال المستثمر	(0.08×747.79)	59.82
	ثانياً:- العمـل:		
	1-العمل الدائم	1831.79 دينار/ساعة	600.82
	2-العمل المؤقت	2230.53 دينار/ساعة	42.38
	ثالثاً:- الأرض	60 دينار/ $م^2$	19.80
	رابعاً:- الأعلاف الخضراء	225 دينار/كغم	504
	خامساً:- الماء والكهرباء		53.7
مجموع كلفة المُدخلات المتاجر بها			1625.98
العائد (A)			7145.66
الأربحية الخاصة (D)			2853.13

حساب الصف الثاني لمصفوفة تحليل السياسة (الأسعار الإجتماعية)

تعكس الأسعار الإجتماعية سعر السلعة بالعملة المحلية في حالة عدم وجود تشوهات في سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية ، وكذلك إذا كانت الأسواق في حالة منافسة كاملة والإقتصاد في حالة توازن عام ، فإن الأسعار السائدة تمثل الأسعار الإجتماعية . ولعدم توافر هذه الشروط في الإقتصاد العراقي بسبب الإستمرار بسياسات التدخل الحكومي في القطاع الزراعي ، فإن أسعار السوق لا تُمثل أسعار التوازن (أسعار الظل). (السعيدي ، 2008، ص51).

وبما أن الأسعار الإجتماعية لا يُمكن إيجادها مباشرةً من السوق المحلي ، لذا تم اللجوء الى الأسعار الحدودية (Border Prices) والتي تُعطي أرقاماً تقريبية للأسعار الإجتماعية ، حيث تم إحتساب أسعار المساواة للإستيراد (Import Parity Prices) على وفق المعادلة الآتية :- (Isabelle ,op ,cit ,P 42).

$$IPP = BP_{(cif)} *ER+ HCP +TCBM +IC –TCFM-TPC$$

حيث إن :-

IPP = السعر المساواتي للإستيراد.

$BP_{(cif)}$ = السعر الحدودي للإستيراد.

ER = سعر الصرف التوازني.

HCP = تكاليف التحميل والمناولة.

TCBM= تكاليف النقل من الحدود الى السوق.

IC = تكاليف التأمين.

TCFM= تكاليف النقل من المزرعة الى السوق.

TPC = تكاليف التصنيع (الفقد في الوزن أثناء التجهيز).

والجدول رقم (12) الآتي يوضح تعديل الأسعار العالمية للحم البقر الى القيمة المساواتية للإستيراد عند باب المزرعة للعام 2010 .

جدول (12) تعديل الأسعار العالمية للحم البقر إلى القيمة المساواتية للإستيراد

عند باب المزرعة

السعر الإستيرادي للبلد (Cif) ×	3266.57 دولار / طن
سعر الصرف التوازني (دينار / دولار)	1180 دينار / دولار
= سعر الإستيراد (Cif) بالدينار العراقي	3854552.6 دينار / طن
+ كلفة النقل والتحميل من الميناء الى المخازن الرئيسية	45000 دينار / طن
- كلفة النقل من باب المزرعة الى المخازن الرئيسية	30000 دينار / طن
= القيمة المساواتية للإستيراد عند باب المزرعة	3869552.6 دينار / طن

المصدر:- حسبت بالإعتماد على بيانات مُلحق (2).

وقد تم إعتماد السعر العالمي لأفضل أنواع اللحم البقري لعام 2010 والذي بلغ متوسطهُ بعد إضافة تكاليف النقل والتأمين وصولاً إلى الحدود حوالي (3209.57) دولار/طن للحم البقر المجزور، (ملحق رقم 2). وتم تعديل هذا السعر إلى سعر الصرف التوازني للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي المحدد بواسطة المزاد العلني للعملات التي يُديرها البنك المركزي العراقي والذي بلغ (1180) دينار/دولار تقريباً كمتوسط لعام 2010 . مع الأخذ بنظر الإعتبار كلفة النقل والتحميل وبعد طرح تكاليف النقل من باب المزرعة الى المخازن الرئيسة نحصل أخيراً على القيمة المساواتية للإستيراد عند باب المزرعة والبالغة (3869552.6) دينار / طن أي ما يعادل (3869.55) دينار / كغم .

ويوضح الجدول رقم (13) ميزانية الحقل بالأسعار الإجتماعية (الإقتصادية) والتي تم حسابها على النحو الآتي :-

جدول (13) تكاليف عناصر الإنتاج والعائد (ميزانية الحقل) بالأسعار الإجتماعية

	عناصر الإنتاج	سعر الوحدة الواحدة	كلفة العنصر الإنتاجي دينار / كغم
المُدخلات المتاجر بها Tradable Inputs (F)	أولاً:- الأعلاف المركزة	650 دينار/كغم	3094
	ثانياً:- الأدوية واللقاحات:		
	1-تايلوسين	(0.0295 دولار/مل ×1180 دينار/دولار) = 34.81 دينار/مللتر	1.74
	2-سوبر آي فومك	(0.07 دولار/مل ×1180 دينار/دولار) = 82.6 دينار/مللتر	3.30
	3-البنسلين سترتومايسين	(0.0375 دولار/مل ×1180 دينار/دولار) = 44.25 دينار/مللتر	4.42
	4-فنيل بولتازون	(0.03 دولار/مل ×1180 دينار/دولار) = 35.4 دينار/مللتر	5.66
	5-اوكسي تتراسايكلين	(0.0199 دولار/مل ×1180 دينار/دولار) = 23.48 دينار/مللتر	2.34
	6-بيوتالكس	(0.305 دولار/مل ×1180 دينار/دولار) = 359.9 دينار/مللتر	17.99
	7-لقاح الحمى القلاعية(FMD)	(0.1 دولار/مل ×1180 دينار/دولار) = 118 دينار/مللتر	1.41
	8-لقاح الجمرة العرضية (B.L)	(0.04 دولار/مل ×1180 دينار/دولار) = 47.2 دينار/مللتر	0.37
	9-لقاح الحمى النزفية (H.S)	(0.04 دولار/مل ×1180 دينار/دولار) = 47.2 دينار/مللتر	0.56
	10- لقاح الطاعون البقري	(0.144 دولار/مل ×1180 دينار/دولار) = 169.92 دينار/مللتر	0.67
مجموع كلفة الدخلات المتاجربها			3132.46
الموارد المحلية Domestic Resources (G)	أولاً:- رأس المال:		
	1-رأس المال العامل	(4318.25×0.10) دينار/كغم	431.82
	2-رأس المال المستثمر	(747.79×0.10) دينار/كغم	74.78
	ثانياً:- العمـــل:		
	1-العمل الدائم	1831.79 دينار/ساعة	600.82
	2-العمل المؤقت	2230.53 دينار/ساعة	42.38
	ثالثاً:- الأرض	60 دينار/م^2	19.80
	رابعاً:- الأعلاف الخضراء	225 دينار/كغم	504
	خامساً:- الماء والكهرباء	-	53.7
مجموع كلفة الموارد المحلية			1727
العائد الإجتماعي (E)			3869.55
الأربحية الإجتماعية (H)			-989.91

أ- **المُدخلات المتاجر بها (F) وشَملت :**

أولاً :- الأعلاف المركزة :- تم إعتماد السعر الإستيرادي لعليقة العلف المركز، حيث أن العليقة تُصنّع محلياً إلا أن المواد الأولية يتم إستيرادها من الخارج . حيث بلغ السعر الإستيرادي حوالي (650) دينار / كغم علف ، وحسب حاجة الكيلوغرام الواحد من لحم البقر إذ قُدّرت كلفة الأعلاف المركزة بحوالي (3094) دينار / كغم لحم .

ثانياً :- الأدوية واللقاحات وشملت :

1- التايلوسين :- حيث بلغ السعر الإستيرادي للعبوة الواحدة سعة 100 مل حوالي (2.95) دولار ، (ملحق رقم 4) ، بضمنها تكاليف النقل والتأمين وبتعديل السعر الى سعر الصرف للعملة المحلية بلغت كلفتهُ حوالي (1.74) دينار / كغم لحم ، محسوبة بالأسعار الإجتماعية.

2- السوبر آي فومك :- بلغ السعر الإستيرادي للعبوة سعة 50 مل حوالي (3.5) دولار بضمنها تكاليف النقل والتأمين وبتعديل السعر الى سعر الصرف للعملة المحلية وجد أن كلفتهُ بلغت حوالي (3.30) دينار / كغم لحم ، محسوبة بالأسعار الإجتماعية .

3- البنسلين سترتومايسين :- بلغ السعر الإستيرادي للعبوة سعة 100 مل حوالي (3.75) دولار بضمنها تكاليف النقل والتأمين وبتعديل السعر الى سعر الصرف للعملة المحلية بلغت كلفته حوالي (4.42) دينار / كغم لحم ، محسوبة بالأسعار الإجتماعية.

4- الفنيل بولتازون (خافض حرارة) :- بلغ السعر الإستيرادي للعبوة سعة 100 مل حوالي (3) دولار بضمنها تكاليف النقل والتأمين . وبتعديل السعر الى سعر الصرف للعملة المحلية بلغت كلفتهُ حوالي (5.66) دينار / كغم لحم .

5- الأوكسي تتراسايكلين :- بلغ السعر الإستيرادي للعبوة سعة 100 مل حوالي (1.99) دولار بضمنها تكاليف النقل والتأمين ،(ملحق رقم 4). وبتعديلها الى سعر الصرف للعملة المحلية بلغت كلفتهُ حوالي (2.34) دينار / كغم لحم .

6- البيوتالكس :- بلغ السعر الإستيرادي للعبوة سعة 50 مل حوالي (15.25) دولار بضمنها تكاليف النقل والتأمين ، وبتعديل السعر الى سعر الصرف للعملة المحلية بلغت كلفتهُ حوالي (17.99) دينار / كغم لحم .

7- لقاح الحمى القلاعية (FMD) :- بلغ السعر الإستيرادي للعبوة سعة 300مل حوالي (30) دولار بضمنها تكاليف النقل والتأمين وبتعديلها الى سعر الصرف للعملة المحلية بلغت كلفتهُ حوالي (141) دينار / كغم لحم .

8- لقاح الجمرة العرضية (B.L) :- بلغ السعر الإستيرادي للعبوة سعة 100 مل حوالي (4) دولار بضمنها تكاليف النقل والتأمين ، وبتعديلها الى سعر الصرف للعملة المحلية بلغت كلفتهُ حوالي (141) دينار / كغم لحم .

9- لقاح الحمى النزفية (H.S) :- بلغ السعر الإستيرادي للعبوة سعة 100 مل حوالي (4) دولار بضمنها تكاليف النقل والتأمين وعند تعديلها الى سعر الصرف للعملة المحلية وجد أن كلفتهُ بلغت (0.56) دينار /كغم لحم.

10- لقاح الطاعون البقري :- بلغ السعر الإستيرادي للعبوة سعة 300 مل حوالي (36) دولار بضمنها تكاليف النقل والتأمين . وبتعديلها الى سعر الصرف للعملة المحلية وجد أن كلفتهُ بلغت (0.67) دينار / كغم لحم.

ب – **الموارد المحلية (G) وشملت :**

1- رأس المال :- تم حساب كلفة رأس المال العامل والمُستثمر الإجتماعي بإضافة مقدار سعر الفائدة المقرر عالمياً حسب مؤشرات البنك الدولي بإعتبار أن العراق من الدول متوسطة الدخول حيث بلغت نسبة سعر الفائدة (0.10) من رأس المال.

2- العمل :- بالنظر لصعوبة إنتقال العمل العامل في مجال تربية الأبقار في المدى القصير الى مجالات أخرى ، تم إعتماد السعر المحلي كسعر إجتماعي لساعة العمل البالغ (1831.79) دينار / ساعة بالنسبة للعمل الدائم ، وحوالي (2230.53) دينار/ ساعة للعمل المؤقت . وبالإعتماد على جدول رقم (9) تم تقدير الكلفة الإجتماعية للعمل الدائم والبالغة حوالي (600.82) دينار/كغم لحم ، والعمل المؤقت بحوالي (42.38) دينار/كغم لحم.

3- الأرض :- بالنظر لتوفر مساحات شاسعة من الأراضي التي يُمكن إستغلالها في بناء محطات أو إنشاء حظائر لتربية الأبقار ، وعدم وجود منافسة على تلك الأراضي من قِبل المشاريع الأخرى ، تم إعتماد السعر الخاص لإيجار الدونم الواحد كسعر إجتماعي والذي قُدّر بحوالي (150000) دينار / سنوياً.

4- الأعلاف الخضراء :- ولصعوبة تحديد أسعار الأعلاف الخضراء الإستيرادية ولعدم المتاجرة بهذه الأعلاف على مدى واسع وغالباً ما يتم إنتاجها ضمن المساحة المُخصصة للحقل فتم إعتماد السعر الخاص كسعر إجتماعي والبالغ حوالي (225) دينار/ كغم وبلغت كلفتهُ (504) دينار / كغم لحم .

5- الماء والكهرباء :- يُعد الماء والكهرباء من الموارد المحلية ولصعوبة تحديد قيّمها الإستيرادية تم إعتماد السعر الخاص كسعر إجتماعي حيث بلغ مجمل كلفتها (53.7) دينار / كغم لحم.

المبحث الثاني :- مناقشة نتائج مصفوفة تحليل السياسة

بعد أن تم حساب وتقييم التكاليف والعوائد بالأسعار الخاصة والإجتماعية يمكن على أساسها بناء مصفوفة تحليل السياسة ووضع تقديرات لعناصر المصفوفة وإستخلاص مؤشرات الأربحية الخاصة (D) والأربحية الإجتماعية (H) وتحويلات كل من العائد (I) وتكاليف المُدخلات المتاجر بها (J) والموارد المحلية (K) وكذلك التحويلات الصافية (L) كما موضح في جدول رقم (14) وكذلك يمكن إشتقاق بعض المعاملات التي يمكن من خلالها قياس تأثير سياسة التدخل الحكومي في نِظام السلعة والتي تشمل معاملات الحماية ومعاملات الأربحية ومعاملات التنافسية ، والموضحة في جدول رقم (15) .

جدول (14) مصفوفة تحليل السياسة للكيلوغرام الواحد من لحم البقر بالدينار / كغم

	Revenues	Costs		Profits
		Tradable Inputs	Domestic Resources	
Private Prices	A 7145.66	B 2666.55	C 1625.98	D 2853.13
Social Prices	E 3869.55	F 3132.46	G 1727	H -989.91
Transfers	I 3276.11	J -465.91	K -101.02	L 3843.04

يتضح من خلال جدول رقم (14) الذي يُبيّن نتائج مصفوفة تحليل السياسة ومن خلال تحويلات العائد (I) و المُدخلات المتاجر بها (J) والموارد المحلية (K) ، أن تحويلات العائد (I) جاءت بقيمة موجبة مقدارها (3276.11) دينار / كغم لحم ، مما يُشير الى أن المُنتجين المحليين يحصلون على عوائد عالية نتيجة بيع منتجاتهم بالأسعار الخاصة مقارنة مما لو كانت الأسعار السائدة هي الأسعار الإجتماعية . أما فيما يخص تحويلات المُدخلات المتاجر بها (J) فإنها جاءت بقيمة سالبة مقدارها حوالي (465.91-) دينار / كغم ، وهذا يُشير إلى أن قيمة المُدخلات المتاجر بها بالأسعار الخاصة هي أقل من نظيراتها بالأسعار الإجتماعية مما يُشير إلى وجود دعم للمُدخلات المتاجر بها . وكذلك الحال بالنسبة لتحويلات الموارد المحلية (K) فقد جاءت بقيمة سالبة مما يُشير إلى وجود دعم للموارد المحلية . بينما أشارت نتائج الأربحية الخاصة (D) التي بلغت حوالي (2853.13) دينار / كغم ، حيث ظهرت بإشارة موجبة ، الى أن إنتاج لحم البقر محلياً يُحقق أرباحاً خاصة مجزية بالنسبة للمُنتِج المحلي وهذا يتضح من خلال مقارنة سعر بيع الكيلو غرام الواحد من لحم البقر المحلي مع نظيرهِ المستورد بالأسعار العالمية بعد تعديلهِ إلى السعر المحلي في حين بلغت الأرباح الإجتماعية (H) حوالي (989.91-) دينار/ كغم ، وجاءت بإشارة سالبة مما يدل على أن المُنتِج المحلي لا يحقق أرباحاً فيما لو كانت الأسعار الإجتماعية هي أسعار البيع . فيما جاءت التحويلات الصافية (L) بقيمة موجبة إذ بلغت (3843.04) دينار / كغم مما يدل على أن تأثير السياسة الإجمالية يصب في مصلحة المُنتِج المحلي على المدى القصير.

قياس أثر السياسة التدخلية

بعد أن تم تقدير عناصر مصفوفة تحليل السياسة وحسابها ، يمكن إستخراج بعض المعاملات والمؤشرات الإقتصادية التي من خلالها يمكن قياس أثر سياسة التدخل الحكومي وأهم هذهِ المؤشرات هي كما موضحة في جدول رقم (15) الآتي :-

جدول (15) معاملات الحماية و الأربحية الإجتماعية والتنافسية

المعاملات	الصيغة الرياضية	القيمة المطلقة
معامل الحماية الإسمي للمُخرجات Nominal Protection Coefficient for Outputs	$NPCO = \frac{A}{E}$	1.84
معامل الحماية الإسمي للمُدخلات Nominal Protection Coefficient for Inputs	$NPCI = \frac{B}{F}$	0.85
معامل الحماية الفعّال Effective Protection Coefficient	$EPC = \frac{A-B}{E-F}$	6.07
معامل الأربحية الإجتماعية Profitability Coefficient	$PC = \frac{A-B-C}{E-F-G} = \frac{D}{H}$	−2.88
نسبة إعانة المُنتِج Producer Subsidy Ratio	$PSR = \frac{L}{E} \times 100 = \frac{D-H}{E} \times 100$	%99.31
نسبة التكاليف الخاصة Private Cost Ratio	$PCR = \frac{C}{A-B}$	0.36
معامل كلفة المورد المحلي Domestic Resource Cost Coefficient	$DRC = \frac{G}{E-F}$	2.34

يوضح الجدول رقم (15) بعض المعاملات التي تم إشتقاقها من عناصر مصفوفة تحليل السياسة ، حيث تُشير النتائج إلى أن معامل الحماية الإسمي للمخرجات (NPCO) والذي ظهر بقيمة موجبة أكبر من الواحد الصحيح بلغت (1.84) مما يدل على وجود حماية إيجابية للمُنتِج المحلي نتيجة للسياسات المتبعة ، وبذلك فان أرباح المُنتجين في هذه الحالة ستُصبح أكبر مما لو كانت الأسعار هي الأسعار العالمية (الإجتماعية) ، في حين يُشير معامل الحماية الإسمي للمُدخلات القابلة للتجارة (NPCI) والبالغ (0.85) على وجود إعانة لمستلزمات الإنتاج القابلة للتجارة حيث أن الأسعار الخاصة للمُدخلات القابلة للتجارة أقل من نظيرتها بالأسعار الإجتماعية .

وأشارت قيمة معامل الحماية الفعّال (EPC) والبالغة (6.07) إلى أن الأثر المشترك للتحويلات على الإيرادات ومُدخلات السلع القابلة للتجارة يزيد من الأرباح الخاصة (دعم) إلى ما فوق المستويات الإقتصادية المثالية ، أي أن القيمة المضافة بالأسعار الخاصة هي أكبر من القيمة المضافة بالأسعار الإجتماعية وهذا مؤشر على وجود دعم من لدن سياسة الدولة المُتبعة.

وتُشير قيمة معامل الأربحية (PC) البالغة (- 2.88) إلى أن نِظام سلعة لحم البقر في العراق يستفيد من سياسة التدخل الحكومي لتحقيق أرباحاً خاصة أكبر على حساب الأرباح الإجتماعية . بينما أشارت قيمة معامل نسبة إعانة المُنتِج والبالغة (99.31%) إلى أن هناك دعم للمُنتِج المحلي بنسبة (99.31%) ناتج عن سياسة التدخل الحكومي مقارنة بالحالة التي ينعدم فيها الدعم للمُنتج عن طريق التدخل الحكومي.

وجاءت قيمة نسبة التكاليف الخاصة بقيمة أقل من الواحد الصحيح مقدارها (0.36) حيث تشير إلى أن صافي القيمة المضافة بالأسعار الخاصة المُتحصل عليها (A - B) والمستثمرة في مشاريع إنتاج لحم البقر تفوق تكاليف الإنتاج . أي إن الإستثمار في هذه المشاريع يُحقق أرباحاً مجزية للمُنتِج المحلي وهذا ما أكدته نتيجة الربحية الخاصة (D).

وأشار معامل كلفة المورد المحلي (DRC) والبالغ قيمته (2.34) إلى أن العراق لا يتمتع بالمنافسة الدولية في إنتاج لحم البقر ومن ثم لا يتمتع بالميزة النسبية ، وقد يعود ذلك إلى إنخفاض إنتاجية الموارد المحلية بشكل كبير مقارنة مع مثيلاتها في دول العالم . أي أن كلفة الفرصة البديلة لإستعمال الموارد المحلية ستتجاوز قيمتها المضافة بالأسعار الإجتماعية ، ويُعد هذا النشاط غير مربح على مستوى الاسعار الإجتماعية ، وهذا ينعكس بصورة إرتفاع السعر المحلي نتيجة لإرتفاع تكاليف الإنتاج المحلية .

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً:- الاستنتاجات

1- بَيّنت نتائج الدراسة أن الأربحية الخاصة (D) جاءت بقيمة موجبة وكانت أكبر من الأربحية الإجتماعية (H) التي ظهرت بقيمة سالبة، مما يدل على ان انتاج لحم البقر يحقق ارباحاً على مستوى الاسعار المحلية .

2- من خلال تحويلات العائد (I) ظهر بأن العائد بالأسعار الخاصة (A) هو أكبر من العائد بالأسعار الإجتماعية (E) مما يدل على أن هناك دعماً مقدماً للمُنتِج المحلي .

3- جاءت قيمة صافي التحويلات (L) بقيمة موجبة حيث تدل على أن الأثر الإجمالي لسياسة التدخل الحكومي تصب في مصلحة المُنتِج المحلي في المدى القصير.

4- ظهر من خلال معامل الأربحية الإجتماعية (PC) والذي جاء بقيمة سالبة أن المُنتِج المحلي يُحقق أرباحاً خاصة مجزية أعلى من الأرباح الإجتماعية .

5- ظهر من خلال معامل نسبة التكاليف الخاصة (PCR) أن صافي القيمة المضافة من الأموال المستثمرة لتغطية تكاليف إنتاج لحم البقر في العراق هي أكبر من تلك التكاليف، ومن ثم يُحقق الإستثمار في هذه المشاريع أرباحاً خاصة مجزية للمستثمرين .

6- من خلال قيمة معامل الحماية الفعّال (EPC) يُلاحظ أن التأثير الكلي (العام) لنتائج السياسة السعرية للحكومة يدل على وجود حافز إيجابي للمُنتجين ويتمثل هذا الحافز في تحقيق عوائد مجزية من بيع المنتوج .

7- يُشير معامل الحماية الإسمي للمخرجات (NPCO) إلى أن هناك دعماً حقيقي للإنتاج.

8- جاء معامل الحماية الإسمي للمُدخلات المتاجر بها (NPCI) بقيمة أقل من الواحد الصحيح مما يُشير إلى أن كلفة المُدخلات المتاجر بها بالأسعار المحلية هي أقل من كلفتها بالأسعار الإجتماعية ، وهذا يدل على وجود إعانة للمُدخلات المتاجر بها .

ثانياً :- التوصيات

تم التوصل الى بعض التوصيات من خلال نتائج الدراسة التي يُمكن من خلالها النهوض بواقع إنتاج لحم البقر في العراق وهي كالآتي :-

1- تقترح الدراسة أن تُبنى سياسة تقوم على دعم الأمن الغذائي في البلد ومن الممكن أن تقوم الدولة بإعانة المُنتِج المحلي في المدى القصير على أمل أن يتحسن أداؤهُ ويُصبح منافساً على المستوى العالمي في المديين المتوسط والطويل.
2- تشجيع الإنتاج المحلي من لحم البقر ومحاولة الوصول الى الإكتفاء الذاتي من هذه السلعة لإنها تحقق أرباحاً إقتصادية للمنتجين كما تَبيّن من معامل الأربحية الإجتماعية.
3- تنظيم إستيراد لحم البقر من الخارج لأنه يُعد سلعة منافسة لإنتاج لحم البقر في العراق.
4- تفعيل دور الإرشاد الزراعي في توعية مربي الأبقار ونشر أساليب التربية الحديثة وإستعمال التقانات المتطورة لزيادة الإنتاج والإنتاجية من لحم البقر.
5- ضرورة توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار منخفضة لمحاولة تخفيض سعر الكيلو غرام الواحد من لحم البقر لمنافسة الأسعار المنخفضة لسعر الكيلو غرام الواحد من لحم البقر المستورد.
6- التوسع في برامج القروض والتسليف لمشاريع تربية الأبقار.
7- تسهيل إجراءات منح الإجازات لإنشاء مشاريع تربية الأبقار وتقديم الدعم لهذهِ المشاريع .
8- تطوير النِظام التسويقي لسلعة لحم البقر بالنسبة لتوزيع الماشية الجيدة على المربين أو تسويق الناتج من لحم البقر وتحسين المعلومات التسويقية عن طريق تأسيس قاعدة بيانات مناسبة.

9- التوسع في إنشاء المراكز الصحية البيطرية الثابتة والفرق البيطرية المتنقلة وتحسين الخدمات البيطرية وتأمين الأعلاف بالأضافة الى تشجيع تأسيس الشركات الحديثة لصناعة الأعلاف.

10- تفعيل دور المجازر الحكومية لتقديم الخدمات لمربيّ الأبقار وتحديد أوزان الأبقار المذبوحة وأنواعها التي بدورها تؤدي الى رفع إنتاجية الرأس الواحد من البقر.

11- تشجيع زراعة المحاصيل العلفية الإقتصادية والمربحة وتحسينها لتخفيض تكاليف التغذية.

المصادر

المصادر العربية

أولاً :- الكتب

1- **الجليلي** ، د. زهير فخري ،1990، أساسيات الإنتاج الحيواني ، كلية الزراعة – جامعة بغداد .

2- **عبد الكريم** ، د. فؤاد عبد اللطيف ،1990، إنتاج ماشية اللحوم ، جامعة البصرة – كلية الزراعة.

3- **غزال** ، د. نجيب توفيق وآخرون ، 1979، مبادئ الإنتاج الحيواني ، كلية الزراعة والغابات – جامعة الموصل .

4- **النجفي** ، د. سالم توفيق، 1979 ، إقتصاديات الإنتاج الحيواني ، كلية الزراعة والغابات– جامعة الموصل.

5- **النجفي** ، د. سالم توفيق ، 1988، إقتصاديات الإنتاج الحيواني ، كلية الزراعة والغابات– جامعة الموصل .

ثانياً :- الرسائل والاطاريح

1- **ابو المجد،** سوزان عبد المجيد ،2006، أثر سياسة التحرر الإقتصادي على أربحية محاصيل الحبوب الغذائية في مصر . رسالة ماجستير ، كلية الزراعة – قسم الإقتصاد الزراعي.

2- **جاسم** ، وجدان خميس ، 2011 ، التخطيط لإنتاج المحاصيل الرئيسة في العراق (القمح والشعير والرز والذرة الصفراء) بإستعمال مصفوفة تحليل السياسة ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد–كلية الزراعة – قسم الإقتصاد الزراعي.

3- **الزوبعي** ، عبدالله علي ، 1995، تحليل اقتصادي للآثار المترتبة على دعم أسعار الحبوب الرئيسة في العراق للمدة (1970-1990) القمح أنموذج تطبيقي . أطروحة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة بغداد.

4- **السعيدي** ، احمد جاسم علوان ، 2008، تحليل السياسة الزراعية لنِظام محصول الرز في العراق خلال العام 2007 بإستعمال مصفوفة تحليل السياسة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد – كلية الزراعة – قسم الإقتصاد الزراعي.

5- **العباسي** ، عثمان نجم محمود عويد ، 2010، دراسة إقتصادية لدوال تكاليف إنتاج الثروة الحيوانية في محافظة الانبار ، رسالة ماجستير ، جامعة الانبار- كلية الإدارة والإقتصاد (الرمادي) .

6- **الواسطي** ، رجاء طعمة ،2003، تقويم السياسات السعرية الزراعية لمحاصيل الحبوب الاساسية في العراق . أطروحة دكتوراه ، كلية الزراعة – جامعة بغداد .

7- **اليساني** ، علي عبدالله محمد، 2005، دراسة إقتصادية لإثر سياسات الإصلاح الإقتصادي على القطاع الزراعي بالجمهورية اليمنية. أطروحة دكتوراه .

ثالثاً :- الأبحاث المنشورة

1- **الأمين** ، هالة احمد ،2004، تقرير عن لحوم الابقار والعجول للمدة 1999-2004 ، نقطة التجارة السودانية ، سلسلة دراسات وتقارير نقطة التجارة السودانية.

2- **بن عوف** ، محمد احمد عثمان وآخرون ، 2003، القدرة التنافسية لصادرات لحوم الضأن السودانية للمملكة العربية السعودية ، كلية الدراسات الزراعية – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

3- **حسن**، احمد حلمي صلاح الدين وآخرون، 2005 ، أثر السياسات الزراعية على إنتاج القمح في المملكة العربية السعودية أسلوب مصفوفة تحليل السياسة ، مركز بحوث كلية علوم الأغذية والزراعة – جامعة الملك سعود .

4- **الدويس** ، عبد العزيز بن محمد ، 1999، تحليل أثر الدعم الحكومي على إنتاج الحليب في المملكة العربية السعودية بإستعمال مصفوفة تحليل السياسة ، المجلة العلمية لكلية الزراعة – جامعة القاهرة ،ص ص 151- 170.

5- **سليم** ، شوقي أمين عبد العزيز ، 2001 ، تحليل اقتصادي للسياسات الإنتاجية للكتان في مصر ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ،(1) ، (11) ، القاهرة ، ص ص 366-375.

6- **عبد الرحمن** ، قيس أمين ، 2000، إنتاج اللحوم الحمراء وسبل تحسين وتنمية قطاع الثروة الحيوانية ، مجلة التنمية الزراعية ، (6) ، (22) ص47 .

7- **القاضي** ، عبد الفتاح وعامر النسور ، 2002 ، تحليل السياسات الزراعية المؤثرة على بعض محاصيل الاشجار المثمرة في المناطق المرتفعة الاردنية.الجامعة الاردنية ، مجلة العلوم الزراعية ، (2) ، (29) ، ص ص 135 -144.

رابعاً :- النشرات والإحصائيات

1- التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، الإصدارات من 2005 -2010 .

2- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية ، اصدارات متفرقة.

3- الشركة العامة للتجهيزات الزراعية – قسم الإستيراد ، كميات وأسعار الاعلاف المركزة المستوردة . بيانات غير منشورة .

4- منظمة الأغذية والزراعة FAO ، سلسلة الدراسات الإحصائية مجلد (53) ، (54) ، لسنة 1999،2000. http://www.faostat.com ، http://neareast.FAO.org

5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – تقرير أوضاع الأمن الغذائي لعام 1996 ، تموز 1997، الخرطوم.

6- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، إصدرات متفرقة. http://www.aoad.org

7- المصرف الزراعي التعاوني ، http://www.agriculturalbank.gov.iq

8- النشرة الشهرية لاسعار السلع الصادرة عن البنك الدولي ،2008،2009،2010.

9- النشرة اليومية للبنك المركزي لأسعار صرف العملات، لعامي 2009،2010.

10- وزارة التجارة –الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية ، احصائية باجازات الإستيراد الممنوحة لإستيراد لحم البقر ، بيانات غير منشورة.

11- وزارة الزراعة – الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية ، بيانات غير منشورة .

12- وزارة الزراعة – الهيأة العامة للبيطرة ، اسعار وكميات الادوية واللقاحات المستوردة، بيانات غير منشورة .

13- وزارة الزراعة – دائرة التخطيط والمتابعة – قسم الاحصاء بالتعاون مع وزارة التخطيط– الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية الاحصاء الزراعي ، تقرير المسح الوطني للثروة الحيوانية في العراق لسنة 2008 ، نسيان 2010 .

References المصادر الأجنبية

1- **Abdel-Aziz, A.I**, **1996**. *Comparative Advantage of Palestinian Agricultural, (Policy Analysis Matrix Approach)*, FAO Policy Analysis Training Consultant, Jerusalem.

2- **Eddy Suprapto**, **2003**, *The competitiveness of soybean in Biltor east java*, Indonesia.

3- **Guba Waldemor**, **2001**. *Competitiveness of polish milk processing industry during the integration to the European Union.* A dissertation, University of Gottingen, Germany.

4- **Kreuter, U.P, and Workman J.P**, **1994**. *Government Policy Effects on cattle and wildlife ranching profits in Zimbabwe,* Journal of range management, VOL.47, NO.4, PP 264-269.

5- **Little & Mirlees**, **1974**. *Project appraisal and planning for developing countries* . London.

6- **Michail Romano vich, 2002**. *Analysis of dairy Sector in Belarus*, Germany.

7- **Mohammad, F. Hussain**, **2006**. *Economic of Sugar cone production in Pakistan: a price risk analysis*, Journal of finance and economics, Texas University, U.S.A, PP.70-77.

8- **Monke, Eric A. & Scott R. Pearson**, **1989**. *The Policy Analysis Matrix for agricultural development*. Ithaca, Cornell University Press .New York.

9- **Nyangita, H**, **1998**. *Towards Maize Security in Kenya: An evaluation of self-sufficiency Strategy.* IPAR, Kenya.

10- **Rudi Hartadi**, **2003**, *(The Efficiency and Competitiveness of Tobacco and Rice Production in Jember Regency)*, Indonesia, University of Jember.

11- **Scott r., Pearson & Others**, May**. 2003**. *Applications of policy analysis matrix in Indonesian agriculture* . USA.

12- **Stepan Bojnec**, **2004.** *Concepts of competitiveness measuring for livestock Production in Central of eastern Europe,* Agricultural Scientific Journal vol.68, NO.3, PP.209-220.

13- **The Harvard**, **1991**, *Institute for International Development, Economic Analysis of Agricultural Policies*, FAO, Rome.

14- **Tommy Perdana**, 2003, *Competitiveness and Comparative advantage of beef cattle fattening in Bandung regency).* Indonesia.

15- **Tsakok, Isabella. 1990**, *Agricultural price policy*, Cornell University press, Ithaca, London. Pp 105-130.

16- **Unang, Ir**, **2003**, Msc, *Profitability and Efficiency of the broiler industry in Tasimalaya, Indonesia*, Faculty of Agriculture University of Siliwangi Tasikmalaya.

17- **Yao, S**, **1997**. *Comparative advantage in agriculture, forestry and fishery under economic transition in Estonia*. Department of economics, university of Portsmouth, (Discussion Papers). NO 90, PP25.

الملاحق

ملحق رقم (1) إستمارة الإستبيان الخاصة بمشروع تربية الابقار وتسمين العجول

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة بغداد/كلية الزراعة **إستمارة إستبيان** رقم الاستمارة( )

قسم الإقتصاد الزراعي

ملاحظة:- إن المعلومات الواردة أدناه هي لغرض البحث والدراسة فقط ، شاكرين تعاونكم معنا.

- معلومات عامة:

الاسم..... العمر..... التحصيل الدراسي.....

العمر في الإنتاج الزراعي..... هل هذا المشروع الأول؟.....

إذا كان الجواب لا،كم عدد الوجبات..... عدد أفراد العائلة.....

- تكاليف الإنشاء:

المساحة	كلفة إيجار الدونم الواحد	كلفة إنشاء الحظيرة (دينار)	كلفة الأجهزة والآلات (دينار)	نوع البناء

- تكاليف شراء العجول:

عدد العجول	سعر الشراء (دينار)	فترة البقاء في الحقل	تكاليف النقل (دينار)	كلفة الأدوية واللقاحات(دينار)	إجمالي الإنتاج (طن)

- الأعلاف:

كمية العلف المركز (كغم)	كمية العلف الأخضر (كغم)	سعر الكيلوغرام الواحد من العلف(دينار)		الملاحظات
		العلف المركز	العلف الأخضر	

- العمل:

نوع العمل	عدد العمال	أجور العمل
عمل دائمي		
عمل مؤقت		

- الموجودات :

الموجودات	العدد	سنة الإنشاء أو الشراء	كلفة الإنشاء أو الشراء (دينار)	العمر الإنتاجي (سنة)
المباني				
سيارات النقل				
المكائن والآلات				
مولدة الكهرباء				
مضخات الماء				
موجودات أخرى				

- مصاريف أخرى:

كلفة الكهرباء.....دينار .كلفة الماء.....دينار . تكاليف ادارية.....دينار

كلفة الصيانة.....دينار .مصاريف تسويقية.....دينار .قيمة الهلاكات.....دينار

مبلغ القرض.....دينار الفائدة على القرض.....
الضرائب.....دينار .

-التسويق:

كيف يتم بيع الناتج:عن طريق

أ-العلوة.

ب-المتعهدين.

سعر الكيلو غرام الواحد عند البيع.....دينار

- ما هي أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه عملك؟

- ما هي المقترحات التي تراها مناسبة لمنتجي لحم البقر والهيئات والدوائر المختصة بإنتاج لحوم الأبقار؟

ملحق رقم (2) النشرة الشهرية لأسعار السلع الغذائية للاعوام 2008-2010

COMMODITY PRICE DATA

Commodity	Unit	Annual averages Jan-Dec 2008	Annual averages Jan-Dec 2009	Annual averages Jan-Mar 2010	Quarterly averages Jan-Mar 2009	Quarterly averages Apr-Jun 2009	Quarterly averages Jul-Sep 2009	Quarterly averages Oct-Dec 2009	Quarterly averages Jan-Mar 2010	Monthly averages Jan 2010	Monthly averages Feb 2010	Monthly averages Mar 2010
Energy												
Coal, Australia	a/ $/mt	127.10	71.84	95.19	71.93	66.48	71.31	77.66	95.19	97.00	94.19	94.38
Crude oil, average	a/ $/bbl	96.99	61.76	77.06	44.11	59.19	68.21	75.50	77.06	77.12	74.76	79.30
Crude oil, Brent	a/ $/bbl	97.84	61.86	76.65	44.98	59.13	68.37	74.97	76.65	76.37	74.31	79.27
Crude oil, Dubai	a/ $/bbl	93.78	61.75	75.86	44.56	58.93	68.07	75.46	75.86	76.64	73.56	77.37
Crude oil, West Texas Int.	a/ $/bbl	99.56	61.65	78.67	42.80	59.52	68.21	76.08	78.67	78.36	76.41	81.25
Natural gas Index	a/ 2000=100	267.9	153.5	169.6	198.2	142.9	123.3	149.4	169.6	177.5	172.0	159.3
Natural gas, Europe	a/ $/mmbtu	13.41	8.71	8.80	11.94	8.18	6.91	7.81	8.80	8.80	8.80	8.81
Natural gas, US	a/ $/mmbtu	8.86	3.95	5.15	4.57	3.70	3.17	4.36	5.15	5.81	5.34	4.29
Natural gas LNG, Japan	a/ $/mmbtu	12.53	8.94	10.14	10.90	7.60	7.91	9.33	10.14	10.02	10.20	10.20
Non Energy												
Agriculture												
Beverages												
Cocoa	b/ ¢/kg	257.7	288.9	329.9	259.4	257.9	296.4	341.8	329.9	352.3	329.6	307.7
Coffee, Arabica	b/ ¢/kg	308.2	317.1	353.7	283.9	320.2	322.7	341.7	353.7	350.3	348.0	362.7
Coffee, robusta	b/ ¢/kg	232.1	164.4	150.8	175.8	165.3	160.1	156.4	150.8	154.5	149.6	148.3
Tea, auctions (3) average	b/ ¢/kg	242.0	272.4	280.9	218.0	266.1	303.6	301.9	280.9	289.8	285.1	267.7
Tea, Colombo auctions	b/ ¢/kg	278.9	313.7	335.2	261.7	299.1	356.1	338.0	335.2	341.1	332.1	332.3
Tea, Kolkata auctions	b/ ¢/kg	225.5	251.5	220.9	177.4	271.3	273.0	284.4	220.9	243.8	229.5	189.4
Tea, Mombasa auctions	b/ ¢/kg	221.8	252.0	286.6	214.9	228.0	281.7	283.2	286.6	284.5	293.8	281.5
Food												
Fats and Oils												
Coconut oil	b/ $/mt	1,224	725	834	677	779	711	734	834	784	798	921
Copra	$/mt	816	480	557	447	513	469	491	557	524	538	608
Groundnut oil	b/ $/mt	2,131	1,184	1,359	1,283	1,166	1,133	1,152	1,359	1,316	1,380	1,380
Palm oil	b/ $/mt	949	683	808	577	743	679	732	808	793	798	832
Palmkernel oil	$/mt	1,130	700	922	577	763	700	761	922	878	894	995
Soybean meal	b/ $/mt	424	408	369	365	424	431	412	369	404	375	329
Soybean oil	b/ $/mt	1,258	849	917	755	863	856	921	917	923	914	915
Soybeans	b/ $/mt	523	437	417	394	461	454	439	417	436	406	408
Grains												
Barley	b/ $/mt	200.5	128.3	144.3	116.3	129.5	122.0	145.5	144.3	146.5	137.4	148.9
Maize	b/ $/mt	223.1	165.5	162.7	166.9	176.0	151.3	167.8	162.7	167.3	161.8	159.0
Rice, Thailand, 5%	b/ $/mt	650.2	580.0	536.2	586.3	552.4	539.0	542.3	536.2	568.8	535.0	504.8
Rice, Thailand, 25%	$/mt	n.a.	458.1	477.2	469.4	458.7	441.4	462.8	477.2	510.6	474.7	446.3
Rice, Thailand, 35%	$/mt	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.
Rice,Thai, A.1	$/mt	482.3	326.4	400.7	323.4	326.3	309.7	346.1	400.7	420.2	405.0	377.0
Sorghum	$/mt	207.8	151.1	156.9	145.3	155.8	139.3	163.8	156.9	161.8	154.1	154.7
Wheat, Canada	$/mt	454.6	300.5	280.2	321.9	325.6	271.2	283.4	280.2	287.2	279.0	274.3
Wheat, US, HRW	b/ $/mt	326.0	224.1	195.4	231.6	250.5	208.8	205.4	195.4	201.2	194.0	191.1
Wheat, US SRW	$/mt	271.5	186.0	193.5	187.4	195.6	165.2	195.6	193.5	198.8	191.8	190.0
Other Food												
Bananas EU	$/mt	1,188	1,145	1,020	1,142	1,288	1,118	1,032	1,020	941	976	1,144
Bananas US	b/ $/mt	844	847	781	891	858	826	813	781	785	720	838
Fishmeal	$/mt	1,133	1,230	1,660	1,013	1,097	1,276	1,535	1,660	1,681	1,627	1,672
Meat, beef	b/ ¢/kg	313.8	263.6	314.3	245.2	262.8	273.2	273.5	314.3	295.1	312.5	335.3
Meat, chicken	b/ ¢/kg	169.6	171.7	167.2	173.5	174.1	173.9	165.1	167.2	166.4	166.9	168.3
Meat, sheep	¢/kg	458.5	427.6	448.0	378.5	428.7	453.3	450.1	448.0	448.8	451.4	443.9
Oranges	b/ $/mt	1,107	909	990	799	870	861	1,107	990	1,089	982	898
Shrimp, Mexico	b/ ¢/kg	1,069	945	827	976	970	970	864	827	805	838	838
Sugar EU	b/ ¢/kg	69.69	52.44	46.38	51.44	53.76	55.43	49.11	46.38	47.81	45.85	45.47
Sugar US	b/ ¢/kg	46.86	54.88	84.31	43.82	47.89	57.31	70.48	84.31	86.77	88.74	77.41
Sugar, world	b/ ¢/kg	28.21	40.00	52.04	28.85	33.89	46.98	50.29	52.04	58.36	55.98	41.78
Raw Materials												
Timber												
Logs, Cameroon	$/cum	526.9	421.5	431.7	426.8	394.8	414.9	449.5	431.7	442.4	424.3	428.4
Logs, Malaysia	b/ $/cum	292.3	287.2	253.5	313.6	284.5	279.6	271.1	253.5	258.2	252.8	249.6
Plywood	¢/sheets	645.5	564.6	557.2	572.8	565.8	561.5	558.4	557.2	557.2	557.2	557.2
Sawnwood, Cameroon	$/cum	958.3	748.9	808.4	689.2	721.2	779.0	806.3	808.4	804.1	804.9	816.1
Sawnwood, Malaysia	b/ $/cum	889.1	805.5	792.2	813.7	829.7	771.4	807.4	792.2	792.4	781.0	803.3
Woodpulp	$/mt	820.2	614.6	773.0	565.1	550.0	627.7	715.6	773.0	752.6	776.5	790.0
Other Raw Materials												
Cotton A Index	b/ ¢/kg	157.4	138.2	178.7	120.8	132.4	141.9	157.7	178.7	170.6	176.5	189.0
Cotton Memphis	¢/kg	161.3	145.3	183.3	122.4	137.5	148.8	172.4	183.3	177.7	181.3	190.7
Rubber RSS1, US	¢/kg	284.1	214.6	346.1	165.8	187.0	221.0	284.7	346.1	335.1	343.3	360.0
Rubber RSS3, SGP	b/ ¢/kg	258.6	192.1	318.6	146.0	166.4	199.3	256.5	318.6	309.2	312.7	333.9

COMMODITY PRICE DATA

Commodity	Unit	Annual averages Jan-Dec 2003	Jan-Dec 2004	Jan-Aug 2005	Quarterly averages Apr-Jun 2004	Jul-Sep 2004	Oct-Dec 2004	Jan-Mar 2005	Apr-Jun 2005	Monthly averages Jun 2005	Jul 2005	Aug 2005
Fertilizers												
DAP	$/mt	179.4	221.2	238.3	209.6	222.8	234.6	226.4	235.6	247.7	258.8	262.0
Phosphate rock	b/ $/mt	38.0	41.0	42.0	41.2	42.0	42.0	42.0	42.0	42.0	42.0	42.0
Pottasium chloride	$/mt	113.3	124.6	152.3	120.0	120.0	138.2	147.5	151.7	157.5	158.1	162.5
TSP	$/mt	149.3	186.3	201.7	177.5	193.8	198.5	202.0	201.7	201.5	201.3	201.4
Urea, E. Europe, bagged	$/mt	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.
Urea, E. Europe, bulk	$/mt	138.9	175.3	218.0	142.8	210.4	210.9	198.1	241.6	221.3	216.0	209.3
Metals and Minerals												
Aluminum	b/ $/mt	1,431	1,716	1,839	1,677	1,708	1,828	1,899	1,790	1,731	1,779	1,868
Copper	b/ $/mt	1,779	2,866	3,423	2,790	2,850	3,093	3,268	3,389	3,524	3,614	3,798
Gold	$/toz	363.5	409.2	428.2	393.1	401.3	434.0	427.1	427.3	430.7	424.5	437.9
Iron ore	b/ c/dmtu	31.95	37.90	65.00	37.90	37.90	37.90	65.00	65.00	65.00	65.00	65.00
Lead	b/ c/kg	51.5	88.7	95.5	81.1	93.2	95.9	97.8	98.7	98.6	85.5	88.7
Nickel	b/ $/mt	9,629	13,823	15,594	12,500	13,991	14,073	15,348	16,411	16,160	14,581	14,893
Silver	c/toz	491.1	669.1	707.7	628.3	650.2	726.2	699.9	718.2	733.6	704.4	702.7
Steel products (8) index	a/ 1990=100	78.8	121.5	137.5	128.6	128.7	128.5	132.7	141.6	142.2	138.6	138.6
Steel cr coilsheet	$/mt	444.6	607.1	725.0	608.3	650.0	650.0	683.3	750.0	750.0	750.0	750.0
Steel hr coilsheet	$/mt	320.2	502.5	625.0	508.3	550.0	550.0	583.3	650.0	650.0	650.0	650.0
Steel, rebar	$/mt	265.8	428.8	419.7	525.0	400.0	400.0	402.5	430.0	430.0	430.0	430.0
Steel wire rod	$/mt	300.0	487.5	568.8	550.0	550.0	550.0	550.0	566.7	600.0	600.0	600.0
Tin	c/kg	489.5	851.3	781.0	920.7	902.9	889.0	807.7	796.3	761.9	716.9	718.9
Zinc	b/ c/kg	82.8	104.8	128.2	102.8	98.0	111.4	131.5	127.3	127.6	119.4	129.8
World Bank commodity price indices for low and middle income countries(1990 =100)												
Energy		126.3	164.9	223.7	155.6	177.1	186.6	202.1	222.0	235.5	246.4	270.5
Non Energy Commodities		91.5	107.5	120.7	108.4	105.9	108.0	119.8	121.6	121.2	120.6	120.5
Agriculture		94.7	104.7	112.6	107.1	102.1	102.9	111.7	114.1	113.4	112.8	110.8
Beverages		87.1	94.0	120.5	90.5	92.9	101.5	120.6	125.0	122.6	114.8	112.3
Food		96.4	110.0	109.6	114.9	105.9	104.1	111.0	110.4	108.8	107.0	105.5
Fats and Oils		120.6	137.1	124.3	148.8	122.9	119.5	122.5	126.5	127.2	126.4	121.5
Grains		90.2	100.2	102.3	104.9	95.2	98.2	103.0	101.3	100.5	102.4	102.9
Other Food		80.1	93.2	101.7	92.8	98.0	94.8	106.2	102.4	98.3	93.8	93.9
Raw Materials		98.2	105.8	110.6	109.3	104.1	102.4	105.9	110.8	112.6	118.7	116.5
Timber		103.7	109.3	120.4	108.5	111.6	113.4	118.5	121.2	122.2	121.8	122.2
Other Raw Materials		94.4	103.4	104.0	109.8	98.9	94.9	97.2	103.7	106.1	116.5	112.5
Fertilizers		106.2	126.6	135.0	122.6	131.2	133.4	135.1	135.0	134.9	134.7	134.8
Metals and Minerals		82.0	112.4	139.1	110.1	112.6	118.1	138.4	138.7	138.8	138.4	142.9

a/ Included in the petroleum index b/ Included in the non-energy index c/ Steel not included in the non-energy index
$ = US dollar ¢ = US cent bbl = barrel cum = cubic meter dmtu = Dry Metric Ton Unit kg = kilogram mmbtu = million British thermal units
mt = metric ton toz = troy oz n.a. = not available n.q. = no quotation

Description of Price Series

Coal (Australian), thermal, 12,000 btu/lb, less than 1.0% sulfur, 14% ash, f.o.b. piers, Newcastle/Port Kembla
Coal (US), thermal, 12,000 btu/lb, less than 1.0% sulfur, 12% ash, f.o.b. piers, Hampton Road/Norfolk
Crude oil (spot), average spot price of Brent, Dubai and West Texas Intermediate, equally weighed
Crude oil (spot), U.K. Brent 38° API, f.o.b. U.K ports
Crude oil (spot), Dubai Fateh 32° API, f.o.b. Dubai
Crude oil (spot), West Texas Intermediate (WTI) 40° API, f.o.b. Midland Texas
Natural Gas (Europe), average import border price including U.K. for 1991 - May, 2000; from June 2000 onwards European import price exluding U.K.
Natural Gas (U.S.), spot price at Henry Hub, Louisiana

Cocoa (ICCO), International Cocoa Organization daily price, average of the first three positions on the terminal markets of New York and London, nearest three future trading months.
Coffee (ICO), International Coffee Organization indicator price, other mild Arabicas, average New York and Bremen/Hamburg markets, ex-dock
Coffee (ICO), International Coffee Organization indicator price, Robustas, average New York and Le Havre/Marseilles markets, ex-dock
Tea , average three auctions, arithmetic average of quotations at Kolkata, Colombo and Mombasa/Nairobi.
Tea (Colombo auctions), Sri Lankan origin, all tea, arithmetic average of weekly quotes.
Tea (Kolkata auctions), leaf, include excise duty, arithmetic average of weekly quotes.
Tea (Mombasa/Nairobi auctions), African origin, all tea, arithmetic average of weekly quotes.

Coconut oil (Philippines/Indonesian), bulk, c.i.f. Rotterdam
Copra (Philippines/Indonesian), bulk, c.i.f. N.W. Europe
Groundnut oil (any origin), c.i.f. Rotterdam
Palm oil (Malaysian), 5% bulk, c.i.f. N. W. Europe
Palmkernel Oil (Malaysian), c.i.f. Rotterdam
Soybean meal (any origin), Argentine 45/46% extraction, c.i.f. Rotterdam; prior to 1990, US 44%
Soybean oil (Dutch), crude, f.o.b. ex-mill
Soybeans (US), c.i.f. Rotterdam

Maize (US), no. 2, yellow, f.o.b. US Gulf ports
Rice (Thai), 5% broken, white rice (WR), milled, indicative price based on weekly surveys of export transactions, government standard, f.o.b. Bangkok

ملحق رقم (3) النشرة اليومية لأسعار الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي

لعام 2010

ملحق رقم (4) كميات واسعار بعض أنواع الادوية واللقاحات المستوردة للعام 2010

Annex of contract no. Vet/72/2010

Product name	Qty	Packing	Unite price $	Total price $
Oxiter plus Oxytetracyclin L.A (20%)	50 000 Bottle	Bottle of 100 ml	1.99	99500
CYPER 10% HC Cypermethrin 10% (hi-cis) liquid	15 000 gallon	Gallon of 5 liter	22.75	341250
BENDOX Triclabendazole 5% suspension	25 000 Bottle	Bottle of 1000 ml	8.70	217500
Oxiter Oxytetracyclin 25% WSP	8 000 Pack	Pack of 1kg	7.28	58240
PURTYL Tylosin sachets of 114-118g .	20 000 Pack	Pack of 114-118g .	8.10	162000
PICOLIN Amprolium 60% WSP	6 000 Pack	Pack of 1kg	26.70	160200
ITALSOL ADE Multivitamins vitamin A, D3, E oral solution	10 000 Bottle	Plastic bottle of 1 Liter	11.90	119000
HIGRO RAF Rafoxanide 3% suspension	25 000 Bottle	Bottle of 1000 ml	5.70	142500

Total amount of contract is USD (1300190) one million three hundred and one hundred ninety US dollar CIP Baghdad buyer's warehouses.

Annex of contract no. Vet/73/2010

Product name	Packing	Qty	Unit price Euro	Total price Euro	Delivery
Yodesin Iodophore (1.8%) Shelf life 2 years	Gallon of 5 liter	10 000 Gallons	12.26	122600	5000 gallons in two months 5000 gallons in two months later
SYVA -BAX Vaccine for prevention of Clostridial infection of ruminants Shelf life 2 years	Vial of 250 ml (125 dose for sheep)	3 000 000 doses	7.97	191280	Two months as from application, for the L/C.
LIO-VAC-REV-1 Brucella melitenses – Rev 1 vaccine (Elberg Strain) in glass vials of 50 dose 50% quantity 25 doses 50 % quantity with sterile diluents. Shelf life: one year	Vial of 50 dose Vial of 25 dose	4 000 000 doses	3.44/ Vial of 50 dose 2.35/ Vial of 25 dose	137600 188000	1 million doses in 2.5 months as from application for the L/C. 1 million more in 2 months after the first. 2 million in 2 months after the second.

Total amount of this contract is (639480) six hundred thirty nine thousand four hundred eighty Euro CIP Baghdad buyer's warehouses.

Annex of the contract no. Vet/74/2010

Product name	Qty	Packing	Unite price $	Total price $	Origin
Tylosin (20%) inj.	5000 bottle	Bottle of 100 ml	2.95	14750	Turkey Vilsan
Gentamycin 10% inj.	15 000 bottle	Bottle of 100 ml	2.65	39750	Turkey Vilsan
Ivermactine 1% inj.	50 000 bottle	Bottle of 50 ml	1.20	60000	Turkey Vilsan
Trimetheprim and Sulphamethoxine inj each 1 ml contains: Trimetheprim 80 mg Sulpha methoxine 400 mg	10 000 bottle	Bottle of 100 ml	3.40	34000	KSA Montajat
Synthetic pyrthoid pour on formula	10000 Bottle	Bottle of 1/2 litter	7	70000	Turkey Vilsan
Tonic inj.	15 000 Bottle	Bottle of 100 ml	2.85	42750	Turkey Vilsan

Total amount of contract is USD (261250) two hundred sixty one thousand two hundred fifty US dollar CIP Baghdad buyer's warehouses.